مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــة	محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٠ العدد (٧٨) شتاء ٢٠١٧

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠١٧

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــــدي عمـــــر الأردن	أ.د. محمـــد المسفر قطر
أ.د. مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي التحول في الموقف الصيني من الإرهاب في ميزان المصالح العربية والفلسطينية **التحرير**	٧
البحوث والدراسات تأثير التغيرات السياسية المصرية في العلاقات بين مصر وتركيا **عيسى الشلبي**	١٥
بريطانيا والاعتراف بالدولة الفلسطينية قراءة في موقف مجلس العموم البريطاني **أديب زيادة**	٤٩
التحليل الاستراتيجي التطورات الإقليمية والدولية وتداعياتها على الشرق الأوسط **روزميري هوليس**	٧٧
ملف العدد **السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط** فريق الرئيس الأمريكي ترامب: المسؤولون المعنيون بالشرق الأوسط **صبري سُميرة**	٨٥
انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية **مجدي أبو غوش**	٩٩

ندوة العدد واقع الاقتصاد الأردني ومآلاته ٢٠١٦/ ٢٠١٧ **التحرير**	١٠٩
الملف البيبلوغرافي **السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٨-٢٠١٦** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **حمزة ياسين**	١٢١ ١٢٣ ١٢٧
الملخصات العربية	١٣١
English Section **Report** *Hamas in Western and Israel Literature* ***Marwan Asmar***	133
Strategic Analysis *Impact of Regional and International Developments on the Middle East* ***Rosemary Hollis***	143
English Abstracts	--

المقال الافتتاحي

التحول في المفهوم الصيني للإرهاب

في ميزان المصالح العربية والفلسطينية

يُعدّ تحول الموقف الصيني من دعم حق الشعوب في الدفاع عن نفسها عبر الكفاح المسلح نحو تبنيها، وبشكل متزايد، للمفهوم الأمريكي للإرهاب، كما حصل إبّان الاحتلال الأمريكي للعراق حيث رفضت الصين اعتبار المقاومة العراقية الوطنية مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الأمريكي العسكري عام ٢٠٠٣، يُعدّ مشكلة واقعية ذات أبعاد وتداعيات على المصالح العربية والفلسطينية والعلاقات العربية-الصينية.

وبالاستناد إلى ثلاث من الوثائق المرجعية ذات العلاقة بمفهوم الإرهاب في مقالنا هذا: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨ (رسمية)، ومفهوم الإرهاب والمقاومة: رؤية عربية إسلامية لعام ٢٠٠٣ (غير رسمية)، وسياسة الصين تجاه الدول العربية ٢٠١٦ (رسمية)، فإن المفهوم الصيني للإرهاب كما يتضح من الوثيقة الأخيرة قد شهد تحولاً كبيراً، وبنفس القدر انزياحاً عن المفهوم العربي للإرهاب حسب الوثيقتين الأوليين*.

فعلى صعيد القضية الفلسطينية انتقل موقف الصين من تأييد حركة التحرر الوطني الفلسطيني ودعمها بالسلاح والتأكيد على مشروعية مقاومتها المسلحة ضد الاحتلال منذ

* للاطلاع على هذه الوثائق يمكن مراجعة الروابط الإلكترونية التالية:

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨، انظر:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5A2D5C40-9619-4A2E-9892-EFB52B130CEE

مفهوم الإرهاب والمقاومة: رؤية عربية وإسلامية لعام ٢٠٠٣، انظر:

http://www.mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html

سياسة الصين تجاه الدول العربية ٢٠١٦، انظر:

http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0114/c31664-9003499.html

ستينيات القرن الماضي إلى دعم عملية السلام والحقوق العادلة والابتعاد عن دعم المقاومة المسلحة منذ العام ١٩٩١. كما أن الصين، كما سبقت الإشارة، امتنعت في عام ٢٠٠٣عن اعتبار المقاومة العراقية المسلحة ضد الاحتلال الأمريكي مقاومة مشروعة، وظل موقفها غامضاً.

ويخالف هذا التحول السياسة الصينية الثابتة في الأمم المتحدة في الستينات والسبعينات والثمانينات من دعم حركات التحرر الوطني، حيث دعمت كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الأمر ومن أهمها: "توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥١٤) لسنة ١٩٦٠ بـ "تصفية الاستعمار"، والمركز القانوني للمقاتلين الذين يكافحون ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والنظم العنصرية في توصيتها رقم (٣١٠٣) لسنة ١٩٧٣"، واعترافها مراراً "بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف"، "وبحقه في استرجاع حقوقه بالوسائل المتاحة كافة بما في ذلك الكفاح المسلح" حسب قرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٦) لعام ١٩٧٤ بند (٥)، وقرارها رقم (٣٢٣٦) لعام ١٩٧٤ بند (١و٢).

وقد سُلطت الأضواء على موضوع الإرهاب بعد تنامي أعمال تنظيم القاعدة في العالم وانتقالها إلى العراق مع الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، في ظل الأزمة الأخلاقية التي يعيشها النظام العالمي، وفي ظل الانتقائية في تطبيق قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية وتوظيفها سياسياً، مما تسبب بزيادة أعمال العنف في مناطق مختلفة من العالم ومنها المنطقة العربية.

ومن حيث المبدأ فإن الإشكالية القائمة في تباين الإطار المفاهيمي للإرهاب ليست نابعة من دراسات اجتماعية أو سياسية أو قانونية، وإنما في الأغلب من اعتبارات واقعية، فحقيقة المشكلة أن فهم الصين لموضوع الإرهاب ورفضها تمييز المقاومة الفلسطينية عنه بوصفها مقاومة مشروعة ضد الاحتلال العسكري، ترتبط بسياسات الصين في المقام الأول في تعاملها مع إسرائيل وتنامي علاقاتها معها؛ حيث لم تعد الأخيرة أداة استعمارية

كما كانت في السياسة الصينية في السابق، وكذلك في تعاونها مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وأخيراً في تعاملها مع القضية الفلسطينية من زاوية عملية السلام فقط، ووفق الآليات والنتائج العقيمة التي ولدتها هذه العملية.

ويقف وراء التحول في الموقف الصيني من مفهوم الإرهاب بشكل عام، وما يتعلق منه بالقضية الفلسطينية بشكل خاص، عدد من الدوافع والمبررات ومن أبرزها: انطلاق "عملية السلام" بين العرب وإسرائيل العام ١٩٩١، والحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وانعكاسها على القضية الفلسطينية.

وبرغم أن إسرائيل تحرص على عدم إتاحة الفرصة للصين للعب دور سياسي مهم في الصراع العربي- الإسرائيلي خشية تحقيق بعض المكاسب للعرب والفلسطينيين من خلال هذا الدور بوصف الصين تناصر القضية العربية المركزية بشكل عام، غير أن التحول في الموقف الصيني قد تسبب بتداعيات مباشرة على القضايا العربية والقضية الفلسطينية، ومن أهم مجالات هذه التداعيات: تراجع تأييد المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ والوقف الكلي لدعم المقاومة الفلسطينية بالسلاح أو التدريب العسكري والأمني؛ ومن ثم فتح علاقات متنامية مع إسرائيل منذ العام ١٩٩٢؛ وتزايد الاهتمام بمسألة الإرهاب من منطلقات الفهم الغربي أحياناً، والفهم الإسرائيلي أحياناً، والتعميم غير الدقيق أحياناً أخرى، رغم أن القانون الصيني المتعلق بمكافحة الإرهاب قد حدد مفهوماً يمكن له أن يقترب، مع بعض التطويرات، من المفهوم العربي؛ ومن بين هذه التداعيات فتح علاقات واسعة ومتنامية مع الولايات المتحدة -الحليف الأول لإسرائيل- خصوصاً في العقد الأول من الألفية الجديدة، وبتصاعد وتداخل اقتصادي معمق؛ وأيضاً المحافظة على موقف عام غير مؤثر في الواقع تجاه إسرائيل، ودعمها عملياً بشراء التقنية العسكرية والتبادل التجاري والعلاقات الدبلوماسية، والانسجام بالتالي مع موقف المجتمع الدولي والولايات المتحدة تجاه إسرائيل؛ وأخيراً خسارة العرب لحليف دولي وصديق قديم داعم لقضاياهم الكبرى، ومنها القضية الفلسطينية، وفي مواجهة سياسية مع سياسة الهيمنة الأمريكية.

وللمفارقة فإن اعتماد الصين على مصادر الطاقة العربية، وخصوصاً النفط منها، آخذ بالتزايد عن ذي قبل. ومع ذلك يبدو أن الصين لا تضع في حساباتها الاستراتيجية إبقاء علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية متقدمة على العلاقات الأخرى، فلو اعتمدت الصين إيران مصدراً بديلاً للطاقة العربية، فإن الموقف الإيراني متطابق مع العربي في إدانة العدوان الإسرائيلي وفي دعم الشعب الفلسطيني وكفاحه المسلح ضد الاحتلال.

في ظل التحليل لتحول موقف الصين من حيث الإشكالية وتداعياتها، ومن حيث دوافعها ومبرراتها، واتجاهاتها، وتناميها بشكل مقلق للمنظور العربي فيما يتعلق بعلاقة الصين بإسرائيل، ومن حيث الارتباطات المصلحية بين العرب والصين في مقابل الارتباطات المصلحية بين الصين وإسرائيل، وبالاستناد إلى الوثائق المرجعية الثلاث آنفة الذكر، وبالنظر إلى أن مسار عملية السلام العربية- الإسرائيلية لم يتمكن من إنهاء الاحتلال أو تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفق القرارات الدولية، فإن الصراع لا زال قائماً بين شعب واحتلال عسكري أجنبي بالقوة، ما يعني أن المستقبل أصبح مفتوحاً على خيارات أخرى يفكر بها الفلسطينيون إذا بقي الموقف الدولي، ومنه الموقف الصيني، مستنداً فقط على عملية سلام فاشلة، فيما إسرائيل تستمر بالاحتلال، وهو ما يعطيها فرصة زمنية أكبر لتدمير الشعب الفلسطيني وإنهاء قضيته. وهنا موضع الإشكال في تحديد مفهوم الإرهاب والموقف منه، وأهمية تمييز المقاومة الفلسطينية عنه ودعمها لمواجهة قوات احتلال مدججة بالسلاح ومدعومة بمستوطنين مسلحين أيضاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويظهر أن لتباين مفهوم الإرهاب بين العرب والصينيين انعكاسات جيوسياسية على المصالح العربية والمصالح الصينية والعلاقات الثنائية بينهما؛ خاصةً وأن الموقف الصيني قد مبرره السياسي والمصلحي بتوقفه عن دعم المقاومة الفلسطينية، ولم يبق منه سوى العلاقات الخاصة بين الصين وإسرائيل كمحدد سلبي في علاقات الصين بالعرب،

وذلك في مقابل العلاقات الواسعة والاستراتيجية للصين مع الدول العربية من حيث حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتنوعة، وكذلك مع عدد من الدول الإسلامية مثل إيران وماليزيا وتركيا وباكستان التي تساند جميعها الموقف العربي والفلسطيني. لا سيما أن الموقف الصيني مُحدِّدٌ في عمليات التنافس الدولي الجيوسياسي في المنطقة العربية، وانعكاساتها على مستقبل قوة الطرفين العربي والصيني.

ومن أهم مقومات الإطار المفاهيمي المشترك للإرهاب لكل من العرب والصين وفق اقتراح هذا التحليل:

١. توحيد مفهوم القضية الفلسطينية، والذي لا يتعلق بأي مفاهيم أو اتفاقات ترتبط بالإرهاب باعتبار مقاومة الاحتلال العسكري مشروعة وفق القانون الدولي، وباعتبار إسرائيل قوة احتلال عسكري ترفض الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما يهدد الأمن والسلم العالميين في المنطقة والعالم.
٢. الاتفاق على أن قضايا الاحتلال العسكري الأجنبي للأراضي العربية عموماً سواء في فسطين، أو العراق، أو مزارع شبعا، أو الجولان، أو سيناء تخضع لنفس القاعدة والمفهوم؛ وأن لإسرائيل علاقة مباشرة بمفاهيم الإرهاب الدولي وممارساتها العدوانية كدولة تمارس الإرهاب وترعاه، وتتستر على منظمات يهودية إرهابية في داخلها، من حيث تجاهلها الكامل أو من حيث الإجراءات الشكلية بحقها كما حصل بخصوص "جماعة تدفيع الثمن" المتطرفة التي حرقت عائلات وأطفالاً فلسطينيين وهم أحياء.
٣. الاتفاق على أن المجموعات المسلحة التي تمارس الإرهاب في المنطقة العربية وفي العالم، هي مجموعات إرهابية تخضع للإدانة وفق المفهوم العربي للإرهاب ومقتضياته، وأن الموقف والرؤية الصينية للإرهاب لا بد أن تتساوق وفق هذا التحليل والرؤية العربية العامة ووفق مصالح الصين مع الدول العربية.

٤. لتحقيق نقلة عملية فإن المأمول من الطرفين أن يعملا على استعادة زمام المبادرة إزاء القضية الفلسطينية من خلال: دعم المقاومة الفلسطينية المشروعة جميعها، ورفض أعمال الإرهاب والعنف السياسي جميعها، ومحاربة فكر التنظيمات التي تقف خلفه من أمثال داعش والقاعدة في العالم العربي، وأمثالهما في إسرائيل والعالم، وتبني هذه المبادرة قانونياً وسياسياً من قبل الصين والعرب، والعمل على تحويلها موقفاً دولياً عبر المحافل الدولية والعلاقات الثنائية لكل منهما.

التحرير

البحوث والدراسات

تأثير التغيرات السياسية المصرية في العلاقات بين مصر وتركيا

د. عيسى الشلبي*

تمثل العلاقات المصرية- التركية أهمَّية كبيرة لتوازن القوى في الشرق الأوسط؛ لأنهما من الدول المحورية في المنطقة، ولأهميتهما وتأثيرهما الإقليمي والدولي، لكنّ العلاقات الثنائية بين البلدين دخلت في أزمة بعد ما وصفت الحكومة التركية عزل الرئيس محمد مرسي في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ بأنه انقلاب عسكري قامت به المؤسسة العسكرية برئاسة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وهو ما شكّل نقطة حرجة في علاقة البلدين على صعيد مصالحهما الإقليمية والدولية، حيث شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية بينهما توتراً غير مسبوق. ولم تعترف تركيا بشرعية النظام القائم في مصر بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر، في حين اعتبرت الأخيرة أن الموقف التركي تدخل قي شؤونها الداخلية وعلى سيادتها، وأدى ذلك الموقف في العلاقات السياسية البينية إلى توتر العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، سواء من خلال تراجع حجم التجارة البينية أو إلغاء بعض الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية (خط الرورو)*.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في تدهور العلاقات البينية المصرية- التركية بسبب التغيرات السياسية التي حدثت ولا زالت تحدث في مصر، وهو ما كان له تأثير سلبي على العلاقات الثنائية بينهما وتبعاته على النظام الإقليمي العربي خاصة والشرق الأوسط عامة، حيث

* أستاذ مساعد في جامعة الحسين بن طلال- قسم الإعلام والدراسات- الأردن.

* خط الرورو: هي اتفاقية تم التوقيع عليها عام ٢٠١٢ بين تركيا ومصر لمدة ثلاث سنوات لتسيير خط ملاحي تركي وتسهيل خدمات النقل والترانزيت عبر الأراضي المصرية، لتكون مصر بوابة التجارة الخارجية التركية لدول الخليج ثم آسيا وأوروبا، للمزيد انظر صفحة ٣٧.

كانت هناك العديد من التأثيرات الاقتصادية تمثلت في إلغاء بعض الاتفاقيات التجارية بينهما وهو ما سيحوِّل هذه الاتفاقيات إلى أطراف أخرى، بالإضافة إلى وقف تدفق المزيد من الاستثمارات التركية إلى مصر والتأثير السلبي لهذا الموقف في الاقتصاد المصري، فضلاً عن توتر العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين.

وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما طبيعة العلاقات بين مصر وتركيا قبل بدء ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؟

٢. ما طبيعة العلاقات بين البلدين خلال فترة الثورة وصولاً إلى أحداث ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣؟

٣. كيف تعاملت تركيا مع ثورة ٢٥ يناير وصولاً إلى فترة حكم الرئيس محمد مرسي؟

٤. كيف أثرت أحداث ٣ تموز/ يوليو على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين؟

أهمية الدراسة ومنهجها

تعتبر تركيا ومصر من الدول الهامة في منطقة الشرق الأوسط، وتؤثر العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما على كلا الدولتين بل ويمتد تأثيرها إلى المستوى الإقليمي والدولي، من هنا تنبع أهمية الدراسة لأنها تهتم بتناول تأثيرات التغيرات التي حدثت في العلاقات بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وحاجة الدول العربية وخاصة في المشرق العربي لتوازن قوى مع إيران.

وتتلخص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١. ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالرغم من أهميته.

٢. تفيد الدراسة في مجال البحث العلمي، فهي تعُد دراسة جديدة تواكب التغيرات السياسية والإقليمية، حيث تتناول العلاقات المصرية التركية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٦).

٣. تقديم رؤية حول الأزمة التي نشأت في العلاقات المصرية التركية بسبب التغيرات السياسية التي شهدتها مصر طوال فترة الدراسة، كما تستعرض بعض السيناريوهات المتوقعة للعلاقة بين البلدين.

واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن في العلاقة بين البلدين قبل وبعد الانقلاب العسكري، كما استعانت بالمنهج الكمي. يُحلِّل المنهج المقارن العلاقات المصرية التركية قبل ثورات الربيع العربي وخلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وأحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣، أما المنهج الكمي فعمل على تحليل تأثر العلاقات التجارية البينية وأسباب تأثر هذه العلاقات، وتحليل موقف كل دولة من الأخرى.

أهداف الدراسة وحدودها الزمنية

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار السياسية والاقتصادية بين مصر وتركيا بعد عزل الرئيس مرسي في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، حيث اتخذت تركيا موقفاً رافضاً لتدخل المؤسسة العسكرية المصرية، وتعَّد العلاقات المصرية التركية ذات أهمية عالية بصفتهما من الدول ذات الوزن الكبير في منطقة الشرق الأوسط. وسيشمل ذلك الآتي:

١. تسليط الضوء على تاريخ العلاقات المصرية التركية منذ عام ١٩٩٦.

٢. توضيح ردود أفعال تركيا على الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدتها مصر خلال ثورة ٢٥ يناير.

٣. توضيح ردود أفعال تركيا من تولي الرئيس مرسي الحكم في مصر.

٤. توضيح ردود أفعال تركيا بعد الإطاحة بالرئيس مرسي من الحكم بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣.

٥. تسليط الضوء على تأثر العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وتركيا بعد ٣ يوليو ٢٠١٣.

٦. محاولة التوصل لبعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات بين مصر وتركيا.

ويتمثل النطاق الزمني للدراسة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٦، حيث سيتم استعراض تاريخ العلاقات بين مصر وتركيا منذ عام ١٩٩٦ للتعرف على مدى تأثر هذه العلاقات بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وأحداث ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ والإطاحة بالرئيس مرسي من الحكم.

إن اختيار عام ١٩٩٦ كبداية زمنية يمثل العام الذي تولى فيه نجم الدين أربكان رئاسة الوزارء في تركيا وكان أول رئيس وزراء ينتمي للتيار الإسلامي السياسي منذ إلغاء كمال أتاتورك للخلافة عام ١٩٢٤، ثم فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لأول مرة عام ٢٠٠٢ وبأغلبية جعلته يشكل الحكومة عام ٢٠٠٣ ولا زال الحزب في السلطة حتى الآن من خلال فوزه بالأغلبية النيابية[١].

الدراسات السابقة

تناولت العلاقات المصرية- التركية عدد من الدراسات والأبحاث السابقة وفي جوانب مختلفة وحسب وجهات نظر متباينة؛ فهناك دراسات تناولت سياسة تركيا تجاه مصر ولكن منذ زمن طويل، وأخرى تناولت محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، وأخرى تناولت تركيا ومصر بعد تولي السيسي رئاسة البلاد وسيناريوهات العلاقة بينهما، وغيرها تناولت مستقبل العلاقات التركية– المصرية بعد الانقلاب العسكري.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تعد دراسة جديدة تواكب التغيرات السياسية والإقليمية المتسارعة، حيث تتناول العلاقات المصرية- التركية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٦)، بتقديمها رؤية حول الأزمة التي نشأت في العلاقات المصرية- التركية بسبب التغيرات السياسية التي شهدتها مصر طوال فترة الدراسة، والتعرف على الآثار السياسية والاقتصادية بين مصر وتركيا بعد إقالة الرئيس مرسي.

---

[١] البرصان، أحمد سليم، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص١٠.

كما تستعرض بعض السيناريوهات المتوقعة للعلاقة بين البلدين، حيث تعد العلاقات المصرية التركية ذات أهمية عالية بصفتهما من الدول ذات الوزن الكبير في منطقة الشرق الأوسط، وتؤثر العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما على كلا الدولتين بل ويمتد تأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه الدراسات العربية السابقة ما يلي:

الحاج، محمد سعيد (٢٠١٦): دراسة بعنوان "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر" وقد تناولت هذه الدراسة أسس السياسة الخارجية التركية بخصوص مصر ومحدداتها، ضمن رؤية تأصيلية نظرية– عملية شاملة، بحيث تشكل إطاراً واسعاً من إدراك ممكنات ومعيقات المصالحة التركية مع النظام في مصر، وهو إطار يمكن الاستفادة منه في مختلف المراحل ومع مختلف التطورات على نحو يتجاوز مجرد التركيز على اللحظة الآنية. ويمكن اعتبار هذه الدراسة وعاءً واسعاً يحتوي آلية صنع القرار التركي بما يتعلق بالعلاقة مع مصر، انطلاقاً من أهمية مصر في الاستراتيجية التركية، وبناءً على أسس السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية بشكل عام، واعتماداً على تحديد رؤية وممكنات ومراجعات صانع القرار في أنقرة.

الرنتيسي، محمود سمير (٢٠١٤): دراسة بعنوان "تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقة"، وقد تناولت هذه الدراسة توضيح طبيعة وأسباب تدهور العلاقات التركية- المصرية، إضافة لعرض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات في مقاربات ثلاث، تتراوح بين الثبات والتقارب والتدهور.

باكير، علي حسين (٢٠١٣): دراسة بعنوان "مستقبل العلاقات التركية– المصرية بعد الانقلاب العسكري". وقد تناولت الدراسة الموقف التركي من مصر بعد الانقلاب العسكري ، وكيف تطورت التوترات بين الطرفين وصولاً إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي، وانعكاسات هذه الخطوة على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلديْن، وما إذا كانت مرحلية أم أنها ستستمر.

أولاً: دوافع العلاقات التركية مع مصر

في ظل ما يعرف "بالاستراتيجية التركية للاستبدال الأوروبي والإحلال العربي" والتي بدأت بعد رفض ضم تركيا للاتحاد الأوروبي، تسعى تركيا إلى تحقيق أهداف معينة في الداخل والخارج من خلال تنشيط دورها الإقليمي مع الدول العربية، فالاستراتيجية التركية قامت على العمق الاستراتيجي ونظرية تصفير المشكلات مع دول الجوار، وهي الاستراتيجية التي طرحها أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي[٢]، فقد كان مستشاراً لرجب طيب أردوغان، ثم أصبح وزيراً للخارجية التركية وبعد ذلك رئيساً للوزراء.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[٣]:

١. الأهداف الداخلية

حيث تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تأكيد جدارتها واكتساب المزيد من التأييد الشعبي، والعمل على تحسين موقفها السياسي و قدرتها على إدارة البلاد.

٢. الأهداف الخارجية

تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتزايد، بالإضافة إلى توثيق علاقاتها الخارجية بمحيطها الإقليمي ودول الجوار حتى تتصدر القوى الإقليمية، وتحسن مكانتها في العالمين العربي والإسلامي وهو ما سيساعد تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كدولة قوية ورائدة إقليمياً.

٣. أهمية مصر بالنسبة لتركيا

تمثل مصر أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا في توجهها نحو العالم العربي، وذلك لبعض الأسباب التي تتعلق بمصر، وتتمثل في بعض العوامل التاريخية والتي تتعلق بثقل مصر التاريخي والحضاري في العالم العربي، وبعوامل جيوستراتيجية تتمثل في مركز مصر

---

[٢] أوغلو، أحمد داود، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم واالنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٣.

[٣] كاخيا، إبراهيم إسماعيل، "قراءة استراتيجية: اليقظة التركية والموقع الإقليمي"، مجلة الدفاع العربي، ٧ يناير، ٢٠١٢.

الاستراتيجي المتميز بما يجعلها مفتاحاً للسياسة العربية والاستقرار الإقليمي العربي، بالإضافة إلى التشابه بين مصر وتركيا في العديد من العوامل الأخرى، وفيما يلي عرض لبعض الدوافع الرئيسة لاكتساب مصر أهمية خاصة في سياسة تركيا الخارجية تجاه العالم العربي والشرق الأوسط[٤].

أ. العوامل الجغرافية

تتمتع مصر بموقع جغرافي متميز حيث تعد نقطة الالتقاء الرئيسة بين القارة الإفريقية والآسيوية، وهذا الموقع أعطاها أهمية كبيرة في صياغة السياسات الإقليمية، بالإضافة إلى كونها من اللاعبين الكبار في منطقة الشرق الأوسط. فمصر تحتل الزاوية الشمالية الشرقية من أفريقيا، وتتصل حدودها الغربية والجنوبية بدولتين عربيتين هما ليبيا والسودان على التوالي، بينما يحدها من الشمال: البحر الأبيض المتوسط ذو الموقع الاستراتيجي البالغ الأهمية، باعتباره موقع المواصلات البحرية بين ثلاث قارات هي: آسيا وأوروبا وأفريقيا، ولأن النقل البحري فيه غير منحصر، لاتصاله بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق في الغرب، وبالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس في الجنوب[٥].

وتعد هذه القناة من أهم الممرات المائية الحيوية في العالم والتي قربت المسافات كثيراً بين العالمين القديم والجديد، والشرق والغرب، وتضاعفت أهميتها بعد تفجر النفط في منطقة الخليج العربي، بل أصبحت ممراً استراتيجياً لا يفرط به مستورد لهذه المادة التي تُعد عصب الصناعة الغربية، وتتصل مصر أيضاً بآسيا العربية عن طريق البر، إذ توصلها سيناء بفلسطين، أمّا بالنسبة لتركيا فتحظى بموقع جغرافي متميز فهي جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وبصفتها دولة علمانية- إسلامية، فهي أيضاً جسر بين الغرب والعالم الإسلامي، وقد كانت- في عصر الحرب البارده (١٩٤٥-

---

[٤] السكري، أحمد مجدي، عودة للعلاقات المصرية- التركية: المحددات والمسار، جريدة اليوم السابع، ٥ أكتوبر ٢٠١٢.

[٥] العيسوي، مجدى محمد، دراسة في جغرافية السكان ١٩٤٧-١٩٩٦، المجلة الجغرافية العربية، القاهره، العدد ٤١، ج١،٢٠٠٣، ص١.

١٩٩٠) الحاجز الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى المياه الدافئة وآسيا والشرق الأوسط ويمنح هذا الوضع تركيا دوراً إقليمياً متميزاً، كانت انسلخت عنه طوال عدة عقود، وقد تبين لها بعد ذلك أن ابتعادها عن عناصر مصدر قوتها- النابع من موقعها الجغرافي- أضعف مركزها الإقليمي وعلاقاتها بالشرق الأوسط[٦]، وبخاصة مع الدول العربية والإسلامية ومنها مصر.

يضاف إلى هذا كله أنها تسيطر على مضيقي البسفور والدردنيل كممرات مائية، وهما يتحكمان بمدخلين إلى البحر الأسود والبحر المتوسط، كما أنّ موقعها الجغرافي يجعلها ملتقى للثقافات وحواراً للحضارات بين قارة أوروبا وقارة آسيا والمنطقة العربية، ومن ثم فإن الأوضاع الجغرافية لكلتا الدولتين تتمم بعضها بعضاً، وتجعل من تركيا ومصر دولتين مركزيتين في المنطقة الأفرو- أوراسية التي تحيط بالشرق الأوسط، وآسيا، وأوراسيا وأوروبا، كما أنّ مصالح تركيا ومصر تلتقي في محور الاستقرار والأمن والسلام في هذه المناطق. وعليه، فإن التعاون التركي– المصري لا يكتسب أهميته من أجل الشرق الأوسط فقط، بل يعد ذا أهمّية واضحة أيضاً من أجل المناطق المحيطة.

ب. العوامل السياسية

تعتبر مصر من الدول الرائدة في العالم العربي، ولها ثقل سياسي في المنطقة، وقد برزت هذه النقطة تحديداً لتركيا عام ١٩٩٩ إبان حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك حين تدخلت مصر بين تركيا وسوريا حول قضايا المياه، والحدود والأكراد؛ حيث استطاعت مصر تهدئة الأوضاع، ومنع حرب كادت أن تقع بينهما بسبب إقامة عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي في سوريا، وتم الاتفاق يومها على إبعاد أوجلان عن دمشق، مما أدى فيما بعد إلى إلقاء القبض عليه وإيداعه السجن في تركيا[٧].

---

[٦] الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية– التركية، مركز الإمارات للدراسات، عدد ٦، ١٩٩٦، ص١٩-٢٠.

[7] Murinson, Alexander , The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy, Middle Eastern Studies, vol. 42, no.6 November 2006, pp. 945-964.

ت. العوامل الاقتصادية

تعتبر مصر من أكبر الدول من حيث الكثافة السكانية في منطقة الشرق الأوسط، كما تعّد سوقاً مفتوحاً للاستثمارات والتجارة التركية في ظل التقارب الثقافي والحضاري بين شعبي البلدين، كما أنّ مصر لها قوة اقتصادية تتمثل في موقعها الجغرافي كمركز للتجارة العالمية، إضافة إلى أن هناك استثمارات اقتصادية تركية ضخمة في مصر[٨].

ث. العوامل العسكرية

تمتلك مصر أقوى جيش على مستوى الدول العربية، إضافة إلى أنها تحاول تطوير قوتها العسكرية باستيراد الأسلحة، وخاصة التركية منها، نظراً للسمعة الطيبة لتركيا في هذا المجال. أمّا تركيا فتسعى للقيام بدور إقليمي قوي كونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف الأطلسي، وفي أراضيها عدد كبير من القواعد العسكرية "الجوية والبحرية" التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الأطلسي[٩]. إضافة إلى عمليات تصنيع طائرات (F16) والآلات والمعدات الحربية حيث أنتجت تركيا أول طائرة من هذا النوع في عام ١٩٨٨ أسهمت في صناعتها بنسبة (٥٩٪) وأمريكا بنسبة (٤١٪)، إضافة إلى قواعد للتخزين والإمداد ومستودعات للأسلحة والذخائر[١٠]؛ لذلك فإن تقاربها مع مصر سياسياً وعسكرياً يضمن لها هذا الدور الفعال في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: تاريخ العلاقات المصرية- التركية

شهدت العلاقات المصرية التركية شداً وجذباً على مدى تاريخهما المشترك، وكانت فترات أو مراحل التوتر أكبر من مراحل الاستقرار بين البلدين، ويمكن إيجاز أهم المحطات للعلاقات الثنائية سواء السياسية أو الاقتصادية خلال فترة الدراسة من خلال ما يلي:

---

[8] Davutoglu, Ahmet. "Turkey's Zero Problems Foreign Policy" Foreign Policy, May 20, 2010.

[٩] الكيلاني، مرجع سابق، ص ٢٠.

[١٠] جلود، ميثاق خيرالله، العلاقات الخليجية- التركية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص١١٩.

١. المرحلة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٠)

شهدت هذه المرحلة تحسناً كبيراً في العلاقات بين البلدين، بسبب الدور الذي لعبته مصر في تهدئة الأوضاع بين تركيا وسوريا فيما يتعلق بملف المياه والحدود والأكراد، ويمكن توضيح أهم ملامح هذا التحسن من خلال ما يلي:

أ. العلاقات السياسية بين مصر وتركيا خلال هذه المرحلة

اتسمت العلاقات السياسية الثنائية بين البلدين في هذه المرحلة بالتحسن والاستقرار، وكان أبرز ملامح هذا التقارب الثنائي بين الدولتين ما يلي[١١]:

- عقد أول اجتماع للجنة المصرية التركية في عام ١٩٩٨ في أنقرة لبحث العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء الإقليمية أو الدولية.
- تقارب العلاقات بشكل أكبر بعد جهود الوساطة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك لتقريب وجهات النظر بين تركيا وسوريا، حيث نجح في نزع فتيل الحرب التي كانت على وشك الوقوع بين الطرفين وتمت المصالحة بينهما.
- تبادل رؤساء الدولتين الزيارات، من خلال زيارة الرئيس حسني مبارك إلى تركيا عام ٢٠٠٤، وزيارة أخرى عام ٢٠٠٧، بهدف تعزيز العلاقات بشكل أكبر.
- قيام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة مصر في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩ تناولت أحداث غزة، كما قام الرئيس التركي السابق عبد الله جول بزيارة مصر في ١٨ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩ للمشاركة في مؤتمر شرم الشيخ الدولي حول غزة، بالإضافة إلى قيام الرئيس مبارك بزيارتين إلى تركيا في عام ٢٠٠٩، كانت الأولى في منتصف شباط/ فبراير والثانية في ١٤ و١٥ كانون أول/ ديسمبر، أما باقي الزيارات الأخرى التي جرت على مدار العام فمنها زيارة فتحي سرور رئيس مجلس الشعب

[١١] وزارة الخارجية المصرية، "البعد التاريخي للعلاقات بين مصر وسوريا"، موقع الوزارة على الإنترنت:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/EgyptianForeignPolicy/EgyptianEuropeanRelation/BilateralRelations/Turkey/Pages/History.aspx

على رأس وفد برلماني كبير إلى تركيا في ٢٨-٣١ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩، ومشاركة الرئيس جول في قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ في تموز/ يوليو ٢٠٠٩، وزيارة وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو إلى مصر في مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ للتشاور حول القضايا الثنائية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، ثم زيارته يومي ٢ و٣ آذار/ مارس ٢٠١٠ في إطار آلية التشاور السياسي بين البلدين، يضاف إلى ذلك زيارة وزير البترول إلى أنقرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ لحضور مراسم التوقيع على اتفاقية إنشاء "خط نابوكو للغاز"، وزيارة وفد لجنة التعليم بمجلس الشعب إلى أنقرة في أيار/ مايو ٢٠٠٩، وكل هذه الزيارات تدل على تحسن العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة.

- زيارة وزير التجارة والصناعة المصري لتركيا خلال الفترة من ٨-١١ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ للمشاركة في اجتماعات القمة الاقتصادية (كوميسك)* في إسطنبول يوم ٩ تشرين ثاني/ نوفمبر، وعلى هامش الزيارة عُقدت ندوة عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر وتركيا حضرها وزير الدولة للتجارة الخارجية التركي وممثلو نحو ٢٠٠ شركة تركية، وتناولت سبل تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية، كما افتتح ندوة عن العلاقات التجارية والاستثمارية بمقر غرفة صناعة مدينة قيصري التركية بحضور ما يزيد على ١٥٠ من رجال الأعمال الأتراك.
- زيارة وزير التجارة التركي "ظافر شاغليان" في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩ على رأس وفد من ممثلي نحو ٣٠٠ شركة تركية، وذلك للمشاركة في منتدى الأعمال الدولي الذي نظمته غرفة تجارة القاهرة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، كما عقد على هامش منتدى المعرض الإسلامي الدولي.

* الكوميسيك: هي اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، تأسست عام ١٩٨١ في مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في مكة المكرمة- الطائف.

ب. العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا خلال هذه المرحلة

تعتبر العلاقات الاقتصادية انعكاساً للعلاقات السياسية، لذا فإن العلاقات الاقتصادية الثنائية البينية اتسمت بالتحسن النسبي في هذه الفترة، ويمكن توضيح أهم مظاهر التعاون الاقتصادي البيني في هذه المرحلة فيما يلي:

- لقد توطدت العلاقات بشكل أكبر في عام ١٩٩٦ من خلال زيارة رئيس وزراء تركيا نجم الدين أربكان لمصر بهدف تكوين مجموعة اقتصادية تكون مصر أحد أعضائها. وبالفعل تم تكوين "مجموعة الثمانية النامية" وموافقة مصر على الانضمام إليها، حيث عقدت أول قمة لمجموعة الثمانية في إسطنبول في حزيران/ يونيو ١٩٩٧.
- التوقيع على "اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا" في ٢٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وقد تم الانتهاء من إجراءات التصديق على الاتفاق من الجهات المسؤولة في كل من البلدين، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ١/ ٣/ ٢٠٠٧، وتهدف الاتفاقية إلى إقامة الطرفين تدريجياً منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ١٢ عاماً من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما تهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات بين البلدين والإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الصادرات المصرية بما يعني تسهيل نفاذ الصادرات المصرية إلى تركيا، كما أن عقد هذه الاتفاقية يزيد ثقة المستثمرين الأتراك في مصر مما يعني زيادة الاستثمارات التركية في مصر[١٢].
- في عام ٢٠٠٦ تم تخصيص مليوني متر مربع كمنطقة صناعية تركية في مدينة السادس من أكتوبر بمصر للإسهام في زيادة حجم الاستثمارات بين البلدين، وقد وضع حجر أساسها الرئيس عبد الله جول خلال زيارته لمصر في مطلع ٢٠٠٨.

[١٢] للمزيد حول هذه الاتفاقية انظر: الهيئة العامة للاستعلامات، اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، على الموقع الإلكتروني:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2424#.VmGhTV5z_IU

- شهـدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً متزايداً خاصة بين أعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بسبب دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين حيز النفاذ اعتباراً من ١/ ٣/ ٢٠٠٧ ممّا أسهم في تعزيز التبادل التجاري.
- شهد حجم التجارة الذي أخذ يعبر عن نمو منتظم منذ العقد الأول من القرن الحالي أكبر طفرة فيه بالتوازي مع الحوار السياسي الذي أخذ يتحقق بشكل مكثف اعتباراً من عام ٢٠٠٥، حيث ارتفع حجم التجارة العام من ٧٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٩.
- زادت الاستثمارات التركية في مصر زيادة واضحة حيث بلغ عدد شركات المستثمرين الأتراك العاملة في مصر ٢٩٠ شركة آواخر عام ٢٠٠٩، وتجاوباً من الحكومة المصرية مع هذه العلاقات الاقتصادية المتعمقة يوماً بعد يوم فقد خصصت للمستثمرين الأتراك منطقة صناعية خاصة.

وبصفة عامة فقد اتسم التبادل التجاري بين البلدين في هذه المرحلة بزيادة سنوية خاصة في جانب صادرات كل طرف للآخر، والجدول التالي يوضّح التجارة الثنائية بين مصر وتركيا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠):

جدول (١)

التجارة البينية المصرية التركية خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٠) (بالمليون دولار)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
صادرات مصر إلى تركيا	٧٧	٧٨	١٤٢	٢٣٥	٣٣٤	٣٦٣	٤٤١	٧٧٠	٧٠٥	٩٨٥
صادرات تركيا إلى مصر	٤٢١	٣٢٥	٣٤٦	٤٧٣	٦٨٧	٧٠٩	٩٠٣	١٤٢٦	٢٦١٩	٢٢٦١

Source: Trade Map.

من هذا الجدول يلاحظ تزايد التجارة البينية بين مصر وتركيا من عام لآخر خلال هذه المرحلة، وهو ما يوضحه الشكل (١).

الشكل (١)

تطور التجارة البينية خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٠) (بالمليون دولار)

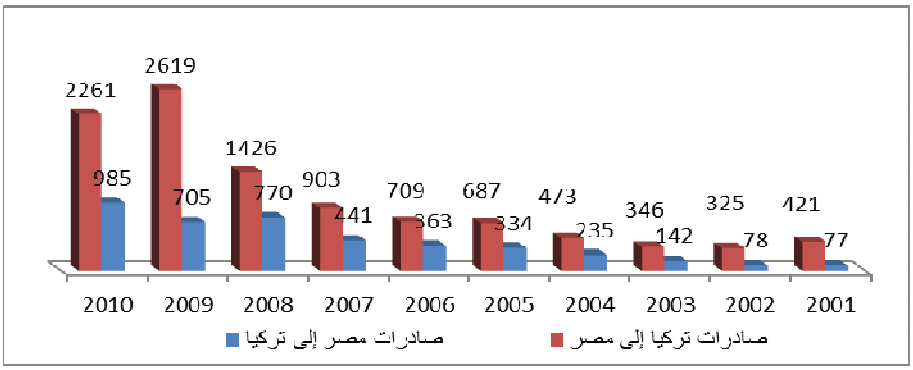

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الصادرات والواردات على Trade Map

يوضح الشكل (١) تزايد صادرات مصر إلى تركيا من عام لآخر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، إلا أن حجم الصادرات المصرية قد بدأ في التزايد بشكل كبير بعد دخول اتفاقية المنطقة الحرة حيز التنفيذ. أما عن حجم الصادرات التركية إلى مصر فقد زادت هي الأخرى خلال نفس الفترة، ما يعطي مؤشراً على زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين، كدليل على التكامل الاقتصادي وتحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال هذه الفترة.

أما عن كثافة التجارة الثنائية البينية فيمكن توضيحها من خلال الجدول (٢)، حيث يلاحظ أن مؤشر كثافة التجارة البينية[١٣] الثنائية خلال هذه الفترة اتسم بالاستقرار النسبي، بالإضافة إلى أن كثافة تجارة مصر مع تركيا أكبر من كثافتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وهما يعدان أكبر شركاء تجاريين لمصر.

---

[١٣] يتم حساب قيمة المؤشر من خلال المعادلة التالية: Tij = (xij/Xit)/(xwj/Xwt)

حيث xij : صادرات الدولة i إلى الدولة j. (صادرات مصر إلى الدولة الأخرى).

Xit : إجمالي صادرات الدولة i. (إجمالي صادرات مصر).

xwj : صادرات العالم الى الدولة j. (صادرات العالم إلى الدولة الأخرى).

Xwt : إجمالي صادرات العالم.

جدول (٢)

مؤشر كثافة التجارة

العام	قيمة المؤشر
٢٠٠١	٢.٧
٢٠٠٢	٢.١
٢٠٠٣	٢.٥
٢٠٠٤	٢.٩
٢٠٠٥	٢.٨
٢٠٠٦	٢.٣
٢٠٠٧	٢.٢
٢٠٠٨	٢.٣
٢٠٠٩	٢.٥
٢٠١٠	٣

المصدر : تم حسابه بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات Trade Map.

٢. المرحلة الثانية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

تذبذبت العلاقات الثنائية في هذه الفترة بين التحسن والتدهور بل والتدهور الشديد في أواخرها، ويمكن عرض أهم المحطات التي مرّت بها العلاقات المصرية التركية في هذه الفترة من خلال ما يلي:

أ. العلاقات أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

اعترفت تركيا بمطالب ثورة ٢٥ يناير منذ بدايتها متوقعة نجاحها، حيث أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في خطابه أمام البرلمان التركي في ٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ دعم بلاده للثورة المصرية، وطالب الرئيس مبارك بالاستجابة إلى مطالب الثوار والتخلي عن الحكم بعد ستة أيام فقط من اندلاعها، كما أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ " أن بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس محور ديمقراطية جديدة في الشرق الأوسط بين

الدولتين الأكبر في المنطقة "[١٤]، وظهر ذلك بشدة من خلال زيارة رئيس تركيا عبد الله غول وهو أول رئيس يزور مصر تحت حكم- المجلس العسكري- بعد الثورة وتنحي الرئيس مبارك، وأيضاً في زيارة رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان مصر في أول زيارة خارجية له بعد فوزه في انتخابات تموز/ يوليو ٢٠١١، وهذا يعّد أبرز دليل على التحول الجذري في العلاقات الثنائية المصرية التركية، وذلك لأن هذه الزيارة تعّد مخالفة للعرف السائد في تركيا، والذي يقضي بأن تكون أولى زيارات رئيس الوزراء إلى قبرص التركية ثم إلى أذربيجان، بما يعّد مؤشراً على تحول السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، إذ يعكس تحالفاً حقيقياً جديداً مع مصر[١٥].

عُقد المنتدى الاقتصادي المصري- التركي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ بحضور نحو ٥٠٠ من رجال الأعمال من الجانبين لبحث تفعيل علاقات التعاون الاقتصادي وتدشين مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي، وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن رغبته في زيادة حجم التبادل التجاري إلى خمسة مليارات دولار خلال عامين، على أن تصل إلى١٠ مليارات دولار خلال أربع سنوات، موضحاً أن الجانبين سيعملان معاً على تحقيق هذا الهدف الكبير من خلال إزالة كل المعوقات التي يواجهها رجال الأعمال من كلا الجانبين، كدليل على بداية التعاون الاقتصادي مع مصر بعد الثورة.

ب. العلاقات أثناء حكم الرئيس مرسي

شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً غير مسبوق من ذي قبل في تاريخ العلاقات بين البلدين، ولم تتحسن العلاقات على المستوى السياسي فقط، بل تحسنت على مستوى التعاون الاقتصادي أيضاً، ويمكن عرض أهم ملامح هذا التحسن على النحو التالي:

---

[١٤] أمين، نظير محمود، موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ٢، ٢٠١٣.

[١٥] أوغلو، بورهان كور، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ أكتوبر ٢٠١١، ص ص ٢،٣.

- **العلاقات السياسية**

رأى حزب العدالة والتنمية التركي أن وصول حزب الحرية والعدالة المصري المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم يسمح لتركيا بتحقيق تطلعاتها في لعب دور إقليمي قوي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، فعندما تولى الرئيس مرسي رئاسة مصر توطدت العلاقات المصرية- التركية بشكل غير مسبوق، واكتسبت مصر أهميةً كبيرةً في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، حيث تعتبرها تركيا البوابة الرئيسة لها في المنطقة، ويُمكن توضيح هذا التحسن في العلاقات السياسية بين البلدين في هذه الفترة من خلال ما يلي[١٦]:

١- زيارة الرئيس مرسي لتركيا في ٢٠١٢/٩/٣٠، استغرقت يوماً التقى خلالها بكل من الرئيس عبد الله جول ورئيس الوزراء أردوغان، كما حضر أعمال المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

٢- زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان لمصر في ٢٠١٢/١١/١٧ والتقى خلالها بالرئيس مرسي، وتناولت المباحثات الثنائية الأوضاع في غزة وتنسيق الجهود لوقف العدوان الإسرائيلي، فيما تم استكمالها في جلسة مسائية بتوقيع حزمة من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، أعقبها إلقاء أردوغان خطاباً في جامعة القاهرة، دشّن فيه مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي بين مصر وتركيا، وأكد أن بلاده تعمل مع مصر والمجتمع الدولي لمساندة الشعب الفلسطيني.

٣- زيارة هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء المصري لتركيا في ٢٠١٣/٥/١٠ والتي عقد خلالها سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين الأتراك على رأسهم

---

[١٦] محيط، شبكة الإعلام العربية: "العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر"، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣.
http://www.moheet.com/2013/11/26/1849170/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%EF%BF%BD.html#.WFl1QTt_u1s

الرئيس التركي جول ورئيس الوزراء أردوغان ورئيس البرلمان جميل تشيشيك، وهدفت الزيارة إلى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة ما يتعلق منها بالمجال التجاري والاقتصادي نظراً للاهتمام التركي بالاستثمار في مصر، حيث بلغ حجم الاستثمارات التركية في مصر ملياري دولار، ويعمل الجانبان على زيادتها من خلال الدخول في المشروعات المشتركة.

٤- زيارة الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع في ٥/ ٥/ ٢٠١٣، لتركيا على رأس وفد عسكري رفيع المستوي في زيارة رسمية استغرقت أياماً بدعوة من نظيره التركي عصمت يلماظ، والتقى السيسي كبار رجال الدولة والمسؤولين بوزارة الدفاع التركية لتدعيم أوجه التعاون وتعزيز العلاقات العسكرية لكلا البلدين في العديد من المجالات.

٥- زيارة مساعد رئيس الجمهورية للشؤون السياسية باكينام الشرقاوي لتركيا في ٢/ ٥/ ٢٠١٣ على رأس وفد للمشاركة في افتتاح المؤتمر العربي التركي الثالث.

٦- عقد الرئيس مرسي جلسة مباحثات في ٧/ ٢/ ٢٠١٣، بمقر رئاسة الجمهورية مع الرئيس التركي عبد الله جول الذي بدأ زيارة رسمية لمصر بعد مشاركته في القمة الإسلامية التي تستضيفها القاهرة حيث تناولت المباحثات تدعيم العلاقات بين البلدين، وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بينهما، كما تناولا الأزمة السورية، حيث شهدت بداية حكم مرسي مرحلة من التذبذب والضبابية التي سيطرت على موقف إدارته من الثورة السورية، رغم دعم حركة الإخوان المسلمين الواضح للثورة السورية، وكانت القاهرة ملاذاً آمناً لشخصيات المعارضة، فضلا عن كثير من السوريين الذين وجدوا في مصر أكثر الأماكن راحة بسبب التسهيلات الممنوحة، ولتقارب البيئتين في مستوى المعيشة، وهذا ما يتوافق مع موقف تركيا تجاه ما يدور بسوريا، رغم أن النظام المصري في عهد مرسي أراد إدراج إيران ضمن المجموعة الرباعية لحل الأزمة السورية، باعتبارها

جزءاً من الحل، إضافة إلى التزامه بمواقف منسجمة مع الموقف الروسي المنحاز لنظام الأسد، وأكد مرسي عقب زيارة جمعته مع نظيره الروسي بوتين في ١٩/ ٤/ ٢٠١٣ بموسكو أنه يقدّر الموقف الروسي من الثورة السورية الذي لا يختلف بشكل جوهري عن موقف مصر[١٧]. وكان موقف تركيا ومنذ بداية الثورة السورية مسانداً وداعماً لمطالب الشعب السوري، وحاولت مراراً الوصول الى حلول سياسية تحقق مطالب الشعب، وتحفظ للسوريين دولتهم دون الدمار الذي وصلت إليه الآن، لكن هذا المجهود السياسي الذي بذلته لم يثمر شيئاً، فمع تعنّت النظام السوري ومماطلته مع الأتراك دون جدية في الوصول إلى حل يلبي المطالب المحقة للشعب السوري تبين لأنقرة أن الأسد لا يريد انتهاج الإصلاح، وتلبية مطالب الشعب السوري، فلم يكن أمامها إلا فتح أراضيها للشعب السوري وثورته، وهذا ما عزّز التناغم التركي- المصري في الموقف من سوريا[١٨].

إن أبرز دليل على قوة العلاقات السياسية الثنائية خلال هذه الفترة هو التعاون بين البلدين على المستوى العسكري، حيث بدأت المناورة البحرية المشتركة بين القوات البحرية المصرية ونظريتها التركية والتي سميت "بحر الصداقة" في الفترة ما بين ٧ إلى ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢ في شرق البحر المتوسط، بالمياه الإقليمية المصرية، وقامت التدريبات المشتركة على "فرقاطتين"، وسفن بحرية سريعة، وسفينة هجوم سريع، وناقلة للسفن واثنتين من سفن الهبوط، وواحدة من المشاة البحرية، وطائرتي هليكوبتر، وفريق من القوات الخاصة.

---

[١٧] موقف مرسي من سوريا... رسائل للداخل والخارج، موقع الجزيزة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/6/16/%D9%85%D9%88%D9%82%D

[١٨] أسباب وتداعيات تغير الموقف التركي تجاه القضية السورية، موقع أورينت نت على الرابط التالي:
http://orient-news.net/ar/news_show/7278/0/%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-

- **العلاقات الاقتصادية**

تبلور تحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين في هذه الفترة في زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان لمصر على رأس وفد من ١٤ وزيراً و٢٠٠ رجل أعمال في ١٧ و١٨ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، بهدف تعزيز التعاون بينهما، ونتج عن الزيارة ما يلي[١٩]:

١- توقيع اتفاقية بين البلدين تنص على إعطاء تركيا لمصر قرضاً ميسراً بقيمة مليار دولار.

٢- التعاون في مجال الاستثمارات، وذلك بالتعاون حتى مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر لتصل إلى ٥ مليارات دولار، حيث أوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية ياسر علي في تصريح له أن هناك ٢٠ شركة تركية تعمل في السوق المصرية باستثمارات تبلغ ١,٣ مليار دولار وتم الاتفاق على زيادة هذه الاستثمارات، كما طُرِحت المشكلات التي تتعرض لها شركتان تركيتان في مدينة السادس من أكتوبر وتم التعهد بحلها.

٣- توقيع ٢٧ اتفاقية ثنائية في مجالات متعددة أهمها التجارة والاستثمار في مجالات التعليم والصحة، البنية التحتية والنقل، والثقافة والحفاظ علي الآثار، والتعاون التجاري والزراعي بين الوزراء المعنيين وهذه الاتفاقيات تمثل قطاعات مختلفة في التعاون المشترك بين البلدين.

٤- الاتفاق على دراسة تسيير خط ملاحي تركي وتسهيل خدمات النقل والترانزيت عبر الأراضي المصرية، لتكون مصر بوابة التجارة الخارجية التركية لدول الخليج ثم آسيا وأوروبا وذلك من خلال ميناء الإسكندرية- سفاجا، حيث تتجه البضائع التركية إلى الإسكندرية ثم تقوم شاحنات بنقلها لميناء سفاجا بالبحر الأحمر ثم إلى دول الخليج العربي وآسيا وأوروبا، وذلك من خلال اتفاقية يحدد بها رسوم نقل

[١٩] نص كلمة الرئيس مرسي في المؤتمر الصحفي والذي عقد بمناسبة توقيع اتفاقيات التعاون الثنائية بين مصر وتركيا، الصفحة الرسمية للرئاسة المصرية، متاح على الرابط:
http://www.egyptindependent.com/node/1976511

وعبور الشاحنات بقيمة قد تصل إلى ألف دولار يومياً، بالإضافة إلى محاسبة هذه الشاحنات بالسعر الفعلي للوقود عند وقت التموين بدون دعم الدولة، هذا بالإضافة إلى مشروعات التنمية والمشروعات الكبرى المقترح إنشاؤها والتي تخدم تلك الاتفاقية، حيث سيلتزم الجانب التركي بتدريب العاملين في الخدمات اللوجيستية خلال الفترة المقبلة والتي من المتوقع أن تصبح مصر فيها نقطة تمركز تجاري بين تركيا ودول العالم، وتعرف هذه الاتفاقية باتفاقية إنشاء "خط الرورو".

٥- وقّع رئيس البورصة المصرية في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ خلال زيارته للعاصمة التركية أنقره مذكرة تعاون مشتركة بين البورصة المصرية وبورصة إسطنبول.

٦- الاتفاق على توسيع التبادل التجاري بين مصر وتركيا وزيادة حجم الاستثمارات التركية العاملة في السوق المصرية ونقل السلع التركية التي كانت تنقل في السابق عبر المنافذ السورية من خلال الموانئ والأراضي المصرية، إلى جانب تشجيع المستثمرين الأتراك في مصر على الاستمرار في ضخ استثماراتهم وتوسيعها خاصة في مجالات صناعة الملابس الجاهزة والسياحة وإعطاء دفعة للمنطقة الصناعية التركية بالإسماعيلية ولمشروع تركي في مجال صناعة النسيج بدمياط باستثمارات ٢٥٠ مليون دولار، بما يزيد من حجم إنتاج الشركات التركية العاملة على الأرض المصرية وبما يسهم في زيادة فرص العمل للمواطنين المصريين.

٧- الاتفاق أيضاً على تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال تفعيل اللجنة المشتركة المصرية التركية للتعاون الاقتصادي والفني الذي كان آخر اجتماع لها في أكتوبر ١٩٩٦، والاستفادة من الخبرة الفنية في مجالي التعليم العام والفني، وتشجيع الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية والمناسبات السياحية وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الاستثمار السياحي والاستفادة من الخبرة التركية في مجال المنتجات السياحية، بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.

٨- الاتفاق على ضرورة مضاعفة قيمة التبادل التجاري بين البلدين من ٥ مليارات دولار حالياً إلى ١٠ مليارات دولار خلال بضع سنوات.

٩- الاتفاق على حزمة المليارى دولار، منها مليار دولار وديعة على ٥ سنوات بفترة سماح ٣ سنوات وفائدة لا تزيد على ١٪، والمليار الأخرى عبارة عن استثمارات تركية في مصر وشراكة في مشروعات البنية التحتية.

١٠- التقى محمود بلبع وزير الكهرباء والطاقة المصري في ٢٠١٢/٩/٢٦ مع حسن بوصطالى سفير تركيا لدى القاهرة، ووفد رجال الأعمال الأتراك المرافق له لمناقشة سبل دعم التعاون الثنائي المصري التركي في مجالات الكهرباء والطاقة واتفق الطرفان على:

- تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين للتعاون في تنمية استخدام الطاقات المتجددة من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، ودعم الاستثمار في مجالات الكهرباء، هذا إلى جانب تقوية الشراكة بين البلدين على صعيدي القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تشجيع الشركات العاملة في مجال الكهرباء على الاستثمار في كلا البلدين.
- إمكانية الاستفادة من خبرة الجانب التركي في إنشاء محطات إنتاج الكهرباء بمشاركة القطاع الخاص.

ج. العلاقات بعد ثورة ٣٠ يوليو ٢٠١٣

اعترضت تركيا على ما قام به الفريق أول عبد الفتاح السيسي عندما قام بعزل الرئيس مرسي من منصبه، وأطلقت على ذلك انقلاباً عسكرياً على أول رئيس منتخب لمصر، وعليه لم تعترف تركيا بكل ما نشأ من مؤسسات مصرية، وقد دافعت تركيا عن موقفها بثلاثة دوافع أساسية تتمثل فيما يلي[٢٠]:

١- أن ما حدث في مصر ليس هيناً لا على المستوى الإقليمي أو الدولي، وقد اتخذت العديد من الدول مواقف مختلفة نظراً لأهمية مصر الأقليمية والدولية،

[٢٠] باكير، علي حسين، مستقبل العلاقات التركية- المصرية بعد الانقلاب العسكري، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ ديسمبر ٢٠١٣، ص ص ٢،٣.

فمنهم من وصفه بثورة، ومنهم من لم يحدد لها تعريفاً، ومنهم من اعتبر ما حدث انقلاباً عسكرياً وعلّق مقعد مصر في مؤسسات إقليمية ودولية، كما حدث في الاتحاد الإفريقي. لذا رأت تركيا أن من حقها إبداء رأيها كباقي الدول خاصة وأن مصر في جوارها الإقليمي، وستتأثر تركيا بما حدث سواء على المستوى الإقليمي أو الداخلي، خاصةً بعد دعمها لثورة ٢٥ يناير، وتبلور رأي تركيا في أن تغيير نتائج الانتخابات في مصر يعتبر انقلاباً عسكرياً على السلطة الشرعية.

٢- تنظر تركيا إلى ما حدث في مصر وفقاً لتاريخها، حيث لعب الجيش التركي دوراً سيئاً في الحياة السياسية في تركيا أدّى إلى تدهور البلاد بشكل غير مسبوق في فترات الانقلاب العسكري في ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠ و ١٩٩٧، لذا شبّهت تركيا ما حدث مع الرئيس مرسي بما حدث في عام ١٩٦٠ مع عدنان مندريس الذي تم عزله بواسطة الجيش وإعدامه.

٣- أن السكوت على ما حدث داخل مصر قد يفّسر بشكل خاطئ في الداخل التركي فيشجع المعارضة في تركيا وأيضاً المخلصين لشبكة "آرجينكون" على القيام بأمر مشابه، خاصة وأن حزب العدالة والتنمية التركي قد نجا بشكل صعب في عام ٢٠٠٧ من محاولة للانقلاب على سلطته بشكل غير شرعي، لذا قامت تركيا بتعديل دستوري في المادة "٣٥" المتعلقة بدور الجيش التركي في الدستور في ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٣ والتي استخدمت لعدة مرات في تبرير الانقلابات العسكرية، بالإضافة إلى قيامها بمحاكمة المتورطين في محاولة انقلاب شهر آب/ أغسطس، ومن ضمنهم رئيس الأركان السابق الجنرال باشبوغ.

كما اعترضت تركيا على فض اعتصامي رابعة والنهضة، ويمكن تلخيص الموقف التركي لما حدث في مصر في النقاط التالية[٢١]:

[٢١] الرنتيسي، محمود سمير، "تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٣٠ يونيو ٢٠١٤، ص٣.

١- أن ما حدث في مصر انقلاب ولا يمكن السكوت عليه.

٢-إبقاء مصر على المسار الديمقراطي مصلحة دولية وأمر ضروري للمنطقة وللعالم.

٣- التأكيد على الموقف المبدئي من الانقلاب وحث المجتمع الدولي لنبذه من أجل تكريس عزلته الإقليمية والدولية ونزع الشرعية عنه.

٤- أن مرحلة الانقلاب مرحلة عابرة ستنتهي بعودة مصر للمسار الديمقراطي، وأن سقوط الانقلاب أمر قريب بسبب الأزمات الداخلية والمشاكل الخارجية[٢٢].

٥- معاقل الدولة المصرية الحالية من الداخلية والقضاء والقوات المسلحة والجامعات المصرية، تعتبر تركيبة عاجزة عن إنقاذ مصر من الأزمة الحالية، وأن الحكم المدني لمصر اصطدم بهيمنة العسكر.

أمَّا من وجهة نظر مصر فقد رأت أن ما قامت به تركيا غير مقبول، مبررة ذلك بالأسباب التالية[٢٣]:

١- الإمعان في تأليب المجتمع الدولي ضد المصالح المصرية.

٢- التدخل في الشؤون الداخلية المصرية.

٣- تحدي إرادة الشعب المصري والاستهانة بخياراته.

٤- دعم تنظيم فعاليات تهدف لزعزعة استقرار الأوضاع في مصر.

وقد نتج عن الموقف التركي عدَّة نتائج من أهمها[٢٤]:

١- خسارة تركيا لفرصة الوساطة بين الأطراف المتصارعة في الساحة المصرية.

٢- تراجع نفوذ أنقرة بخسارة الإخوان المسلمين في مصر.

٣- تراجع الدور الإقليمي المصري في المنطقة.

---

[٢٢] باكير، مرجع سابق.

[٢٣] الرنتيسي، المرجع السابق، ص٣.

[٢٤] المرجع نفسه، ص.٤

٤- إعادة ترتيب شراكات مصر الإقليمية.

٥- تراجع فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين مستقبلاً.

٦- تأثير الضغوط التركية من خلال اتصالاتها بالدول والمنظمات الدولية على عملية الاعتراف الدولي بشرعية الانقلاب في مصر.

- **العلاقات السياسية**

أدَّى هذا الموقف الذي اتخذته تركيا إلى تدهور تدريجي وسريع للعلاقات بين البلدين من جديد، حيث قامت مصر بالتصعيد ضد تركيا على المستوى الرسمي والإعلامي، وربطت بين الدعم التركي للإخوان وبين كونها تدعم التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ويمكن توضيح أهم ملامح تدهور العلاقات الثنائية البنية من خلال ما يلي:

١- توترت العلاقات الدبلوماسية، حيث قام كل طرف باستدعاء السفير إلى دولة المقر في آب/ أغسطس ٢٠١٣، إلا أن تركيا أعادت سفيرها بعد ٣ أسابيع رغبة منها في مراقبة ما يحدث في مصر عن قرب[٢٥].

٢- قامت مصر بإعلان السفير التركي شخصاً غير مرغوب فيه على الأراضي المصرية في ٢٣ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، بالإضافة إلى تخفيض العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لدرجة القائم بالأعمال مبررة ذلك بما قالته "إنه موقف غير مقبول من تركيا في تحريض المجتمع الدولي ضد المصالح المصرية، وفي دعمها لاجتماعات تسعى إلى حالة من عدم الاستقرار في البلاد، بالإضافة إلى الإدلاء بتصريحات مهينة"، وقد اتخذت تركيا موقفاً مماثلاً لما اتخذته مصر، وعلق رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على طرد السفير بأنه: "لن يحترم أبدًا أولئك الذين يستولون على السلطة بانقلاب"، بينما اتخذ الرئيس التركي عبد الله غول

---

27. Egypt expels Turkish ambassador, scales back ties, USA TODAY, 23-11-2013 published at:
www.usatoday.com/story/news/world/2013/11/23/egypt-expels-turkish-ambassador/3685417

موقفاً مختلفاً بهدف تخفيف حدة الموقف حيث علق على الموقف من خلال تصريحه "أتمنى أن تعود علاقتنا مرة أخرى إلى مسارها"؛ وقد حملت الخارجية التركية ما أسمتها "بالمسؤولية التاريخية" عما حدث للقيادة المصرية المؤقتة.

كما اعترضت تركيا أيضاً على انتخابات الرئاسة المصرية التي نتج عنها فوز المرشح عبد الفتاح السيسي الذي حصل على ٩٦.٩١٪ من الأصوات الصحيحة للناخبين مقابل ٣٪ تقريباً لمنافسه الوحيد القيادي القومي حمدين صباحي[٢٦]، وأدى تعليق مسؤول تركي على الانتخابات الرئاسية المصرية لعام ٢٠١٤ إلى تصعيد دبلوماسي من الجانب المصري باستدعاء القائم بالأعمال التركي لإبلاغه الاعتراض الرسمي على تصريحات نائب رئيس الوزراء التركي أمر الله إيشلر والتي تضمنت "أن انتخابات الرئاسة التي تمت في مصر هي كوميدية"[٢٧]، لكن الأهم ما جاء على لسان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي قال خلال خطاب ألقاه في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ خلال اجتماع لحزب العدالة والتنمية في اسطنبول "الطريق إلى الحكم في تركيا يمر عبر صناديق الاقتراع، وإذا لم تقبلوا الديمقراطية فإن ديمقراطيتكم هي ديمقراطية السيسي"، وممّا أضاف أهمية لهذا التصريح أنه جاء بعد رسالة تهنئة من الرئيس التركي عبد الله غول للسفارة المصرية في أنقرة بوصول السيسي إلى سدة الرئاسة، لكن هذه الرسالة كانت تأخذ البعد البروتوكولي أكثر بكثير من كونها مؤشراً على تغير في العلاقات خاصة وأن أردوغان قبل إرسال غول للتهنئة بيومين كان قد رفع إشارة رابعة بيديه خلال افتتاح أعمال الإنشاء بمطار جديد في اسطنبول[٢٨]. أما بالنسبة لموضوع الأزمة السورية فالرئيس السيسي

---

[٢٦] نتيجة الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤، موقع اللجنة العليا للانتخابات، على الموقع الإلكتروني:
https://www.elections.eg/presidential-elections-2014-results

[٢٧] الجزيرة مباشر مصر، أزمة جديدة في العلاقات المصرية- التركية، ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤:
http://mubasher-misr.aljazeera.net/news/20146314911137540.htm

[٢٨] صحيفة يني شفق، أردوغان: اجتزنا امتحانًا صعبًا في تاريخ الجمهورية، موقع صحيفة يني شفق، ٢٢ يونيو ٢٠١٤:
http://arabic.yenisafak.com/turkiye-haber/23.06.2014-28215?ref=manset-10

لم يكن قادراً على إعلان دعمه دمشق بشكل صريح بسبب مسؤولية النظام المباشرة عن الأزمة السورية من جهة، ولأن موقفاً صريحاً كهذا سيبدو خارج المألوف عربياً ودولياً من جهة ثانية، ولتحاشيه إغضاب دول الخليج التي يحتاج إلى دعمها المالي من جهة ثالثة خصوصاً السعودية والإمارات، لذلك اتبع السيسي تكتيكاً معاكساً تمثل في تطويق المعارضة السورية بما فيها الإخوان المسلمين خدمة للنظام، وبدأت عملية خنق واضحة للمعارضة التي لم تجد بداً من ترك البلاد. ولم يقتصر تغير الموقف المصري تجاه الملف السوري على الجوانب السياسية والعسكرية فحسب، بل امتد ليشمل الوضع الاجتماعي للسوريين المقيمين في مصر، حيث منع السيسي دخول السوريين إلى البلاد نهائياً وحد من تحركاتهم في مصر، الأمر الذي ترتبت عليه نتائج اجتماعية سلبية على الكثيرين[٢٩]، أما تركيا في هذه المرحلة فموقفها لم يتغير إلا بالفترة الأخيره عندما قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ إن تركيا تهدف إلى تطبيع علاقاتها مع مصر وإصلاح علاقاتها بسوريا في المستقبل. وقال يلدريم: "إن شاء الله سيكون هناك تطبيع مع مصر وسوريا وبدأت تركيا محاولة جادة لتطبيع العلاقات مع مصر وسوريا"[٣٠].

- **العلاقات الاقتصادية**

تدهورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانعكاس طبيعي لتدهور العلاقات على المستوى السياسي، وتتمثل أهم ملامح هذا التدهور في إعلان مصر في ٢٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤ رفضها لتمديد اتفاقية الخط الملاحي مع تركيا "الرورو" وإيقاف العمل بها في موعد انتهائها في نيسان/ أبريل ٢٠١٥، وتشير عدة تقارير إلى أن إلغاء

[٢٩] حسين، عبد العزيز، سياسة مصر تجاه الأزمة السورية، موقع الجزيزة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/18/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[٣٠] موقع أخبار العالم للمزيد على الرابط: https://ar.rt.com/hzjz

الاتفاقية سيؤدي إلى تأثر قطاع الكيماويات المصري، حيث سيواجه أزمة كبيرة، لأن هذا معناه أن ربع صادرات مصر من الكيماويات لتركيا ستتوقف، حيث تستوعب السوق التركية حوالي ٢٥٪ من الصادرات المصرية، كما أنَّ إلغاء الاتفاقية سيؤدي إلى خسائر أيضاً للمنتجات التركية التي كانت تدخل السوق المصري بقوة خلال الفترة الماضية، ومن بينها الحديد وبعض المنتجات الغذائية وغيرها، وقال رئيس مجلس إدارة جمعية متعهدي النقل الدوليين التركية، جتين أوغلو، لوكالة الأناضول، أن عدم التمديد يعني توقف ١٠ آلاف شحنة سنوياً، أي صادرات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار كما أن هناك حوالي ١٠ آلاف تركي يعملون في إطار هذه الاتفاقية مهددين بالبطالة في حالة إلغاء هذه الاتفاقية.

أما عن حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) فيمكن توضيحها من خلال الجدول (٣)، حيث نجد أن صادرات مصر إلى تركيا بدأت تنخفض عام ٢٠١٤، كما أن صادرات تركيا إلى مصر بدأت تنخفض منذ عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي، وهو ما يعني انخفاض حجم التبادل التجاري بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والجدير بالذكر هنا أن حجم التجارة عام ٢٠١٣ لا يعكس رقماً حقيقياً لتراجع التبادل، حيث إنه خلال النصف الأول من نفس العام كان مرتفعاً بسبب العلاقات الوطيدة سواء السياسية أو الاقتصادية بين البلدين أثناء فترة حكم مرسي.

جدول (٣)

تطور التجارة البينية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٤) (بالمليون دولار)

البيان / السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صادرات مصر إلى تركيا	١٥٢٩	١٥٧٠	١٧٤٦	١٤٥١
صادرات تركيا إلى مصر	٢٧٥٩	٣٦٨٠	٣٢٠٠	٣٣٠٠

Source: Trade Map.

والشكل (٢) يوضح حجم التبادل التجاري الثنائي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤).

الشكل (٢)

تطور التبادل التجاري الثنائي خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٤) (بالمليون دولار)

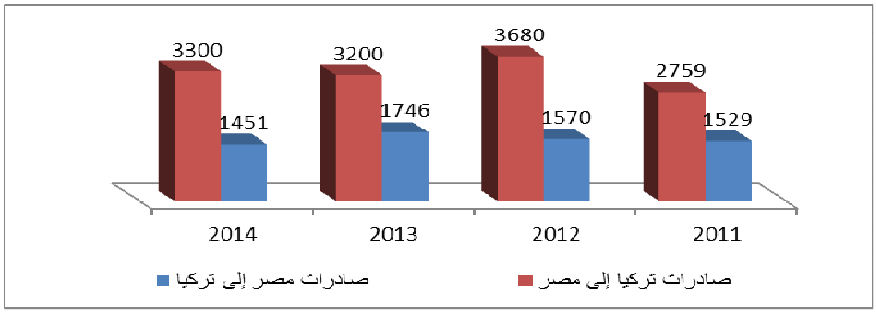

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الصادرات والواردات على Trade Map

أما عن كثافة التجارة بين مصر وتركيا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) فنجد أنها بدأت بالارتفاع التدريجي منذ ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، حيث إن كثافة التجارة في هذه الفترة كانت أكبر منها خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، إلا أنها بدأت تنخفض مرة أخرى عام ٢٠١٤، ويتوقع أن تستمر في الانخفاض ما لم تتحسن العلاقات السياسية بين البلدين.

جدول (٤)

كثافة التجارة البينية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٤)

العام	قيمة المؤشر
٢٠١١	٣.٦
٢٠١٢	٤.١
٢٠١٣	٤.٥
٢٠١٤	٤.٢

المصدر: تم حسابه من الباحث بالاعتماد على بيانات ال Trade Map.

- **مستقبل العلاقات بين البلدين**

بعد فوز الرئيس عبد الفتاح السيسي وفوز رجب طيب أردوغان، قطبي الخلاف إن جاز التعبير، أصبحت دراسة مستقبل العلاقات بين البلدين ذات أهمية وذلك لما للدولتين من أهمية إقليمية وعالمية كبيرة، وهناك ثلاثة احتمالات لمستقبل العلاقات

الثنائية على المستوى السياسي والاقتصادي، يتمثل أولهما في استمرار العلاقات على الوضع القائم، ثانيهما إتجاه العلاقات إلى مزيد من التدهور لتصل إلى قطع العلاقات، وثالثهما وأكثرهما تفاؤلاً هو تحسن العلاقات الثنائية سواء من خلال وساطة إحدى الدول العظمى، أو تقبل كل من الدولتين ما حدث وتفادي الخلافات في المستقبل والسعي لتحسين العلاقات سواء في مسارها السياسي أو الاقتصادي، وفيما يلي عرض مفصل لكل سيناريو من هذه السيناريوهات:

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم

وهذا السيناريو يتضمن استمرار العلاقات على وضعها القائم دون المزيد من التدهور أو حتى فرص للتحسن، ويرجع احتمالية ثبات هذا الوضع على الأقل في المدى القصير إلى الأسباب التالية[٣١]:

١-قناعة القيادة التركية بأن الخيار الشعبي في مصر رافض للانقلاب، وخاصة مع ظهور استطلاعات رأي مثل الذي أجراه مركز (PEW) للأبحاث بواشنطن أثناء الحملة الانتخابية، وأظهر أن شعبية السيسي لا تتجاوز ٥٤٪ وأن ٤٥٪ يرون أن هناك دوراً سلبياً للجيش. فيما ينظر ٣٨٪ بإيجابية نحو "جماعة الإخوان المسلمين" بالرغم من تصنيفها من طرف السلطة الحاكمة في مصر كجماعة إرهابية[٣٢]، يضاف إلى ذلك نسبة الإقبال الضعيفة جداً على الانتخابات الرئاسية في مصر؛ حيث قدر المركز المصري للإعلام ودراسات الرأي العام "تكامل" أن ١٠٪ من المصريين فقط شاركوا في الانتخابات الأخيرة؛ مما يعزز الموقف التركي.

٢-استمرار تحالف دعم الشرعية بفعاليات رفض الانقلاب بغض النظر عن المواقف الدولية منه.

---

[٣١] الرنتيسي، مرجع سابق، ص٦.

[32] PEW research center, One Year after Morsi's Ouster, Divides Persist on El-Sisi, Muslim Brotherhood, 22/3/2014,published at: http://www.pewglobal.org/2014/05/22/one-year-after-morsis-ouster-divides-persist-on-el-sisi-muslim-brotherhood/

٣-انشغال تركيا بالقضايا الداخلية خاصة مع وجود حالة من الاستقطاب السياسي.
٤-تصميم القيادة التركية على مواقفها مثل ما حدث مع إسرائيل في موضوع أسطول الحرية بالرغم من التدخل الأمريكي والرئيس أوباما شخصياً.
٥-تخبط الموقف الأمريكي تجاه الانقلاب، ووجود دول غير راضية عنه مثل قطر وبعض الدول الإفريقية والأوروبية.
٦-استمرار عدد من دول الخليج على رأسها السعودية بدعم القيادة المصرية الحالية للوقوف على أقدامها، وبصيغة أخرى مؤشرات الارتهان النسبي للقرار المصري في الفترة الحالية لبعض الدول الخليجية التي تدعمه بالرغم من محاولات النفي.

السيناريو الثاني: تزايد التدهور في العلاقات

ويتمثل هذا السيناريو في استمرار تدهور العلاقات الثنائية السياسة والدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين إلى حد قطع العلاقات بينهما، خاصة في ظل استمرار أسباب هذا التدهور بل واحتدامها من وقت لآخر في العديد من المحافل الدولية من خلال التصريحات أو قيام أردوغان برفع إشارة رابعة، وترجع أسباب السيناريو إلى ما يلي[٣٣]:

١. حدوث مواجهات سياسية وإعلامية بين المسؤولين في البلدين مثل ما حدث عندما رفع أردوغان شعار رابعة في عدة مناسبات وحوادث مشابهة لحادثتي أحكام الإعدام الجماعية بمصر، واستيعاب تركيا لعدد كبير من معارضي الانقلاب العسكري على الأراضي التركية.
٢. حدوث متغيرات إقليمية ودولية تصب باتجاه إضعاف الانقلاب في مصر.
٣. استطاعة تركيا إيجاد بدائل لعلاقاتها تغنيها نسبياً عن العلاقات مع الأنظمة المؤيدة للانقلاب فيما يُتوقّع أن تسعى تركيا لمحاولة الفصل بين علاقاتها مع الانقلاب ومع الدول الداعمة له في عملية معقدة جداً.

[٣٣] الرنتيسي، مرجع سابق، ص٦.

٤. استعداد تركيا للدفاع عن موقفها، ويمكن الاستشهاد هنا بتصريحات وزير الخارجية التركي التي جاءت أثناء حديثه عن الشأن السوري: "إننا مستعدون للتضحية بحياتنا الفعلية وليس فقط بحياتنا السياسية".

٥. تنامي التظاهرات في مصر وتزايدها مما يخلق حالة من عدم الاستقرار، وهذا سيكون ضاغطاً على الموقف الأمريكي الذي ينظر للأمور في مصر من بعد أمني وهذا بدوره يؤثر في شبكة العلاقات الإقليمية.

٦. استمرار صعود أسهم حزب العدالة والتنمية في تركيا.

٧. تزايد تدهور الأوضاع الداخلية في مصر، ومن مظاهرها ضمور الأحزاب السياسية وعقمها، وغياب مؤسسات الدولة المستقلة التي يمكن أن تكون شريكة في القرار أو مراقبة له، وتغّول السلطة، وهيمنة المؤسسة الأمنية وإطلاق يدها بالقانون وبغيره، إضافة لتفاقم الأزمة الاقتصادية.

السيناريو الثالث: تحسن العلاقات

يتمثل هذا السيناريو، والمستبعد في ضوء المعطيات الحالية وتفاقم الأوضاع من وقت لآخر، في تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تدريجياً لتعود كما كانت عليه، ويمكن حدوث هذا السيناريو في حالة حدوث أحد الاحتمالات التالية أو بعضها، ومن أبرزها:

١- قيام الولايات المتحدة بالضغط على كل من تركيا ومصر في إطار ترتيبات إقليمية تشمل عدة ملفات، والضغط على النظام في مصر لتحقيق إصلاحات ديمقراطية.

٢- تحسن الأوضاع الميدانية في مصر، واحتمالية وجود مصالحة في مصر، وإن كان من غير المرجح نجاح هذه الدعوات.

٣- تغيرات إقليمية خاصة في الجوار التركي: سوريا والعراق، إضافة لتحركات السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة.

٤- تغير مواقف الدول الرافضة للانقلاب في مصر.

٥- إعادة تقييم الأمور من قبل الحكومة التركية الجديدة مع توقع تغيير في بعض الوجوه مثل رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

٦- تعاظم خسارة الطرفين من استمرار الأوضاع الحالية إلى حد كبير؛ وهذا غير مرجح من الناحية التركية لعدم وجود جوار جغرافي والاستغناء الاقتصادي التركي.

٧- انقلاب الأوضاع في مصر باتجاه المدنية؛ وهذا غير مرجّح على المدى القريب.

٨- تقارب تركيا مع السعودية والإمارات خاصة فيما يتعلق بالتهديد الإيراني للخليج.

٩- انهيار الانقلاب وعودة الحياة لثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؛ وهو خيار توقعه عدد من الكتّاب والباحثين، من أبرزهم الباحث في مركز كارنيجي "يزيد صايغ"؛ في ظل حالة استقطاب سياسي حاد وكساد اقتصادي كبير[٣٤].

يرى الباحث أنه من الممكن أن يتحقق السيناريو الثالث مستقبلاً خطوة بخطوة، بطيٍّ الخلاف، وعودة الأمور إلى مسارها الصحيح، وظهور تحسن نسبي على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والتي لا ترغب تركيا في خسارتها، بل تريد تنميتها خصوصاً الملاحة البحرية وحاجة مصر لها في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعصف به، إضافة إلى التهدئة السياسية والابتعاد عن الانتقادات المتبادلة، كنتيجة لضعف المعارضة المصرية وتضاؤل فرص نجاحها في تغيير النظام كورقة قوة في يد تركيا، فضلاً عن تراجع قوى الثورة بشكل عام في العالم العربي وهو ما انعكس سلباً على الدول الداعمة لها، وفتح

[٣٤] يزيد صايغ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: لبنان.
http://carnegie-mec.org/experts/628

المجال أمام شكل جديد من العلاقة يختلف عن الثلاث سنوات الماضية وهذا ما أكده لقاء في ٢٠١٦/٩/١٧ جمع بين وزير الخارجية المصري سامح شكري، ونظيره التركي مولود جاويش أوغلو، على هامش قمة عدم الانحياز بفنزويلا، وهو ما يعكس رغبة البلدين بإنهاء ملفات التوتر، والتي لم ترقَ بعد إلى التفاوض بشكل نهائي حول ملفات الخلاف، والدليل على ذلك عدم وجود بيان مطول وأكثر شمولاً من الطرفين يتناول صيغة العلاقات المشتركة، إضافة إلى أن ما حدث لا يشير لانفراجه كاملة في العلاقات، وبالتالي لا يتوقع الباحث أن يكون هناك لقاء قريب بين الرئيسين التركي والمصري.

بريطانيا والاعتراف بالدولة الفلسطينية

قراءة في موقف مجلس العموم البريطاني

د. أديب زيادة*

عشرة برلمانات أوروبية غربية تحركت نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية عقب الحرب على غزة في تموز/ يوليو ٢٠١٤. وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرارات واضحة وصريحة بهذا الشأن من قبل تلك البرلمانات– فضلاً عن كون ما صدر عنها ليس بمُلزم- إلا أن التحرك في الأوساط السياسية البرلمانية والحكومية في أوروبا الغربية شكل خروجاً عن النسق الذي حكم علاقة أوروبا بإسرائيل[١]. فلم تعتد برلمانات أوروبا أن تعلي صوتها في وجه إسرائيل على شاكلة ما تم، بل يمكننا القول بأنها من المرات القلائل في تاريخ العلاقات بين الطرفين التي يتصدى فيها سياسيون بهذا الحجم لانتقاد إسرائيل وتوبيخها.

فالذين استمعوا لمداخلات البرلمانيين التي رافقت التصويت على القرارات المتعلقة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية يدركون حجم النقلة النوعية في الجرأة الجماعية على الحديث والانتقاد مما شكل نقلة يمكن أن تؤسس لنسق علاقات مستقبلية مختلف إذا ما استمرت حالة الصلف الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين أو حتى مع كل من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وللوقوف على خلفيات هذا الحراك الرمزي والهام ودلالاته ومآلاته سنتناول نموذج مجلس العموم البريطاني، وما جاء على ألسنة كافة النواب المتحدثين في الجلسة المنعقدة بخصوص الاعتراف بدولة فلسطين في ١٣ تشرين ثاني/ أكتوبر ٢٠١٤، وعددهم ٤٣

---

* **باحث متخصص في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، جامعة إكستر، إنجلترا.**

١. انظر، أديب زيادة، البرلمانات الأوروبية والاعتراف بالدولة الفلسطينية... لعبة التمويه، مجلة دراسات شرق أوسطية (عدد ٧٥، ربيع ٢٠١٦)

نائباً كعينة تمثيلية لما تم في سائر البرلمانات الأوروبية. شكلت مداخلات هؤلاء النواب وثيقة تاريخية لا بد من قراءتها بعناية وتفكيك عناصرها والوقوف على المعاني التي انطوت عليها. أما المنهج الذي استخدمناه في التحليل فهو منهج تحليل الخطاب والذي يدمج بين النظر في فحوى الخطاب والسياق المحيط به والعلاقة التشابكية بينهما كي يساعدنا على فهم ما حصل وإن كان سيؤسس لوضع مستقبلي مختلف.

لماذا بريطانيا؟

في استطلاع الرأي العالمي الذي أجرته مؤسسة الـ "BBC" البريطانية وشمل ٢٣ دولة من كافة القارات من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإندونيسيا وتركيا وغيرها، حول الآراء الإيجابية والسلبية التي تحملها شعوب تلك الدول تجاه تأثير مجموعة من الدول من بينها إسرائيل على الآخرين، تبين أن أكثر من يحملون مواقف سلبية تجاه الأخيرة هي الشعوب الأوروبية؛ ففي كل من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإسبانيا كانت نسبة الآراء السلبية حول إسرائيل على التوالي ٧٢٪ و ٦٧٪ و ٦٤٪ و٦١٪، وبذلك حظيت المملكة المتحدة على المرتبة الثانية بعد إندونيسيا عالمياً (٧٣٪) من حيث الموقف السلبي تجاه إسرائيل، وبالنظر إلى أن آخر استطلاع قد تم قبل شهر واحد من اندلاع الحرب على غزة في تموز/ يوليو عام ٢٠١٤، فمن المتوقع أن يعكس الاستطلاع القادم نسبة أكبر من التشوه في صورة إسرائيل لدى الرأي العام البريطاني. وعلى الرغم من أن سياسات تلك الدول ليست بالضرورة مرتبطة بمثل تلك الاستطلاعات إلا أن حقيقة التحول في الرأي العام الغربي عموماً والبريطاني على وجه الخصوص تجاه سلبية إسرائيل له دلالات لا يمكن تجاهلها في سياق التطورات الدولية المتوالية، من هنا كان لقرارات البرلمانات الأوروبية المتعلقة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، رغم تواضعها، أهمية في فهم التغيرات التي طرأت على الرأي العام الأوروبي تجاه إسرائيل[٢].

[٢]. انظر BBC، المركز الإعلامي:
http://www.bbc.co.uk/mediacentre/latestnews/2014/world-service-country-poll
(٢٠١٥/٥/٤)

المجلس والقرار معلومات أولية

يتكون مجلس العموم البريطاني- الذي صوت على القرار بخصوص دولة فلسطين- من ٦٥٠ عضواً يمثلون ذات العدد من الدوائر الانتخابية، حيث تتم الانتخابات المباشرة كل خمس سنوات. وتتوزع خريطة النواب على مجموعة من الأحزاب أبرزها المحافظون (٣٣٠) عضواً، يليهم العمال (٢٥٧) عضواً، ومن ثم الليبراليون الديمقراطيون (٥٦) عضواً. أما باقي الأعضاء فهم موزعون على أحزاب صغيرة أو مستقلون. أما من حيث الجنس فهناك (٥٠١) من الرجال بينما النساء يشكلن (١٤٨) من إجمالي العدد[٣].

وقد صوت مجلس العموم البريطاني في الثالث عشر من أكتوبر ٢٠١٤ على مشروع قرار تقدم به النائب العمالي (Grahame M. Morris)- المعروف بصداقته للقضية الفلسطينية- واقترح تعديله فيما بعد زميله في الحزب ووزير الخارجية الأسبق جاك سترو (Jack Straw)، حيث نص القرار على "دعوة الحكومة البريطانية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل كإسهام في تأمين حل الدولتين القائم على أساس تفاوضي". وعلى الرغم من أن أقل من نصف أعضاء مجلس العموم حضروا التصويت على مشروع القرار إلا أنه حظي بصيغته المقترحة على دعم من قبل سياسيين في كافة الأحزاب البريطانية كما أكد سترو وبالتالي تم تمريره بواقع ٢٧٤ صوتاً معظمهم من حزب العمال مقابل ١٢ نائباً صوتوا ضد القرار[٤]. وبالنظر إلى الجهود التي بذلتها السفارة الإسرائيلية في لندن، ونشاط اللوبي المساند لها، ومحاولات الإعاقة التي رافقت

---

[٣]. انظر، أسئلة تسأل بشكل متكرر، موقع مجلس العموم البريطاني، على الرابط:
http://www.parliament.uk/about/faqs/house-of-commons-faqs/members-faq-٢٠١٥-١٢-١٥ /page2

[٤]. تفاصيل ما جرى في أروقة مجلس العموم أثناء النقاش حول القرار على الرابط:
http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201415/cmhansrd/cm141013/debtext/141013-0002.htm#14101329000045

طرح الموضوع ومناقشته كما صرح بذلك ذات المصدر[٥] فقد شكل تمريره- ولو بشكل رمزي- حدثاً نوعياً غير مسبوق في إطار العلاقات الثنائية بين بريطانيا وإسرائيل، وهو ما عبرت عنه وزارة الخارجية الإسرائيلية التي أبدت استياءها الشديد مما جرى باعتباره مُعيقاً لعملية السلام ومشجعاً على التعنت الفلسطيني على حد وصفها[٦]، كما كان القرار محلاً لنقاشات إعلامية في الداخل الإسرائيلي وعلى الساحة الدولية. وكان من أصداء ذلك أن لحقت العديد من البرلمانات الأوروبية هذه الخطوة البريطانية، وتبنت مشاريع قرارات تتعلق بذات الموضوع مما عكس وجود حراك واضح على الساحة الأوروبية باتجاه التصعيد في مواجهة السياسات الإسرائيلية[٧].

السياق والأهمية

شكل القرار الذي اعتمده مجلس العموم البريطاني حول الاعتراف بدولة فلسطين تطوراً نظر له المراقبون بعين الأهمية نظراً للعامل الجيوسياسي الذي تتمتع به بريطانيا. فالأخيرة حليف استراتيجي لإسرائيل، وهي لها بمثابة المؤسس والراعي الذي خدم الحركة الصهيونية، ومن ثم دولة إسرائيل أكثر مما فعله غيرها من الدول الصديقة في النصف الأول من القرن الماضي تحديداً. وعندما تخرج مثل هذه الدعوة من قبل مشرّعي دولة (وعد بلفور) فهي بلا شك تحمل من الدلالات والمعاني ما ينبغي الوقوف عليه. فبعد أن كانت الدعوات التي تدين إسرائيل وتنعتها بالوقوف وراء

---

٥. جاك سترو، سياسة بريطانيا الخارجية في ملف الشرق الأوسط، محاضرة نظمتها الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط BRISMES (الكلية الملكية- لندن: ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤).

6 - See, Israel condemns British MPs' vote to recognize Palestinian state. The guardian, available at:

http://www.theguardian.com/world/2014/oct/14/israel-condemns-british-mps-vote-palestinian-state,(4/10/2014)

٧. تبنت كل من برلمانات فرنسا وإسبانيا وإيرلندا ولوكسمبرغ وبلجيكا والبرتغال وإيطاليا والاتحاد الأوروبي قرارات شبيهة بذلك الصادر عن مجلس العموم البريطاني في غضون ٦ أشهر تقريباً.

تخريب مساعي التسوية في المنطقة مقتصرة على حركات شعبية ونقابات واتحادات بريطانية انتقلت الحركة الاحتجاجية ليصل صداها بقوة إلى قبة البرلمان. ورغم أنه لا علاقة بين المساعي التي تزعمها النائب العمالي (Morris) للاعتراف بدولة فلسطين وبين قرار السويد بخصوص ذلك إلا أن القرار السويدي مطلع تشرين أول/أكتوبر من العام ٢٠١٤ أرخى بظلاله على من تولوا النقاش في مجلس العموم مما شجعهم للمضي قُدماً نحو الهدف ليعبروا بذلك عن تغير واضح في الرأي العام البريطاني تجاه إسرائيل.[٨]

لم يكن القرار فقط مشروطاً بمدى إسهامه في حل متفاوض عليه على أساس الدولتين، وإنما أيضاً غير مُلزم للحكومة البريطانية. كما أنه لم يخرج بصيغته المحددة في واقع الأمر عن سياق ما تؤمن به تلك الحكومة. أما عن الفرق في الموقف بين الأخيرة ومجلس العموم فهو ضئيل للغاية؛ إذ إن كلا الطرفين يؤكدان أهمية الاعتراف بدولة فلسطين من حيث المبدأ. أما بالنسبة لتوقيت الاعتراف فالموقف الرسمي للحكومة هو فعل ذلك في الوقت المناسب والذي تختاره هي بما يخدم عملية السلام وفقما عبر ممثلو الحكومة في أكثر من موقف، كما أن قرار مجلس العموم أيضاً لم يحدد هو الآخر توقيتاً معيناً لهذا الإجراء[٩]. يكمن الفرق في كون حزب العمال في مجلس العموم كان مصراً على إرسال هذه الرسالة لأطراف الصراع في ذلك الوقت تحديداً بغية الإعراب عن

---

٨. أعلنت السويد بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠١٤ أنها ستعترف بالدولة الفلسطينية، وفي الثلاثين من ذات الشهر أعلنت اعترافها رسمياً بها منضمة إلى ١٣٤ دولة في الأمم المتحدة أعلنت اعترافها بذلك. انظر، السويد تقرر الاعتراف بدولة فلسطين وواشنطن تعتبره تعجلاً، الموقع العربي لـ بي بي سي، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2014/10/141002_sweden_recognizes_palestine ٣/ ١٠/ ٢٠١٤.

9. See, UK will continue to support statehood building effort and to recognize the State at the right time. Foreign and Commonwealth Office. Available at: http://blogs.fco.gov.uk/alastairmcphail/2014/10/15/uk-will-continue-to-support-statehood-building-effort-and-to-recognize-the-state-at-the-right-time/ (15/10/2014)

مدى إحباطه من السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في أعقاب الحرب على غزة في شهر تموز/يوليو ٢٠١٤، في حين لم تكن الحكومة متحمسة لفعل ذلك. أما على صعيد السياسة الخارجية البريطانية فكما لم يكن للقرار أثر عليها فليس من المتوقع أن يكون هنالك تأثير ملموس عليها في المدى المنظور حتى لو فاز حزب العمال ذاته، وهو ما صرح به رئيس الحزب بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠١٥ في معرض رده على سؤال صحفي حول ما إذا كانت بريطانيا بزعامة حزب العمال في حال فوزه ستعترف بالدولة الفلسطينية ترجمة للتصويت الذي تم بهذا الشأن في مجلس العموم في أكتوبر من العام ٢٠١٤.

وقد اعتبر الزعيم العمالي إد ميليباد (Ed Miliband) أن القرار آنذاك كان مشروطاً بالتأثير الإيجابي على عملية السلام وإعادة إطلاق المفاوضات فضلاً عن عدم تحديده سقفاً زمنياً بهذا الصدد، مُعرباً عن رأيه بأن هذه الخطوة ستأتي في الوقت المناسب[١٠]. إذن فهامش الخلاف من الناحية العملية بين الحزبين الأكبر في بريطانيا حول المسألة المطروحة لا زال ضئيلاً مع ترجيح أن يكون حزب العمال أكثر تحرراً وقابلية لتبني قرارات من هذا القبيل مقارنة مع حزب المحافظين، وهو ما أكده عضو البرلمان البريطاني ونائب رئيس مجموعة أصدقاء فلسطين في حزب العمال أندي سلوتر (Andy Slaughter)[١١]. ورغم أن ذلك– على افتراض أنه تم- لن يغير من الحقائق الكثير على الأرض كما أقر بذلك موريس (Morris) إلا أن ذلك سيشكل ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية كي تكون أكثر جدية في التعاطي مع عملية السلام كما سيجعل مبدأ حل الدولتين قابلاً للتحقق كما أكد ذلك سترو. النائب العمالي موريس يؤكد أن "التصويت

---

[10]. I'll recognize Palestine 'at the right moment'– Labour's Miliband. Russia Today RT web. Available at:
http://rt.com/uk/248633-miliband-recognise-palestine-moment/ (10/4/2015)

[١١]. كلمة آندي سلوتر في مؤتمر "الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على القضية الفلسطينية" الذي عقده مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني في لندن يومي ٨-٩/ ١١/ ٢٠١٤.

هو عبارة عن ترجمة للسياسة التي تؤمن بها الحكومة البريطانية القائمة على مبدأ حل الدولتين. ومع ذلك ينبغي ألا نخدع أنفسنا، فمع أننا نقوم بخطوة رمزية هامة إلا أن ذلك لن يغير من الحقائق على الأرض؛ فالحصار على قطاع غزة مستمر وحقيقة الحياة اليومية للفلسطينين تحت الاحتلال لن تتغير بالنسبة إلى الناس العاديين". من هنا فالتحرك داخل البرلمان هو خطوة عملية على طريق الخروج من وضعية الجمود القائمة في عملية السلام كما يؤكد النائب سترو والذي شدد على أن "كسر حالة الانسداد تحتاج إلى تحركات وليس إلى مجرد كلمات".

القرار حول الاعتراف بدولة فلسطين– حتى وإن كان لا يمكن مقارنته بوعد بلفور مثلاً أو السياسات العملية البريطانية التي أعطت الحياة للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين– برمزيته المرتبطة بتوقيته وطبيعته هام للغاية، وتطويره يحتاج إلى بذل جهود كثيرة وتغيير قناعات وحتى ربما قلباً للمعادلات. وبالنظر إلى أن هذا القرار اعتبر من وجهة نظر العديد من البرلمانيين البريطانيين تاريخياً وذا دلالة وأهمية كبيرتين– كما أشار إلى ذلك النائبان العماليان إيان لوكاس (Ian Lucas) وجيرمي كوربن (Jeremy Corbyn)، إلا أنه في نظر العديد من المحللين يعدّ زيادة في الجرأة ليس إلا، ولكن مع ذلك ينبغي تحليله للوقوف على طبيعة التغيير الحاصل وإن كان بالامكان تعزيزه أوالتأثير فيه.

الاعتبارات والخلفيات

لا شك أن فتح الأحزاب المجال للنواب كي يصوتوا لصالح القرار أو ضده وفقاً لقناعاتهم لعب دوراً في تجرؤ الكثير منهم للإفصاح عن رأيهم بهذا الشأن. إلا أن تغيب أعداد كثيرة من النواب بما نسبته ٥٦٪ كاف للتدليل على عدم جاهزية نسبة كبيرة للمشاركة، وتأييد القرار لاعتبارات أيدلوجية وسياسية ومصلحية في آن واحد.

أما من حضر جلسة مجلس العموم فقد كانت لدى كل منهم أسبابه في التصويت سواء بالتأييد أو الرفض وهذا ما افصح عنه المتحدثون عندما فتح باب النقاش، حيث

تم تسجيل ٤٣ مداخلة أبدى فيها كل نائب رؤيته للمشهد. ففي الوقت الذي كان لدى الطرف المتحفظ على القرار ممثلاً بحزب المحافظين النية لتمرير الموضوع دون نقاش- وهو ما من شأنه تبهيت القرار وعدم منحه التغطية الإعلامية التي يستحقها- حيث قام أعضاء من حزب العمال بلفتة ذكية حينما أبدوا رأيهم برفض مشروع القرار خلافاً لمواقفهم وقناعاتهم- وهو ما كان شرطاً لفتح باب النقاش- مطالبين بإخضاعه للجدل كي يأخذ القرار حقه من التغطية والتأثير، وهو ما حتم على رئيس الجلسة الاستجابة وبالتالي جرى تمرير الرسائل التي أراد حزب العمال تمريرها وهذا ما تمّ[١٢]؛ إذ عبَّر النواب عن آرائهم في جلسة خاصة بالموضوع لأول مرة منذ أكثر من عشرين عاماً كما قال العديد منهم. ومن اللافت أن ما كان يراد له أن يحصل في مجلس العموم حصل في أيرلندا حينما عرضت نائبة في مجلس الشيوخ مشروع قرار الاعتراف بفلسطين فأبدت كل الأحزاب تأييدها وتم تمرير القرار دون تصويت أو نقاش مما جعل تغطية الحدث إعلامياً أقل أهمية من ذلك الذي تم بحق قرار مجلس العموم البريطاني.

وفقاً لنقاشات النواب المؤيدين للقرار يمكن استنتاج مجموعة من الأسباب شكلت خلفية مواقفهم بهذا الشأن:

- **الخشية من فشل حلّ الدولتين بلا رجعة**

القناعة بأن إسرائيل غير جادة في السير باتجاه حل سلمي قائم على حل الدولتين جنباً إلى جنب أخذت تتعزز لدى النواب البريطانيين، وهو ما من شأنه أن يقود في نهاية المطاف إلى حل الدولة الواحدة والتي سيرافقها مزيد من التوتر واللااستقرار. النائب المحافظ بيردن ريتشارد (Burden Richard) أكد بهذا الصدد "أن الخيار أمامنا واضح

[١٢]. للوقوف على حقيقة الحركة الذكية من قبل حزب العمال، انظر النائب (Jeremy Corbyn) يتحدث عن ذلك، على الرابط:

http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/backbench-business-committee/news/mps-debate-palestine-and-israel /

فهل نريد تحقيق حل الدولتين والتعامل مع الفلسطينيين والإسرائيليين على قدم المساواة، أم أن نظل نردد ذلك كشعار نظري بينما نرى هذه الفرصة تنزلق أمام أعيننا سواء بسبب نتنياهو الذي يؤكد أنه لن يكون ملتزماً بدولة فلسطينية ذات سيادة على غرار ما لدى إسرائيل من سيادة أو بسبب الجيل الفلسطيني الذي ينشأ ويُقال له أُترك العنف بينما لا يجد أمامه إلا الاحتلال في الضفة الغربية والحصار في قطاع غزة". وقد أكد على ذلك أيضاً النائب العمالي مايك وود (Mike Wood) حينما أشار في معرض حديثه إلى أن حل الدولتين يتلاشى بسرعة هائلة أمام أعين الجميع، ولا بد من التحرك من أجل استدراك الموقف. فحل الدولة الواحدة في أحسن أحواله– كما يرى النائب– لن يخرج عن كونه (ابارتهايد) بنكهة أشد سوداوية مما كان عليه الأمر في جنوب أفريقيا، مما قد يتسبب في إبادة للفلسطينيين أو الشروع في عمليات تطهير عرقي بحقهم. وهذا يعني استمرار تحمل الغرب لمزيد من الأعباء والمتاعب الناتجة عن التعنت الإسرائيلي وهو ما لا ينبغي للغرب أن يتحمله. هذه القناعة دفعت إلى المناداة بضرورة تغيير قواعد اللعبة لا سيما في ظل الخارطة الديمغرافية المعقدة التي سيكون عليها الحال في حال تلاشي خيار الدولتين والتي لن يكون بمقدور إسرائيل التحكم بتفاعلاتها إلا بمزيد من القمع. النائب العمالي أندي سلوتر يرى بأن "من زار الضفة الغربية وعاد دون أن يقول بأن ما شاهده هو نظام فصل عنصري هو مغلق العينين". النائب عن الحزب القومي الاسكتلندي ستيوارت هوسي (Stewart Hosie) بعد أن استعرض السياسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي والإنساني أكد بأنه "إذا كنا جادين فيما يتعلق بحل الدولتين فإن خمسة وستين عاماً– منذ قرار التقسيم– فترة طويلة جداً من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية"، وهو ما أكد عليه أيضاً النائب المستقل مايك هانكوك (Mike Hancock) حين أوضح بأن الفلسطينيين ينتظرون تطبيق العدالة منذ ٦٥ عاماً دونما فائدة وأن المملكة المتحدة أخطأت حينما لم تختر إنجاز ذلك منذ العام ١٩٤٨ مما يحتم على مجلس العموم التحرك باتجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

- **اشتداد المخاطر الناتجة عن الاضطراب الإقليمي**

ووفقاً للمشهد القائم في المنطقة العربية بعد الربيع العربي فإن تفجر الصراعات في مناطق حيوية وذات أهمية استراتيجية للغرب يستدعي إقفال الملفات التي لا زالت مفتوحة منذ أكثر من ستين عاماً. فلم يعد معقولاً بالنسبة للساسة البريطانيين أن تكون حصيلة عشرين سنة من المفاوضات هي الرجوع إلى الخلف بدل التقدم إلى الأمام. ومن هنا فلا بد أن يتم التفرغ لقضايا أكثر إلحاحية من مسألة كان ينبغي إقفال ملفها منذ زمن بعيد لولا التعنت الإسرائيلي، وهو ما يؤكد أن اللغة الوحيدة التي تفهمها إسرائيل في ظل حكومة نتنياهو هي فقط لغة الضغط كما أشار النائب العمالي جاك سترو. أما النائب المحافظ نيكولا سوميس (Sir Nicholas Soames) فقد علق على المشهد قائلا: "إننا نشاهد من حولنا حالات طوارئ وخيمة في الشرق الأوسط، ولا يمكننا أن نضيف إليها الفشل المستمر في عملية سلام الشرق الأوسط، والموت الحتمي لخيار حل الدولتين. خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قِبَل بريطانيا وغيرها خطوة هامة من أجل دفع المحادثات المتوقفة بين الطرفين إلى الأمام، وهي إشارة إلى أن الوضع القائم ليس فقط غير محتمل بل هو غير مقبول كلية". وقد كان ها النائب أكثر تحديداً حين أشار إلى الحرب في سوريا ومئات آلالاف القتلى والجرحى وملايين المشردين وبروز تنظيم الدولة الإسلامية وما يفرضه ذلك من تحديات على دول الجوار وهو ما يؤكد ضرورة الانتهاء من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأسرع وقت ممكن كي يتفرغ الغرب للمخاطر الناتجة عن حالة اللااستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

- **العبء الأخلاقي**

كان من الواضح أن بداية صحوة ضمير بدأت تتشكل لدى الساسة في مجلس العموم. فقد أشار العديد منهم إلى وعد بلفور وما نص عليه من ضرورة عدم الإضرار بالحقوق الدينية والمدنية للآخرين في حال قيام وطن قومي لليهود في فلسطين وهو ما لم يتم ضمانه عملياً من قِبل بريطانيا منذ عهد الانتداب. فبريطانيا هي المولدة الأساس

لدولة إسرائيل وهي التي رعت تشكلها عبر مراحل عدة ولم تقم بما يتوجب عليها أخلاقيا فيما يتعلق بفلسطين. من هنا فقد عبر الكثير عن أن الدولة الفلسطينية هي حق وليست منّة من قبل المجتمع الدولي أو إسرائيل، ولا ينبغي أن تتحكم إسرائيل بقرار نشأتها من عدمه، الأمر الذي من شأنه إن استمر أن يجعل من الدولة الفلسطينية حُلماً بعيد المنال. من الناحية الأخلاقية رأى العديد من المتحدثين أنه فضلاً عن صوابية قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية فإنه يصب في المصلحة القومية البريطانية. النائب المحافظ نيكولا سوميس اعتبر أن "الفلسطينيين جديرون بدولة تماماً كما أن الإسرائيليين جديرون بوطن" مُذكراً زملاءه بالشق الثاني من وعد بلفور المذكور أعلاه، ومستنكراً عدم الوفاء بالتزام بريطانيا بهذا الوعد حتى بعد مضي سبع وتسعين سنة على إعلانه. النائب العمالي جراهام موريس- كزملائه في الحزب ديفيد وارد (David Ward) وجوناثان أشويرث (Jonathan Ashworth) وأندي سلوتر- يرى بأن العلاقة بين بريطانيا وفلسطين علاقة تاريخية فريدة ابتدأت مع وعد بلفور وصك الانتداب حيث تعهدت بموجبهما بتأهيل الفلسطينيين نحو الدولة والاستقلال وهو ما لم يتم حتى بعد مرور حوالي المئة عام. وبالنظر إلى أن إسرائيل انتهكت هذا الوعد ولم تلتزم بعدم الإخلال بالحقوق الدينية والمدنية لغير اليهود على حد قول النائب عن الديمقراطيين الليبراليين ديفيد وارد فإن على بريطانيا مسؤولية أخلاقية تجاه الفلسطينيين لا بد من إتمامها. النائب العمالي جولي إليوت (Julie Elliott) اعتبر أن دعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو التزام أخلاقي وفقاً لما تم في العام ١٩١٧. ومن هنا فلا أحد يستطيع أن يقول إن وعد بلفور لم يتم انتهاكه فالفلسطينيون كما يقول النائب العمالي أندي ماكدونالد (Andy McDonald) هم "سجناء في أرضهم" وأمام هذا الواقع فإن الدولة الفلسطينية "ليست هدية بل هي حق" لا ينبغي التلاعب فيه ووضع الشروط من أجل إتمامه.

- **الحروب الثلاث على غزة**

مشهد الدماء والدمار الهائل الذي ألحقته آلة الحرب الإسرائيلية خلال العقد الأخير جعل الغرب عموماً عرضة للانتقاد في ظل عدم التحرك لوقف هذا المسلسل الدموي الناتج أساساً عن تنكر إسرائيل للحقوق الفلسطينية. النائب العمالي مايك وود تجرأ على القول بأن إسرائيل بسياستها المتعنتة إنما تنظر إلى الاستمرار في الحروب والعنف وهي التي انتهت من ثلاثة حروب متتالية في غضون ست سنوات على غزة. وتساءل النائب في معرض استنكاره لهذه السياسة إن كانت إسرائيل تعد نفسها لقتل ١٥٠٠ فلسطيني كل عامين وتهجير مئة الف منهم من بيوتهم كي تدفعهم للخروج مما تسميه (أرض إسرائيل الكبرى) مع ما رافق ويرافق ذلك من تدمير للبنى التحتية وللثقة في مستقبل تعايشي مما جعلها مسألة غير قابلة للاستيعاب أو الصبر عليها. النائب العمالي أندي سلوتر اعتبر حروب "الجرف الصامد والرصاص المصبوب وعامود السحاب كلها حروبا شنتها قوة عسكرية طاغية على تجمعات مدنية" بينما سياسيو تلك القوة أمثال نفتالي بينيت وليبرمان يتعهدون بألاَّ يسمحوا للدولة الفلسطينية أن تقوم. أمام هذا الواقع يقترح النائب العمالي أدرو لف (Andrew Love) أن طريقاً جديداً للخروج من دوامة العنف هذه غدا أمراً ضرورياً وأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية جزء من هذا الطريق الجديد. النائب المحافظ أندرو ستيفنسون (Andrew Stephenson)- أُسوة بنظيره من الحزب الأسكتلندي ستيوارت هوسي- يرى أن الحروب المدمرة على غزة تركت أولئك الذين يرفضون العنف من الطرفين دون أمل. من هنا فإن الأوضاع في غزة حظيت بتعاطف ملموس أثناء النقاشات إذ أتى المتداخلون على ذكر هذا الاسم ١٠٨ مرات تحدثوا فيها عن مآسي ما رأوا وشاهدوا سواء من خلال زيارة المكان أو عبر وسائل الإعلام مما دفع الكثير منهم للقول كفى لآلة القتل الإسرائيلية، وأنه آن الأوان لتغيير نمط التعامل مع إسرائيل.

- **سياسة الاستيطان**

خطط الاستيطان ومصادرة الأراضي وطرد السكان من أماكن سكناهم لا سيما بعد جهود كيري للحل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتوقف مسار التسوية جراء هذه الخطط في الوقت الذي يفي فيه الجانب الفلسطيني بالتزاماته الأمنية والإدارية شكل عاملاً آخر في إقناع الساسة البريطانيين بعدم الجدية الإسرائيلية، وبدور حكومة إسرائيل التخريبي للجهود المبذولة لإقرار التسوية بين طرفي الصراع؛ فعلى الرغم من الانتقادات الدولية والغربية منها تحديداً بما فيها الأمريكية لمشاريع الاستيطان إلا أن إسرائيل استمرت بخططها التوسعية القائمة على فرض الحقائق على الأرض للحيلولة دون إقامة كيان فلسطيني قابل للحياة. ومن اللافت أن الخطط التي أُعلِن عنها مؤخراً في مثل السياقات التي ذكرناها كانت سبباً في تحول نظرة العديد من المؤيدين التاريخيين لإسرائيل داخل مجلس العموم البريطاني؛ فالنائب المحافظ ريتشارد أوتاوي (Sir Richard Ottaway)، وهو أكثر من لفت الانتباه في جلسة مجلس العموم لصداقته العميقة مع إسرائيل، يذكر أنه وقف مع إسرائيل في كافة حروبها، وقف معها في الصغيرة والكبيرة وجلس مع كبار سياسييها ونصحهم وسمعوا منه، ولا يرى أن الفلسطينيين مؤهلون لبناء دولة بسبب نزوعهم نحو العنف بدل الإعمار والبناء، إلا أن الإعلان الإسرائيلي عن مصادرة المزيد من الأراضي بعد محاولات وزير الخارجية الأمريكي إحياء عملية السلام مطلع العام ٢٠١٤ دفعه، حسب وصفه، إلى الجنون، وبالتالي فرغم كل ما جمعه مع إسرائيل فإنه أمام غضبه على السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لا يملك إلا دعم التحرك داخل مجلس العموم بخصوص فلسطين مُحذراً إسرائيل في الوقت ذاته بأنه "إذا كانت إسرائيل تخسر أُناساً أمثالي فإنها ستخسر الكثير من الناس". ويرى النائب العمالي جاك سترو يرى أن ٦٠٠ ألف مستوطن تم زرعهم في القدس الشرقية والضفة الغربية ولا زالت مصادرة الأراضي قائمة بهدف عزل القدس عن محيطها وفرض الأمر الواقع. والسياسة الإسرائيلية ستظل كما هي ما دامت حكومة إسرائيل لا تدفع ثمناً لسياساتها.

وأمام هذا (العناد) الإسرائيلي كما أسماه النائب سترو، وكما أنه لم يكن للفلسطينيين كلمة في نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨ لا ينبغي أن يكون لإسرائيل كلمة في نشأة دولة فلسطين.

أما النائب المحافظ ألان دنكان (Sir Alan Duncan) فقد ربط بين الاعتراف بالدولة الفلسطينية والاستيطان قائلاً بأن من يعطي إسرائيل الحق في رفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية فكأنما يدعم الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي في فلسطين. ويرى النائب العمالي جيرالد كوفمان (Sir Gerald Kaufman) أسوة بالنائبين المحافظَيْن ماثيو أوفورد (Matthew Offord) وهيو روبيرتسون (Sir Hugh Robertson) يرى أن الاستيطان، وغيره من السياسات الاحتلالية، من شأنه أن يجعل من وجود الدولة الفلسطينية أمراً مستحيلاً وغير قابل للتطبيق، وهو ما يبرر خطوة مجلس العموم بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية كونه سيكون عامل تغيير لقواعد اللعبة ولفتة رمزية تقضي بضرورة وقف الاستيطان.

- **ضغط الشارع البريطاني**

أشار العديد من المتحدثين إلى ضغط الشارع البريطاني- المتمثل في عشرات آلاف المتظاهرين الذين خرجوا إلى الشوارع معبرين عن حالة الاحباط جراء سياسات إسرائيل- وضرورة الاستماع لرأيه. وبالاضافة إلى الدوائر الانتخابية ومخاطبة الجماهير لنوابهم بهذا الشأن فقد عبّر العديد من النواب عن عدم كفاية خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية داعين إلى مزيد من الخطوات باتجاه إحقاق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. بعضهم تجرأ ودعا إلى ضرورة أن تفهم إسرائيل أن هناك ثمناً لأفعالها على الأرض ولا ينبغي لها أن تمضي قُدماً في سياساتها دونما رادع، مشيرين إلى أن خطوة الاعتراف هي واحدة من أوراق الضغط هذه. النائب العمالي أندي سلوتر تحدث بحُرقة عن أن جمهور المنتخبين في دوائرهم الانتخابية يطالبون بالمزيد من الضغط على إسرائيل من قبيل وقف تصدير الأسلحة ووقف الاستيراد من المستوطنات وغير ذلك من

العقوبات وبالتالي فإن خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي خطوة أقل من ذلك بكثير، رغم أنه بد منها. وفقاً لذات النائب فإن عشرات الآلاف من المتظاهرين في شوارع المملكة المتحدة والتحركات التضامنية مع الشعب في غزة وأكثر من ٥٠ ألفاً من الرسائل الإلكترونية التي تلقوها خلال الحرب لا بد لها من ترجمة داخل مجلس العموم عبر الاعتراف بدولة فلسطين. واعتبر النائب العمالي جوناثان أشويرث أن هذه الممارسات من قتل وتشريد وتجريد للفلسطينيين من حقوقهم المشروعة تمثل نزعا للثقة بين الشعبين معتبراً أن هناك أوقاتاً على مجلس العموم أن يُرسل فيها رسالته، وأن يقول فيها كلمته، وأن هذا هو الوقت المناسب لذلك استجابة لإرادة الشعب البريطاني الذي يطالب بذلك. وفي معرض استجابته لنداءات منتخبيه أدان النائب العمالي كيتي كلارك (Katy Clark) إسرائيل رافضاً دفاعها عن نفسها في الحرب على غزة التي قتلت فيها الآلاف من المدنيين بينما قتل في صفوفها ٧٢ شخصاً ستة منهم فقط مدنيون بما يرتقي- على حد وصفه- إلى ما يوصف بجرائم الحرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

- **تأثير الزيارات الميدانية**

كان لزيارات العديد من النواب البريطانيين إلى الأراضي الفلسطينية وإطلاعهم على حقيقة التدمير والتخريب الذي تقوم به إسرائيل على الأرض وإطلاعهم على حجم الدمار الذي خلفته الحروب علاوة على المعاناة التي تتسبب بها السياسات الإسرائيلية أثر كبير في نفسيات أولئك النواب وتغيير قناعاتهم باتجاه ضرورة الضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها. فبعضهم عبر مثلا عن الأثر العميق والدائم الذي خلفته تلك الزيارات في نفسياتهم، كما عبروا عن تحمسهم لدعم الحق الفلسطيني في الدولة والعيش الكريم. النائب العمالي ريتشارد بيردن تحدث عن مشاهداته لدى زيارته الأراضي الفلسطينية حيث رأى المعاناة الحقيقية للناس سواء ما تعلق منها بجدار الفصل العنصري أو نقاط التفتيش أو المستوطنات أو هدم البيوت واستهداف المدارس والمستشفيات وغير ذلك الكثير. وعندما تحدث عن ذلك أمام زملائه في المجلس قال لهم

"لا أحدثكم فقط عما قرأت عن معاناة للفلسطينيين بل رأيت ذلك بأم عيني". النائب المحافظ أندرو ستيفينسون تحدث عما خلفته زيارته إلى الضفة الغربية من تأثير في نفسه معَلقاً على ذلك بأنه "صحيح أن الزيارة كانت قصيرة إلا أنها خلفت لدي انطباعاً دائماً عما يحدث هناك". النائب العمالي أندي سلوتر تحدث عن وقوفه في أعقاب حرب (الرصاص المصبوب) على أنقاض المجلس التشريعي في قطاع غزة الذي دمرته إسرائيل متجرئاً على القول بأننا "نرى بربرية جديدة ترتكبها تلك الدولة التي تقودها حكومة الليكود".

النائب المحافظ إدوارد ليغ (Sir Edward Leigh) المعروف بصداقته لإسرائيل والفخور بها في معرض تبريره لموقفه المؤيد للقرار يقول "لقد وقفت بنفسي على نقطة التفتيش الإسرائيلية عند بيت لحم ورأيت الإهانات المرعبة التي تفرض على الفلسطينيين... لا يمكن لهذا أن يستمر". خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية بالنسبة إلى هذا النائب إشارة من المجلس إلى ضرورة أن يفتح الإسرائيليون قلوبهم ويخففوا قيودهم على الشعب الفلسطيني معتبراً انه لا بد من الاعتراف بعدالة القضية الفلسطينية. بهذا الصدد يتساءل النائب عن حزب الديمقراطيين الليبراليين ديفيد وارد لماذا على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن معاناة اليهود في أوروبا وغيرها، ومن أين يأتي الإسرائيليين الشعور بالأمن من خلال اضطهادهم للفلسطينيين! معتبراً أن الأمن الحقيقي لا يمكن أن يتأتى إلا إذا أُعطي الفلسطينيون حقوقهم وكانت لهم دولة لأن هؤلاء "لم ينسوا ولن ينسوا" ما حل بهم من مصائب. الوكيل البرلماني لوزارة الشؤون الخارجية والكمونولث توبياس إلوود (Tobias Ellwood) لم تمنعه صداقته القوية لإسرائيل- من موقعه في حزب المحافظين- من أن يتحدث عن مشاهداته بنفسه للدمار في غزة ولمئات الآلاف ممن أصبحوا بلا مأوى جراء الغارات الإسرائيلية، وعن حقيقة حاجة غزة إلى ١٨ عاماً لإعادة الإعمار، وعن كونها ستكون مكاناً غير صالح للحياة مع العام ٢٠٢٠، داعياً حكومة

السلطة كي تباشر عملها في غزة، والحكومة المصرية كي ترفع قبضتها عن معبر رفح، والحكومة الإسرائيلية كي توقف حصارها للقطاع والدفع نحو حل الدولتين.

- **ضرورة القيام بالدور الريادي**

في ظل المأزق الذي تمر به عملية السلام وفشل الإدارة الأمريكية في كسر الجمود جراء حسابات داخلية أمريكية نابعة من ممارسة مجموعات ضغط موالية لإسرائيل ضغوطها على تلك الإدارة أبدى بعض النواب الرأي بضرورة اضطلاع المملكة المتحدة- باعتبارها أكثر تحرراً من ضغط اللوبي المساند لإسرائيل- بدور ريادي في تولي هذه المهمة. النائب المحافظ أندرو بريدجن (Andrew Bridgen) يرى أن الولايات المتحدة واقعة تحت تأثير جماعات الضغط الممولة جيداً، وهو ما يحول دون اضطلاعها بالدور المطلوب كما ينبغي أن يكون عليه الحال، وبالتالي فلا بد لبريطانيا أن تتقدم لفعل شيء بعيداً عن حسابات الولايات المتحدة الداخلية.

- **تقوية عباس وبعث الأمل في مسار التسوية**

ضرورة تقوية عباس في وجه حماس وإعطاء الأمل للفلسطينيين، على قاعدة أن مسارات الدبلوماسية والسياسة مجدية أكثر من مسارات العنف كانت إحدى دوافع البرلمانيين للتصويت لصالح قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية. فالاعتراف بالدولة الفلسطينية هو دفعة أمل يرسلها مجلس العموم باتجاه الفلسطينيين وفقاً للعديد من المتحدثين، وهو بمنزلة دعم الاعتدال في مواجهة التطرف، والانفتاح في وجه الانغلاق والتعصب. هو دعم لحركة فتح وللأصوات الديمقراطية والعلمانية في المجتمع الفلسطيني. فعدم التصويت بنعم يزيد من حالة اليأس لديهم، وهو ما من شأنه دعم مسارات التطرف والإرهاب التي تمثلها حماس على حد وصف الكثير من المتحدثين. النائب المحافظ أندرو ستيفينسون اتفق مع ما ردده نظيره العمالي النائب ليليان جرينوود (Lilian Greenwood)- يقول بأنه وآخرون في المجلس يريدون بدعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية أن "يدعموا الغالبية من الذين يؤمنون باللاعنف وبالتعايش السلمي مع

إسرائيل ومواجهة الأقلية العنيفة من خلال جعلهم يلمسون بأن الإرادة السياسية والحل التفاوضي يمكن أن يؤدي بالفلسطينيين إلى مكان ما". النائب عن الحزب الليبرالي الديمقراطي أُسوة بزميله النائب المستقل مايكل هانكوك (Mike Hancock) شددا على أن الدافع الأول في التصويت بنعم هو دعم الأمل ومواجهة اليأس المتزايد لدى الفلسطينيين. أما النائب المحافظ نيكولا سوميس فقد اعتبر أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية سوف يعد إشارة قوية إلى أن الفلسطينيين بعد ٤٧ سنة من الاحتلال القاسي والظالم سينالون في المستقبل دولة، علاوة على أن ذلك سوف يقوي يد الرئيس عباس ضد حماس. أما النائب العمالي إيان لوكاس فيقول إن علينا أن ندعم الرئيس عباس كي يستمر في طريق السلام لا طريق إرهابيي حماس الذين يسددون الضربات ضد الشعب الإسرائيلي. النائب العمالي مايك جيبس (Mike Gapes) يرى أن العالم العربي ومنه فلسطين تتنازعها قوتان إحداها علمانية معتدلة تؤمن بالسلام ممثلة في الرئيس أبو مازن وحركة فتح والثانية ممثلة في التيار الإسلامي الذي لا يؤمن بعملية السلام وبقيم الديمقراطية والاعتدال، وبالتالي فإن خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي في صالح قوى الاعتدال في مواجهة قوى التطرف.

- **الموقف المبدئي**

دعم إسرائيل والتحالف معها لا يعني بالضرورة استعداء الفلسطينيين وعدم الإقرار بحقوقهم الشرعية والعكس أيضاً صحيح. النائب المحافظ ريتشارد أوتوي يؤكد على "أن تكون صديقاً لإسرائيل لا يعني أن تكون عدواً لفلسطين" وبالتالي فإنّ دعم الثانية من شأنه تعزيز أمن الأولى، فأمن إسرائيل ورخاؤها هو بمثابة نتيجة حتمية لبناء وازدهار واستقرار دولة فلسطينية قابلة للحياة. وبهذا الصدد يرى العديد من النواب أن عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية يرقى إلى مستوى إعطاء إسرائيل حق الفيتو على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهذا بحد ذاته خطأ جسيم كما يؤكد النائب المحافظ ألان دنكان. أما النائب العمالي ليزا ناندي (Lisa Nandy) فترى أن موقف الحكومة

البريطانية من الاعتراف بالدولة الفلسطينية- بالممارسة أن لم يكن من حيث المبدأ- يعطي حق الفيتو لإسرائيل على ذلك وهو ما ينبغي أن يتغير. النائب عن الحزب القومي في ويلز هايول وليامز (Hywel Williams) يرفض أن يتم السماح لقوة خارج بريطانيا- في إشارة إلى إسرائيل- أن يكون لها حق النقض على قرار مجلس العموم بحق دولة فلسطين. وهذا هو حال النائب المحافظ إدوارد لي الذي رأى على الرغم من صداقته الوطيدة لإسرائيل أن تحقيق العدالة للفلسطينيين غدا أمراً ضرورياً من وجهة نظر الكثيرين حتى في حزب المحافظين.

خلفيات التصويت بالضد

رغم أن المصوتين بالضد داخل البرلمان كانوا اثني عشر نائباً مقابل ٢٧٤ صوتوا بالموافقة على القرار إلا أن هؤلاء يمثلون موضوعياً جزء كبيراً ممن آثر عدم حضور جلسة التصويت. وقد برر هؤلاء مواقفهم بالآتي:

- **الهاجس الأمني**

تأكد هذا الهاجس الأمني لدى النواب المعارضين بعد انسحاب إسرائيل من غزة عام ٢٠٠٥ وهو ما تمخض عنه سيطرة حركة حماس على المشهد، وإطلاق آلاف الصواريخ باتجاه إسرائيل مما أضعف من مناعتها الأمنية والاستراتيجية. النائب المحافظ ماثيو أفورد- تماماً كما فعلت النائب العمالي لويز إلمان- مثّل هذا الرأي الذي يصور دولة إسرائيل على أنها تحت نيران وصواريخ غزة وكيف أن كل المدن الإسرائيلية معرضة للقصف ولا يتوفر للإسرائيلي الواحد أكثر من ستين ثانية كي يجد ملجأً من صواريخ حماس، وبالتالي فإن أي اعترافا بالدولة سيشكل ضغطاً في غير محله على المفاوض الإسرائيلي الذي ينبغي أن يأخذ تخوفاته الأمنية بالاعتبار أثناء إجرائه المفاوضات مع الجانب الفلسطيني وألا يخضع لمطالب الفلسطينيين بهذا الصدد. النائب العمالي لويز إلمان اعتبرت أن الانسحاب من غزة أدى إلى مزيد من الهجمات من قبل حماس على دولة إسرائيل كما أنها سحقت

نُظراءها في فتح وهو ما يعني عملياً أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية من جانب واحد دونما اتفاق بين الأطراف سيعزز من نفوذ الجهات المعادية لإسرائيل.

- **التعويل على المفاوضات**

من وجهة نظر المعارضين، فإنّ الدولة الفلسطينية ينبغي أن تكون نتاج مفاوضات ثنائية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ولا ينبغي أن تكون قراراً أُحادياً مفروضاً من أية جهة كانت. النائب المحافظ جيمس كلابسون يشدد على أن "الحل السلمي للصراع ينبغي أن يكون قائماً على مفاوضات مباشرة بين الجانبين يحلان من خلالها قضايا الصراع، ولا ينبغي أن يتم تقرير ذلك بشكل مسبق. أعتقد أن الاعتراف الدولي سيجعل من إقامة دولة فلسطينية أقل احتمالية بدلاً من أن يكون العكس"، مما يعقد عملية السلام بدل أن يدفعها للأمام. يرى هذا الفريق أن اللجوء إلى الخطوات الأُحادية مسار خاطئ كذلك لأنه يشجع الفلسطينيين على اللجوء إلى المؤسسات الدولية بديلاً عن الحل التفاوضي. النائب العمالي لويز إلمان هاجمت السلطة الفلسطينية بسبب لجوئها إلى الأمم المتحدة والحديث عن المذابح الإسرائيلية وعن الشهداء وبسبب سعيها للانضمام إلى المنظمات الدولية. وكذلك فعل النائب المحافظ ماثيو أفورد الذي رأى أن الاعتراف إنما يساعد الفلسطينيين على الهروب من مسار المحادثات الثنائية وإدارة الظهر لعملية السلام كما نصت عليها اتفاقيات أوسلو ليس إلا. من وجهة نظر إلمان لا بد من الاتفاق على الحدود الآمنة وعلى حل مشكلة اللاجئين وتقسيم القدس وغيرها من قضايا الحل النهائي قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وهو ما رد عليه النائبان العماليان أنس سارواروديفيد وينيك (Anas Sarwar وDavid Winnick) ونظيرهما في حزب المحافظين نيكولا سوميز بالقول أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لن يوقف عملية السلام، ولن يؤثر فيها سلباً إذ أن المشكلة تكمن في أنه لا يوجد هناك سلام ولا عملية سلام، والاعتراف بالدولة الفلسطينية إنما هو عبارة عن إشارة مفادها أننا نريد حلاً دائماً لهذه المعضلة التي ما عاد بالامكان الاستمرار في التعاطي معها على ذات النسق.

- **الاعتراف الأحادي خضوع لمنطق القوة**

الاعتراف بالدولة الفلسطينية خارج إطار المفاوضات الثنائية خضوع لمنطق الضغط الذي يمارسه الفلسطينيون وتشجيع لهم على التطرف والتعنت في باقي الملفات التفاوضية حسبما ذهب إليه معارضو الاعتراف بالدولة الفلسطينية. النائب المحافظ روبيرت هالفون (Robert Halfon) يرى أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعني الاعتراف بمجتمع لا يحترم إلا قواعد القوة بينما ينبغي أن تكون مسألة الاعتراف في الأساس ثمرة اتفاقيات ديمقراطية وسلمية مع حكومة فلسطينية لا تتعاون مع حماس. بالنسبة إلى النائب المحافظ جيمس كلابسون فإن تصالح عباس مع حماس كما جاء في اتفاق الشاطئ ٢٠١٤ يجعل من السلطة كياناً غير ذي ثقة فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل والمجتمع الدولي، وبالتالي فإن الاعتراف بالدولة الفلسطينية خضوع غير مقبول لمنطق الاستقواء بحماس. وعلى حد وصف النائب المحافظ هيو روبيرتسون (Sir Hugh Robertson) سوف يكون الاعتراف بالدولة الفلسطينية من جانب واحد- على الرغم من عدالة هذا المطلب- حافزاً لفترة أخرى من اللااستقرار، كما أنه لن يبث حياة جديدة في عملية السلام على حد قول زميله المحافظ روبيرت جينرك (Robert Jenrick).

- **حق إسرائيل في الخشية على ذاتها**

في إشارة إلى ما جاء به الكتاب الأبيض البريطاني وقرار التقسيم، فالفلسطينيون كانوا الرافضين تاريخياً لقيام دولة فلسطينية سواء في الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن الماضي كما يقول النائب المحافظ جيمس كلابسون، وبالتالي يرى الفريق الذي يمثل وجهة النظر هذه أن من حق إسرائيل أن تخشى على ذاتها من نوايا الفلسطينيين. النائب المحافظ ريتشارد أوتوي يرى بأن العرب ضيّعوا فرصاً كثيرة كانت أيدي الإسرائيليين فيها ممدودة للسلام لا سيما في أعقاب حرب ١٩٦٧ حيث رفض العرب السلام والاعتراف بإسرائيل والمفاوضات على حد سواء مما عقّد الصراع. أما النائب المحافظ جوليان لويس (Julian Lewis) فيرى بأن العرب هم الذين رفضوا حل الدولتين عندما شنّوا حربهم ضد إسرائيل عام ١٩٤٨ في أعقاب تصويت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة لصالحه.

- **غياب القيادة الفلسطينية الواحدة**

يرى أصحاب وجهة النظر هذه أنه لا يوجد كيان فلسطيني واحد بقيادة قوية جدير بالاعتراف به كدولة. النائب المحافظ مالكوم ريفكند (Sir Malcolm Rifkind) اعتبر أن الاعتراف بالدولة ينبغي أن يسبقه تحقق متطلبات الدولة وهو ما لا يتوفر لفلسطين بحكم الانقسام بين فتح وحماس. النائب المحافظ روبيرت هالفون يحذر من أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في ظل الانقسام قد يؤدي إلى وجود ثلاث دول فلسطينية إحداها بقيادة حماس في غزة والأخرى في الضفة بقيادة فتح بينما الثالثة مسيطر عليها من قبل المملكة الهاشمية في حين أن حدودها الشرقية مهددة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية.

حماس والاعتراف بالدولة داخل أروقة البرلمان

من اللافت أنه إلى جانب الحديث المؤيد للاعتراف بالدولة الفلسطينية فقد حظيت حركة حماس باهتمام بالغ في نقاشات النواب ومداخلاتهم إذ تمّ ذكر اسم حماس أثناء ذلك ٤٧ مرة كلها كانت في سياقات سلبية حيث شنّ المتحدثون عليها هجمات شديدة. ذهب البعض إلى ضرورة الضغط على حماس لتغيير نهجها باتجاه السلام فهي كما صورها النائب المحافظ جيمس كلابسون منظمة إرهابية تسببت في آلام الفلسطينيين وأحزانهم، كما أنها حينما تمكنت قامت بطرد فتح من قطاع غزة بالقوة المفرطة كما أشار إلى ذلك أيضاً النائب العمالي إلمان. فحماس لا يمكن التغاضي عن أفعالها (المرعبة) وهي أداة مفيدة لمن يريد تصوير الفلسطينيين على أنهم منقسمون وغير موثوق بهم على حد وصف النائب العمالي جيرالد كوفمان؛ فالحركة تشنّ الهجمات التي لا تميز بين المدنيين والعسكريين الإسرائيليين، وتبني أنفاق الإرهاب بأموال المساعدات التي تأتي للفلسطينيين وتستخدم المدنيين منهم دروعاً بشرية، علاوة على أنها تستهدف اليهود على أسس عنصرية على حد زعم بعض النواب. من هنا فإن الفرق بين تنظيم الدولة الإسلامية وحماس هو فارق ضئيل وفقاً لبعض النواب.

من وجهة نظر البعض فحماس منظمة إرهابية شريرة مصنفة كذلك وفقاً للوائح أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي ولا يمكن القبول بوجودها في المشهد على ذات الشاكلة التي هي عليها. وقد تطرف أحد نواب المحافظين إدوارد لي حينما نعتها بالمنظمة النازية وباللاسامية. ولم تحظَ الحركة على أي تفهم لمقاومتها سوى أن هناك نائباً حاول تبرير ما تلجأ إليه حركات المقاومة باليأس الذي وصله الفلسطينيون جراء الضغوطات الإسرائيلية المستمرة عليهم براً وبحراً وجواً. فوفقاً للنائب العمالي أندي ماكدونالد "نحن جميعاً متفقون على أن قيام حماس بالهجمات الصاروخية أمر مقيت، ولكن ما هو الأمل الذي نقدمه للشعب الفلسطيني؟ دعونا نتخيل أن منطقة ساحلية من أرضنا تحاصر ويتم تجويعها، وتتحرك داخلها الجرافات مدمرة ممتلكات ومزارع أناس أبرياء. ما الذي نتوقع أن يفعله هؤلاء الناس؟ الاستلقاء أرضاً ببساطة والقبول بهذه الأعمال الوحشية؟ لا. أن أي شعب في مثل هذه الظروف سيقاتل بشكل مرتد بأي وسيلة تقع عليها أيديهم. إنها غريزة إنسانية أساسية، ويمكنكم المراهنة بأن الشعب البريطاني سوف يفعل ذلك".

من هنا فالموقف من حماس رغم ملابسات الحرب الأخيرة بقي على ما هو عليه من اعتبارها ذات الحركة المرفوضة والتي ترتكب الفظائع بحق الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء وهو ما يشكل انسجاماً تاماً مع الأوصاف التي تطلقها إسرائيل على الحركة منذ نشاتها.

استنتاجات

١- إسرائيل آخذة في فقدان صورتها على المستويين الرسمي والشعبي كدولة تحركها هواجسها الأمنية. فوفقاً للنقاشات التي دارت في أروقة المجلس لم تعد حجة الأمن بالمقنعة والمبررة للممارسات الإسرائيلية الجائرة على الأرض. فما يحرك إسرائيل حقيقة وفقاً للنواب هو قناعاتها السياسية والأيدلوجية التي يرسمها قادة اليمين الصهيوني غير المؤمنين أساساً بالعملية السياسية.

٢- بلغ مستوى الحنق جراء التعنت الإسرائيلي مستوى غير مسبوق لدى الساسة البريطانيين وهو ما جرّأ النواب على اللجوء إلى التصويت بنعم للاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى جانب توجيه انتقادات جريئة بحق إسرائيل.

٣- الرأي العام البريطاني الذي تراكم عبر عمل دؤوب من قبل مؤسسات مؤازرة للحق الفلسطيني كان له دور في الضغط على النواب، وإقناعهم بضرورة التحرك لفعل شيء ما. كما أن الدوائر الانتخابية وطبيعة السكان فيها كان من الأمور التي أخذها بعض النواب بالاعتبار في التعبير عن مواقفهم كنوع من التغزل بهم بحكم الانتخابات القادمة في العام ٢٠١٥.

٤- زيارات النواب للأراضي الفلسطينية ومخيمات اللجوء وإطلاعهم على حجم الدمار الذي سببه الاحتلال من الأمور التي غيرت في انطباعات العديد من النواب، وهو ما يؤكد أهمية مثل هذه الزيارات في حال توفر الدعم اللازم لها.

٥- الالتزام بأمن إسرائيل ومفرزات وعد بلفور- الذي أتى النواب على ذكره إحدى عشرة مرة- لا زالت قائمة بقوة وغير متزعزعة. ومما يمكن استنتاجه أن هناك حرصاً شديداً على إسرائيل من أفعال ساساتها وممارسة حكوماتها أكبر بكثير من الحرص على الدولة الفلسطينية. فلو لم تكن الحروب الأخيرة على غزة وحالة اللاستقرار الناتجة عنها أو السابقة لها لما تم التحرك في أروقة مجلس العموم أو غيره بهذا الصدد.

٦- اللجوء إلى خطوات أكثر شدة بحق إسرائيل كالعقوبات الرسمية مثلاً أمر مستبعد في المدى المنظور إذ أن الكثير ممن قدموا مداخلات كانوا يتحدثون بلغة اعتذارية يستبعد معها لجوء أصحابها إلى هكذا خطوات.

الخلاصة

رغم وصف خطوة الدعوة للاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل بعض النواب بأنها مهمة (duty) تاريخية ومغيّرة لقواعد اللعبة وأنها إشارة هامة ورسالة موجهة

لإسرائيل إلا أنها في الحقيقة لا تعدو كونها رغم نوعيتها خطوة صغيرة في مسيرة طويلة وشاقة ومضنية. فهذه الخطوة لا ترقى لان تكون صفعة سياسية أو لكمة دبلوماسية إنما يمكن تقديرها على أنها مجرد (فركة أذن) خفيفة. صحيح أن اللوبي الصهيوني حاول عبثاً منع هذه الخطوة إلا أنه ورغم نجاحه في تغيير الصيغة الأساسية للقرار فقد فشل في ثني المجتمعين عن تبنيه في مجلس العموم. وإذا ما أخذنا بالحسبان أن ١٣٤ دولة في الجمعية العمومية أعلنت اعترافها بدولة فلسطين قبل أن تنضم إليها السويد لتصبح ١٣٥، نجد أنه ولأسباب تتعلق بالاحتكار الأمريكي لعملية السلام والوضع الاستثنائي الذي تحظى به إسرائيل في الأمم المتحدة فإن القرار بالاعتراف بفلسطين عملياً- سواء صدر عن بريطانيا أو غيرها من المنظومة الدولية- لا يعدو كونه قراراً رمزياً لا يترتب عليه عملياً تغيرات على الأرض فيما يتعلق بحقيقة فلسطين وكونها تحت الاحتلال ما دامت أمريكا تغطي جرائم هذا الاحتلال وغطرسته.

وبالرغم من أن الممارسات الإسرائيلية لا تقيم وزناً معقولاً للرأي العام الدولي عند اصطدام ذلك مع ما تراه مصالحها إلا أن القرار البرلماني البريطاني يصب في صالح فضح إسرائيل وتعريتها وتبيان حقيقة مواقفها ونواياها تجاه عملية التسوية. في هذا الإطار يمكن فهم المسألة، أما التصور بأن بريطانيا غيرت أو يمكن أن تغير استراتيجياً من تعاملها مع المسألة الفلسطينية فهو أمر بعيد المنال ومن المستبعد أن نرى أيًّا من تجلياته المهمة في المدى القريب. أما نقل التجربة إلى دول أخرى فقد رأينا صدى ما حصل في مجلس العموم داخل أروقة مجلس الشيوخ الإيرلندي ومن المتوقع رؤيته في إسبانيا وبعض الدول الأخرى إلا أن ذلك ورغم أهميته المعنوية لا يساوي أمام الخطوات الجادة التي ينبغي اتخاذها إلا الشيء القليل.

ومع ذلك فإنه يمكننا فهم الكسب لصالح إعلان دولة فلسطين على أنه كسب للقضية وفلسطين عموماً، ولكنه ينبغي دعم ذلك ومؤازرته لا التعويل عليه. فكما أنه من الزاوية المشار إليها جيد إلا أن زاوية النظر الأخرى تفترض بأن النواب أو الحكومات

الغربية تهرب من الاستحقاقات الحقيقية التي يتوجب عليها المضي قُدماً بها إلى أشياء شكلية هي أقرب إلى ذرّ الرماد في العيون من شأنها إعفاء هذه الدول من مسؤولياتها تجاه معاقبة إسرائيل ووقفها عند حدها من خلال خطوات عملية جادة بهذا الشأن.

وكما أن هناك تفهما لدى البرلمانيين سواء في بريطانيا أو غيرها لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها لا بد من العمل على تعزيز تقبلهم لحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه أمام الاحتلال أيضاً بما يلازم ذلك من تبعات. وبالنظر إلى السياسات الغربية في نقاط اشتباك وتوتر أخرى في العالم فإن على حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني العمل على دفع الدول الغربية لتطبيق ذات المعايير على إسرائيل بما يعنيه ذلك من الشروع في حملات معاقبة لها بما يشمل العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية. علاوة على ذلك فإن من الضروري العمل على تحديد موضوعات ذات أولوية بالنسبة للقضية الفلسطينية وحشد وتعبئة وتأطير الرأي العام الغربي الشعبي منه والرسمي باتجاه تلك الأولويات وعدم ترك هذه المسألة لما تأتي به الأيام هكذا.

التحليل الاستراتيجي

التطورات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وتداعياتها*

تطمح هذه الكلمة إلى تقديم نظرة عامة تتناول المحور الرئيسي لهذه الندوة: العلاقات العربية- الدولية، الواقع والآفاق، ولهذا الغرض جاءت تحت عناوين ثلاثة هي: التطورات والتوجهات على المستوى الإقليمي منذ عام ٢٠٠٠، التطورات والتوجهات على المستوى الدولي، تداعيات الأحداث وآفاق المستقبل.

١. التطورات والتوجهات على المستوى الإقليمي

لقد شهد شهر كانون ثاني/ ديسمبر من عام ٢٠١٠ بداية الانتفاضات العربية التي انطلقت من تونس ثم انتقلت سريعاً إلى مصر وغيرها من الدول العربية. وكانت الشعارات التي رُفِعت في تلك الانتفاضات وفي كل البلدان متشابهة حيث دعت جميعها إلى "الكرامة" و"الحرية" وتوفير مزيد من فرص العمل ووضع حد للفساد. وقد ساد الأجواء في تلك المرحلة شعور واضح جداً بأن ما حدث هو ظاهرة عربية عامة، سماها بعض المتابعين صحوة عربية ثانية.

ورغم ذلك فقد تصرفت الحكومات العربية إزاء هذه الانتفاضات بشكل مختلف. فالرئيس التونسي زين العابدين بن علي فضّل "الهروب" من البلاد. أما الرئيس المصري محمد حسني مبارك فقد حاول قمع الاحتجاجات، لكنه اصطدم برفض الجيش إطلاق النار على المحتجين مما دفعه أخيراً إلى الرضوخ ثم التنحي. وعقب ذلك أجريت

---

* **إعداد د. روزميري هوليس/ أستاذة دراسات الشرق الأوسط/ جامعة سيتي، والمديرة السابقة للأبحاث في معهد تشاتم هاوس/ لندن.**

وهذه كلمة ضمن ندوة "العلاقات العربية- الدولية.. الواقع والآفاق"، التي نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط، يومي ١٣-١٤/ ١١/ ٢٠١٦، في العاصمة الأردنية عمّان.

وتمثل هذه المادة ترجمة للتقرير المنشور في باب تقارير اللغة الإنجليزية في هذا العدد، تحت عنوان:

Impact of Regional and International Developments on the Middle East

انتخابات نجم عنها صعود القيادي الإخواني محمد مرسي إلى دفة القيادة كرئيس للبلاد لمدّة وجيزة سادها قدر من الشقاق والانقسام شجعت الجيش على التدخل ومن ثم انتخاب وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد، والذي عمل على إعادة إحياء النظام القديم. أمّا في المغرب والأردن فقد تعاملت الحكومات بشكل مختلف مع الظاهرة نفسها، إذ أقدمت على بعض الإصلاحات التي هدّأت من وقع الاحتجاجات. وكان مما ساعد على كبح جماح الاحتجاجات في هذيْن البلديْن أيضاً تطورات الأوضاع في دول أخرى.

أما في اليمن فقد تدخل مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة الناجمة عن الاحتجاجات. وقد نتج عن ذلك إحداث تغيير في النظام، لكن ذلك لم يَحُل دون اندلاع نزاع داخلي في البلاد أعقبه تدخل عسكري سعودي. أما حكومة البحرين فاختارت مواجهة المحتجين وقمع الانتفاضة بمساعدة عسكرية من السعودية. وفي ليبيا وعقب قيام الجامعة العربية بإعطاء الضوء الأخضر للتدخل الدولي، قامت قوات الناتو بمساعدة المتمردين للإطاحة بالقذافي، لكنها أخفقت بعد ذلك في منع انزلاق البلاد في الحرب الأهلية وفي الفوضى. أما في سوريا فلم يؤد هجوم الحكومة السورية على المحتجين إلاّ إلى إشعال حدّة المقاومة ممّا أدى إلى غرق البلد بعد ذلك في نزاع دموي، صاحبه تدخلات إقليمية ودولية بمستويات مختلفة.

أما على الجبهة الفلسطينية فقد شهدنا في الوقت نفسه ثلاث هجمات إسرائيلية مدمرة على قطاع غزة أعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤ على التوالي.

وأخيراً ولكن ليس آخراً، فقد ظهر على جانبي الحدود في كل من سوريا والعراق ما سُمِّي بتنظيم الدولة (داعش) الذي وُلِد أصلاً من رحم القاعدة. وقد واصل هذا التنظيم حملات التجنيد المحلي والخارجي وانخرط في هجمات إرهابية على نحو جرّ عليه نقمة واسعة جعلته هدفاً لهجوم معاكس شنته قوى إقليمية ودولية. وعلى هامش ما حدث على هذه الجبهة، حشدت القوى المحلية الكردية السورية وقواها على حدود سوريا والعراق وتركيا مما دفع الأخيرة إلى الانخراط في الحرب الدائرة هناك.

وفي نظرة إجمالية على مسارات الأمور في المنطقة العربية يمكن القول بأن ما حدث قد "خلخل" على نحو ملموس الأنظمة القائمة، وأن الحرب في ليبيا واليمن وسوريا والعراق قد تفضي إلى دمار واسع أو حتى إلى عدم قدرة أي نظام وطني على بسط سيطرته على أراضي كل دولة من هذه الدول. وقد يستمر هذا الأمر لسنوات قادمة. ومن استقراء الواقع الحالي يمكن القول أيضاً أنه لا يوجد إجماع أو تحالف يمكنه إعادة فرض النظام في الدول السالفة الذكر. بمعنى آخر، فإنه لا تلوح في الأفق بوادر وجود اتفاقات أو تسويات لما تمر به هذه الدول على غرار اتفاق "الطائف" الذي وضع حداً لخمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية في لبنان.

٢. التطورات والتوجهات على المستوى الدولي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل العام ٢٠١٠ القوة التي لا تنازع في الشرق الأوسط كما في غيره، أما بعد ذلك فقد بدا أنها لم تعد قادرة أو راغبة في فرض إرادتها على المنطقة. لقد كانت ردة فعل الولايات المتحدة على الانتفاضات العربية غامضة وتفتقر إلى استراتيجية واضحة. فمثلاً، لقد انتقد المصريون الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها للرئيس المصري السابق محمد مرسي، ولكن هذا الدعم لم يكن كاملاً أو حاسماً. وقد بدا ذلك جلياً في سرعة تكيف الإدارة الأمريكية مع نظام المشير عبد الفتاح السيسي بعد انتخابه لاحقاً.

وعندما تدخل الناتو في ليبيا اختارت إدارة أوباما "القيادة من الخلف"، كما اختارت أن تكون "في خلفية" التدخل السعودي العسكري في اليمن. صحيح أن بعضاً من قوات الولايات المتحدة والقوى الغربية المتحالفة معها منخرطة في قتال تنظيم القاعدة في ليبيا، إلاّ أن تلك القوى هي نفسها التي تسعى في الوقت نفسه إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة بوقف القتال هناك. وفوق هذا، فقد قاوم الرئيس أوباما دعوات من حلفاء الولايات المتحدة إلى تدخل أوسع في سوريا وذلك بذريعة أن الرأي العام الأمريكي لا يرغب في تدخلات خارجية واسعة النطاق بعد التجربة التي خاضتها بلاده في العراق.

وليس ثمة شكّ في أن هذه الحجة ستؤثر في سياسة الرئيس المقبل، هذا بافترض أن روسيا وإيران وتركيا ستبقى في سوريا حتى استلام الرئيس الأمريكي الجديد مهامه.

وفي الوقت نفسه نرى الروس والأمريكيين غير قادرين على فرض النظام في الأراضي التي يخليها تنظيم الدولة، هذا أيضاً على فرض وجود قوة يمكنها أن تفرض أي شكل من أشكال النظام ليحل مكان هذه الظاهرة المرعبة.

وثمة أمر جوهري لا بد من الإشارة إليه هنا وهو أن "الغرب" يعيش اليوم تحولاً مُهماً سيعيق عودة سياسة التدخل في الشرق الأوسط كما عرفناها في القرن العشرين. إذ تشهد كل من الولايات المتحدة والغرب حركة تراجع قوية ضد العولمة تجسدت في "الشعبوية". وهو أمر واضح عند اليمين وعند اليسار على السواء. وقد رأينا مثالاً لهذا النكوص في الولايات المتحدة عبر مرشح الرئاسة "بيرني ساندرز" من اليسار و"دونالد ترامب" من اليمين.

أما في أوروبا فلدينا أحزاب يسارية كحزب سيرزا اليوناني وحزب بوديموس الإسباني، وأحزاب يمينية كحزب جولدنج داون في اليونان وحزب المملكة المتحدة المستقل في بريطانيا وهي أحزاب في اليسار وفي اليمين تتبع سياسة "نكوص" عن العولمة و"الكوزموبوليتية*" شبيهة بتلك الموجودة في الولايات المتحدة. إن خيبة الأمل من الاتحاد الأوروبي لا تقتصر على بريطانيا، وهنا يأخذ "النكوص" عن العولمة أيضاً شكل الاستياء والتحرر من "النخب ذات الامتيازات"، أعني الرابحين من العولمة والتوجهات "الكوزموبوليتية".

٣. التداعيات والآفاق

سوف تؤدي الانقسامات التي تشهدها أوروبا والولايات المتحدة إلى انشغال الحكومات وفي بعض الأحيان شلّ عملها على جانبيْ الأطلسي لسنوات قادمة. هناك مشكلة حقيقية هنا تتعلق بشرعية النظام السياسي الغربي. فالديمقراطية لا يبدو أنها توفر

* التعددية والتنوع الإثني والديني والثقافي.

حماية كافية من "الشعبوية"؛ إذ بمقدور القادة "الشعبويين" الفوز في الانتخابات واستغلال رغبات الناس العاديين في وظائف معقولة ورواتب عالية ووضع حدٍّ للتجارة الحرة إذا كان ذلك يعني منح الوظائف للأجانب على حساب المواطنين. صحيح أن "الشعبويين" من اليمين ذوو نزعة قومية، و"الشعبويون" من اليسار ذوو نزعة عالمية، لكن كليهما يعتقد أن حقوق الناس العاديين أو "العمّال" قد تعرضت للتجاهل من قبل النخب التي كانت تتمتع بالامتيازات. ويبدو أن الأشخاص الذين يطمحون ليكونوا سياسيين في المستقبل، وأن يتم انتخابهم في الديمقراطيات الغربية سيجدون أنفسهم مطالبين ببذل مزيد من الاهتمام لما يريده الناخبون أكثر من حاجتهم إلى السير على نهج النخب التقليدية وعلى نظرة الأخيرة ومفهومها لـ "الصالح العام".

إن تداعيات ذلك على التدخل الغربي في العالم العربي يأخذ صورة غير واضحة المعالم. أشك بأننا سنرى خططاً جديدة وشاملة "لدمقرطة" المنطقة- كتلك التي أطلقتها إدارة بوش عند اجتياح العراق. كما أنه من المستبعد- وهذا شيء إيجابي- أن نشهد اجتياحات جديدة على غرار اجتياح العراق. وعوضاً عن ذلك سنشهد علاقات ثنائية مع كل قطر عربي على حدة، وهو أمر ستكون له الأولوية على أي توجهات تتبنى سياسة عامة للتعامل مع الإقليم ككل. فمبيعات السلاح توفر أماناً وظيفياً في الدول المصنعة له، وهي تجارة نتوقع أن تزدهر، وإن كنا لا نراها أمراً حسناً جداً، ويمكننا أن نتوقع أيضاً عقد اتفاقات مع حكومات إفريقية وشرق أوسطية تحدّ من تدفق المهاجرين الراغبين في الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، وقد يُفضي عقد مثل هذا النوع من الاتفاقات إلى مزيد من الاستثمار الغربي في خلق فرص عمل في "العالم النامي"، لكننا لا نتوقع أن يكون هذا الاستثمار بمستوى التطلع أو أن يسمح بحدوث تحول كبير في تلك الدول.

وإذا ما نظرنا إلى التدخل الغربي في مناطق النزاع في العراق وسوريا وليبيا واليمن فربما جاز لنا أن نتوقع مساراً مشابهاً يقوم أساساً على استمرار تقديم الدعم لقوى محلية وعلى التدخل عِبر الطائرات الموجهة عن بعد (الطائرات بدون طيار) إلى جانب الحرب الإلكترونية، ولكن ليس عبر التدخل البري،علماً بأن التدخل غير البري لن يُفضي إلى

نتائج حاسمة. أما التطور الذي ستكون له نتائج حاسمة فهو توفر إمكانية للقوى غير الغربية لتحقيق أهدافها من غير خوف من قيام القوى الغربية بردود فعل معاكسة. وهذا ينطبق على روسيا وإيران وتركيا والهند والصين، وذلك في كل المجالات المتعلقة ببناء القوة، سواء كانت القوة المقصودة ناعمة أم غيرها.

نخلص من استعراض هذه الوقائع والتحليلات إلى أننا أمام لحظة من التحول في تاريخ المنطقة. فمسارات الأحداث "مخيفة" بقدر ما يصبح إحياء النظام الذي ساد في العالم العربي نهاية القرن العشرين غير قابل للتحقق. هذا مع ضرورة التأكيد على أن هذا النظام كان يفتقر إلى الشعبية كما برهنت الانتفاضات العربية. ومن شأن حدوث أمر كهذا أن يشكل فرصة لعمل عربي جماعي يسمح للعرب بالتأثير في مستقبل المنطقة قبل أن تبزغ هيمنة خارجية جديدة.

ملف العدد

السياسات الأمريكية

تجاه الشرق الأوسط

فريق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

المسؤولون المعنيون بالشرق الأوسط*

يتناول هذا التقرير المعلوماتي ٨ من أبرز أعضاء فريق الرئيس الأمريكي ٤٥ "دونالد ترامب"، والمعنين بملف الشرق الأوسط، وهم مايك بينس (نائب الرئيس)، ريكس تيلرسون (وزير الخارجية)، الجنرال جيمس ماتيس (وزير الدفاع)، مايك بومبيو (مدير وكالة المخابرات المركزية)، الجنرال مايك فلين (مستشار الأمن القومي)، جيسون غرينبلات (المبعوث الخاص للمفاوضات الدولية)، جاريد كوشنر (كبير مستشاري البيت الأبيض)، وديفيد فريدمان (سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل).

مايك ريتشارد بينس- نائب الرئيس

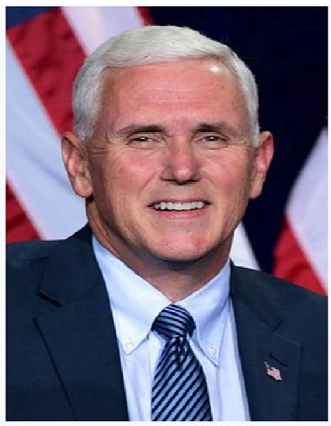

ميلاده: ٧/ ٦/ ١٩٥٩ (العمر ٥٧)، كولومبوس، إنديانا، الولايات المتحدة

أماكن تخرجه: كلية هانوفر (البكالوريوس)

الحاكم رقم ٥٠ لولاية إنديانا

رئيس مؤتمر الجمهوريين

عضو مجلس النواب الأمريكي عن منطقة إنديانا السادسة في الفترة ٣/ ١/ ٢٠٠٣-٣/ ١/ ٢٠١٣

عضو مجلس النواب الأمريكي عن منطقة إنديانا الثانية في الفترة ٣/ ١/ ٢٠٠١-٣/ ١/ ٢٠٠٣

مايك بينس هو جمهوري وحاكم لولاية "إنديانا"، ويتصف بتوجهاته المحافظة، وله تاريخ من المواقف المتناقضة. فمع أن خطابه محافظ إلا أن مواقفه العملية وقراراته وسياساته تتصف بأنها براغماتية نوعاً ما، وهو أقرب إلى مواصفات السياسي التقليدي أو الحزبي الجمهوري المحافظ التقليدي. وتتوفر لدى بينس مواصفات الخبير في مؤسسات

* **إعداد د. صبري سُميرة، أستاذ وباحث في العلوم السياسية.**

الحكم وبيروقراطيته ومؤسسيته السياسية والحزبية. وبهذه الخبرة يمكنه أن يكون رجل البيت الأبيض في الكونغرس من خلال بناء التحالفات والتوازنات المطلوبة مع كافة الأطياف، متسلحاً بشخصيته وأسلوبه الخاص. وبهذا فإنه- وفي مقابل الصفات المختلفة للرئيس المنتخب ترامب وتواضع خبرته- قد يساهم في تحقيق نوع من التوازن في الإيقاع والصورة والخطاب السياسي والإعلامي والشعبي.

ويبرز أسلوب بينس في مناسبات ومواقف عدة في سيرته السياسية، ومنها في تصويته كعضو كونغرس أو حاكم لولاية إنديانا تجاه قضايا حقوق الطفولة والتأمين الصحي والضرائب وخيارات المدارس، بينما يعلن مواقف محافظة أو محافظة جداً (مع خفض الضرائب والإنفاق الحكومي- على التأمين الصحي وغيرها- وتشجيع حرية اختيار النظام التعليمي للأبناء مما يفتح بوابة التدريس الديني) إلا أنه عند وجود معارضة حزبية أو شعبية يقوم بتبني مواقف أقل محافظة أو تقليدية أو حتى ليبرالية.

يُعتبر بنس من المتشددين ضد المهاجرين فيما يتعلق بفرض رقابة على الحدود ومعاقبة من يُشغِّلون المهاجرين غير الشرعيين. كما أنه يعارض التجنيس بالولادة، ويعارض منح الجنسية لمن كان أحد أبويه على الأقل أمريكي أو لمن يحملون الإقامة الدائمة أو يخدمون في الجيش الأمريكي، وقد دعم بنس "قانون الوطنية" في عام ٢٠٠١، والذي يجيز استخدام الأدلة السرية والتجسس داخل الولايات المتحدة ضد غير المواطنين. وفوق هذا يؤيد بنس اتفاقيات التجارة الدولية في اختلاف واضح مع مواقف ترامب، وهو من غير المتحمسين للمواضيع المتعلقة بالتغير المناخي، بل قد يكون من المعارضين للسياسات والاتفاقيات المكلفة مالياً أو التي تحد من الصناعة والمرتبطة بقضايا الطاقة النظيفة أو البديلة. أما بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية فقد دعم بنس الحرب على العراق، وعارض وضع توقيتات لانسحاب الجيش الأمريكي من العراق، كما عارض إغلاق معتقل غوانتانمو أو نقل ومحاكمة المتهمين بالإرهاب داخل أمريكا وشجع محاكمتهم عسكرياً. ويعتبر بنس من أنصار إسرائيل وحقها في مهاجمة إيران لمنعها من تطوير سلاحها النووي، وقد دافع عن الاعتداءات الإسرائيلية على غزة وعن حصارها، ووصف إسرائيل بأنها "أفضل حليف يَحتفي به الأمريكي".

ريكس وين تيلرسون- وزير الخارجية

ميلاده: ٢٣/ ٣/ ١٩٥٢ (العمر ٦٤)، ويتشيتا فولز، تكساس، الولايات المتحدة

مكان تخرجه: جامعة تكساس (البكالوريوس)

حاصل على الوسام الروسي للصداقة (٢٠١٣)

الرئيس والمدير التنفيذي لشركة إكسون موبيل في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦

القائد رقم ٣٣ لكشافة الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

يتمتع تيلرسون بخلفية شخصية ومهنية متميزة، فهو رجل أعمال، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة النفط العملاقة "إكسون موبيل"، وهي خامس أكبر شركة من حيث القيمة السوقية، وفي صغره كان تيلرسون قائداً نشطاً في الكشافة الأمريكية ... أنهى دراسته الثانوية في ولايته تكساس عام ١٩٧٠، وبعدها بكالوريوس الهندسة المدنية من جامعة تكساس في أوستن عام ١٩٧٥، وانضم إلى شركة "إكسون موبيل" في نفس العام كمهندس إنتاج، وتقلد عدداً من المسؤوليات فيها إلى أن عُيِّن عام ١٩٩٩ نائباً للرئيس التنفيذي، وفي عام ٢٠٠٤ أصبح رئيس الشركة ومديرها، وانتخب رئيساً لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة في الأول من كانون أول/ يناير ٢٠٠٦.

وقد وصفه ترامب بقوله إنه "تجسيد للحلم الأمريكي، وقال إنه "سيعمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي وسيركز على مصالح الأمن القومي الأمريكي"، وأنه "يجيد إدارة مشاريع عالمية، وله علاقات ممتازة مع مختلف الزعماء عبر العالم".

ويرى محللون بأن اختيار تيلرسون إضافة إلى تصريحات ترامب بشأن روسيا قد تؤشر على توجه قد يتطور في السياسة الخارجية الأمريكية نحو علاقات إيجابية مع روسيا تؤثر في توازنات وتحالفات العلاقات الدولية، وقد تكون لتحسين المكانة الأمريكية والمصالح التي قد تجنيها أمام قوى دولية أخرى كالصين وأوروبا، وكانت روسيا قد أعربت عن نظرة إيجابية إزاء ترشيح تيلرسون، إلا أنه بحسب مراقبين "يفتقد للخبرات السياسية المطلوبة

لتولي منصب حكومي"، في حين يرى آخرون بأنه، وهو يلقب بـ "بارون النفط"، سيحاول نقل تجربته في عالم الأعمال إلى عالم الدبلوماسية، حيث عمل في مختلف أنحاء العالم وكوّن علاقات جيدة مع رؤساء وقادة دوليين بينهم الرئيس الروسي بوتين.

الجنرال جيمس نورمان ماتيس- وزير الدفاع

ميلاده: ٨/ ٩/ ١٩٥٠ (العمر ٦٦)، ويتشيتا فولز، تكساس، الولايات المتحدة

خدمته/ فرعه: البحرية الأمريكيّة

سنوات الخدمة: ١٩٦٩-٢٠١٣

رتبته: جنرال

قيادته: القيادة المركزية الأمريكيّة، قيادة القوات الأمريكيّة المشتركة، قائد التحالف الأعلى لأغراض التطوير، القوة البحرية الأولى للتدخل السريع، القيادة المركزية البحرية الأمريكيّة، قتال البحرية، قيادة التطوير، الفرقة البحرية الأولى، الحامية البحرية السابعة، الكتيبة الأولى في مشاة البحرية السابعة

معاركه/ حروبه: حرب الخليج، غزو أفغانستان، حرب العراق، غزو العراق، معركة الفلوجة الأولى، معركة الفلوجة الثانية

الجوائز: وسام خدمة الدفاع المتميزة (مرتان)، وسام الخدمة البحرية المتميزة، وسام الخدمة العليا المتميزة، وسام الاستحقاق، النجمة البرونزية (للشجاعة)، وسام الخدمة التقديري (ثلاث مرات)

تسلم الجنرال جيمس ماتيس القيادة الوسطى للجيش الأمريكي، التي تتولى الإشراف التام على العمليات العسكرية في كلّ من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، خلال الأعوام من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٣ قبل أن يقيله الرئيس باراك أوباما من منصبه بسبب ما كشفت عنه واشنطن بوست من أن أوباما كان يحضّر لمفاوضات جدية مع إيران لتوقيع الاتفاق النووي، ولم تعجبه توجهات ماتيس المتشددة نحو طهران.

وسبق لماتيس أن خدم في أفغانستان والعراق، وكان من قادة مشاة البحرية (المارينز)، ورُقّي خلال خدمته- وهو أمر غير معتاد إلا عند التقاعد- في صفوف قوات

مشاة البحرية، وتولى قيادة فرقة من القوات الأمريكية في جنوب أفغانستان عام ٢٠٠١، كما تلقّى الإشادة لقيادته مشاة البحرية في معركة الفلوجة بالعراق عام ٢٠٠٤، والتي وصفت بأنها من أكثر المعارك دموية، حيث وجهت لماتيس اتهامات باستخدام الأسلحة المحرّمة دوليا، ولُقب بـ"الكلب المجنون" أو "الكلب المسعور" بعد المعركة.

خاض ماتيس أكثر من ٣ حروب خلال خدمته البالغة ٤٤ عاماً، منذ عام ١٩٦٩، ويُعد أحد أكثر الجنرالات في الولايات المتحدة تكريماً، بـ ٢٧ ميدالية، ولا يعتبر البعض ماتيس مجرد شخصية مثيرة للجدل، بل هو بالنسبة لهم شخصية من المفزع قدومها لتولي حقيبة الدفاع، لأنه مهندس الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق، وفي ظل إشرافه ارتكبت الكثير من جرائم حرب.

ويوصف خطاب ماتيس بالجرأة وربما الوقاحة، ولم يتخل عن خطابه الفظّ حيث اشتهر بقوله "كن مؤدباً، كن مهنياً، ولكن لتكن لديك خطة تقتل جميع من تقابلهم". ويعتبر ماتس بأن تصريحات ترامب ومواقفه الهادئة تجاه روسيا "غير ناضجة"، كما صرّح في عام ٢٠١٥ بأن نوايا الرئيس الروسي بوتين تتمثل بتحطيم وتشتيت الناتو، وعارض سياسة روسيا التوسعية في سوريا وأوكرانيا ودول البلطيق.

وبخصوص الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام فقد صرح ماتيس بأنه يدعم حل الدولتين ويرى بأن وضع إسرائيل "المتفوق على العرب" أمر غير قابل للديمومة، أي من الممكن أن يتغير ضدها إن لم تغتنم الفرصة، ويؤمن بأن عدم تحقيق حل الدولتين أمر يزعج أو يقلق حلفاء أمريكا من العرب، وبالتالي يضعف إمكانية تأثيرها لديهم، كما يرى بأن المستوطنات تؤذي إمكانيات تحقيق السلام، ومن الممكن أن تقود نظرياً إلى وضع يشبه دولة الفصل العنصري في الضفة الغربية.

ويمتدح ماتيس قيادات حلفاء أمريكا في المنطقة مثل الأردن والإمارات، كما انتقد أوباما لاعتباره الحلفاء العرب "منتفعين" من السياسات الأمريكية ولا يتحملون المسؤوليات المطلوبة منهم، وأعلن ماتيس بأنه سيدعم مثل هذه الدول وعمل على ملىء الفراغات التي قد تخل بأمنها واستقرارها، كما انتقد سياسة أوباما الدفاعية التي توحي بأن أمريكا تسحب دعمها عن حلفائها، ويشدد في المقابل على أن أمريكا يجب أن تقوي

علاقاتها مع أجهزة مخابرات الدول الحليفة، خاصة في الأردن ومصر والسعودية في مواجهة ما يسميه "الإرهاب السني"، وطالب في عام ٢٠١٢ بتزويد المعارضة السورية بالسلاح ضد وكلاء إيران في سوريا.

وبخصوص إيران، فقد صرح ماتيس بأنه يجب معاقبتها وحلفائها بسبب تهديداتهم، كما طرح فكرة القيام بعمليات سرية لاعتقال أو قتل قوات إيرانية ومواجهة زوارقها في الخليج، وصرح أكثر من مرة بأن إيران أكبر تهديد أمني في الشرق الأوسط.

وكان ماتيس قد عارض الاتفاق النووي مع إيران بشدة، ورغم ذلك فإنه لا يدعو إلى إلغائه، ويرى بأنه بحاجة إلى تعديل وفرض مزيد من الشروط تحقق سيطرة أكبر على استخدام إيران للأسلحة.

مايكل ريتشارد بومبيو

مدير وكالة المخابرات المركزية (CIA)

ميلاده: ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٣ (العمر ٥٢)

حزبه السياسي: الجمهوري

أماكن تخرجه: الأكاديمية العسكرية الأمريكيّة (البكالوريوس)، جامعة هارفرد (إجازة المحاماة)

عضو مجلس النواب الأمريكيّ عن منطقة كانساس الرابعة على رأس عمله

استلم منصبه في ٣/ ١/ ٢٠١١

خدمته العسكرية: الجيش الأمريكي

سنوات الخدمة: ١٩٨٦-١٩٩١

رتبته: نقيب

وحدته: السرية الثانية، فوج الخيالة السابع، فرقة المشاة الرابعة

تخرج مايك بومبيو من أكاديمية "ويست بوينت" العسكرية العريقة بالترتيب الأول على دفعته مهندساً ميكانيكياً في عام ١٩٨٦، ليلتحق بعدها بكلية الحقوق في جامعة هارفارد، التي صار لاحقاً محرراً لدوريتها في القانون، ثم عمل بومبيو في الجيش الأمريكي مدة طويلة بعد تخرجه، ثم غادره ليكمل دراسته للقانون، وليعمل في المجال القانوني لمدة ثلاث سنوات، انتقل بعدها إلى تأسيس شركة متخصصة في المجال الفضائي.

انتخب بومبيو عام ٢٠١٠ نائباً عن مجلس النواب عن ولاية كنساس واشتهر بمواقفه المتطرفة ضد الأقليات الدينية والعرقية في الولايات المتحدة ومن بينها المسلمين، كما عرف بموقفه الرافض للاتفاق النووي مع إيران.

يأخذ عليه مسلمو أمريكا اعتباره زعماء المسلمين في الولايات المتحدة "متواطئين" مع الجماعات المتطرفة. وبخصوص بعض الشؤون الخارجية، يعتبر من أشد الرافضين لإغلاق معتقل غوانتانامو، كما أنه مع استخدام تقنيات التعذيب المختلفة في هذا المعتقل.

الجنرال مايكل توماس فلين

مستشار الأمن القومي

ميلاده: كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٥٨ (العمر ٥٨)، ميدلتاون، رود آيلاند، الولايات المتحدة

حزبه السياسي: الديمقراطي

أماكن تخرجه: جامعة رود آيلاند في كينجستون (البكالوريوس)، جامعة جولدن جيت (ماجستير إدارة الأعمال)، كلية القيادة والأركان العامة في الجيش الأمريكيّ (ماجستير الفنون والعلوم العسكرية)، كلية الحرب البحرية (الماجستير)

خدمته العسكرية: الجيش الأمريكيّ

سنوات الخدمة: ١٩٦١-٢٠١٤

رتبته: فريق

وحدته: وكالة الدفاع الوطني، قيادة العناصر الوظيفية المشتركة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع

مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية، وتولى منصبه في الفترة ٢٤/ ٧/ ٢٠١٢-٧/ ٨/ ٢٠١٤

حروبه: عملية الغضب العاجل، عملية دعم الديمقراطية، عملية الحفاظ على الحرية، عملية تحرير العراق

الجوائز التي حصل عليها: وسام خدمة الدفاع التقديري، وسام الخدمة العليا المتميزة (أربع مرات)، وسام الاستحقاق (مرتان)، النجمة البرونزية (أربع مرات)، وسام الدفاع التقديري (ست مرات)، وسام الثناء للخدمة المشتركة، وسام ثناء الجيش (ست مرات).

يُعد الجنرال المتقاعد مايكل فلين من أبرز المستشارين العسكريين الرئيس ترامب، وله خبرة عسكرية استخبارية واسعة وخدم في الحروب التي خاضتها أمريكا في العراق وأفغانستان، وأثار جدلاً بتصريحاته المتشددة التي اعتبرها منتقدوه بأنها تعبر عن معاداة

للإسلام، غير أنه يتبنى مواقف أقل تشدداً حيال كل من روسيا والصين. وهو ممن شجع ترامب بقوة في حملته الانتخابية الرئاسية، وقد قاد وكالة الاستخبارات الدفاعية (العسكرية) بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٤.

ويعتبره المراقبون الأمريكيون بأنه يتفهم خطر "الإسلام الراديكالي"، ويدعو فلين إلى إضعاف وتهميش ما يسميه الأيديولوجية الإسلامية المتطرفة التي تحتضن "الحركة العالمية للإرهابيين والسفاحين الجماعيين"، ورغم وجهات نظر فلين هذه فإنه ضد استخدام التعذيب ونزع الاعترافات بتكتيك الإيهام بالإغراق للمتهمين بالإرهاب.

ويبدو أن مواقف فلين غير مفهومة تماماً تجاه روسيا، فهو يرفض القول بأنه لا يمكن لأمريكا وروسيا أن يعملا معاً، وفي نفس الوقت يرى أن روسيا لا تكافح الإرهاب في الشرق الأوسط ولا تقاتل داعش أو القاعدة وأنها مشغولة بدعم جرائم حليفها بشار الأسد وعلاقاتها الاستراتيجية مع إيران، وأكثر من ذلك توجه سلاحها نحو الناتو والغرب.

من جهة أخرى فإن فلين له علاقات إيجابية بحكومة أردوغان في تركيا، ويرى أن الرئيس الأمريكي الجديد يجب أن يطرد المعارض التركي فتح الله غولان لمحاكمته في أنقرة.

وأُثير حديثاً كذلك حول فلين بأنه سرب معلومات مصنفة بأنها سرية إلى ضباط عسكريين غير أمريكيين (يبدو أنهم كانوا باكستانيين) من العاملين في أفغانستان (حول مجموعة حقاني التي هاجمت مراراً أهدافاً أمريكية)، وأنه لم يعاقب داخلياً بسببها.

جيسون دوف غرينبلات

المبعوث الخاص للمفاوضات الدولية

ميلاده: ١٩٦٧ (العمر ٥٠)، تينتشك، نيوجيرسي، الولايات المتحدة

تعليمه: أكاديمية مارشا ستيرن التلمودية

أماكن تخرجه: جامعة ييشفا، جامعة نيويورك

النائب التنفيذي للرئيس وكبير المسؤولين القانونيين لدونالد ترامب ومنظمة ترامب

يعمل جيسون دوف غرينبلات منذ عشرين عاماً محامياً عقارياً لدى شركات ترامب، وولد في منطقة كوينز في مدينة نيويورك لعائلة يهودية مهاجرة من هنغاريا في ثمانينات القرن الماضي. عاش غرينبلات ودرس في مستوطنة يهودية في الضفة الغربية، ودرس القانون في نيويورك، ويعيش الآن في ولاية نيوجرسي المجاورة. وهو يهودي أرثوذكسي وكان آخر عهده مع الفلسطينيين في أواخر الثمانينيات عندما كان يعمل كحارس في أحد المستوطنات.

وكباقي الذين عينهم ترامب في الشؤون الخارجية فإن خبرته في السياسة الخارجية ومؤهلاته ضعيفة.

ويرى غرينبلات أن ترامب "سيكون جيداً لإسرائيل لأنه يعتقد بأنها مكان التقاء الحضارات في العالم، وأن القدس يجب أن تبقى موحدة ومفتوحة لكل المؤمنين، وأن أي تهديد لسيادة إسرائيل على مدينة القدس سيعرض حرية الدخول إلى المدينة للخطر، وبالتالي فإن الاعتراف بسلطة إسرائيل وحقها في إعلان القدس عاصمة لها هو أفضل طريق لضمان الانسجام والأمان".

ويرى غرينبلات بأن القيادة الفلسطينية- بما في ذلك السلطة الفلسطينية- أحبطت كل الفرص لإبرام السلام مع إسرائيل عن طريق خلق أجيال من الأطفال الفلسطينيين

تحرض على كره إسرائيل ومعاداة اليهود. كما يعتقد أن المجتمع الفلسطيني يُربّى على الكراهية في المدارس وفي سائل الإعلام وفي وسائل التواصل السياسية والدينية، وأن الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين- حماس وفتح- ينشرون على الدوام أفكاراً معادية للسامية تدعو إلى الجهاد ضد إسرائيل.

ويرى غرينبلات بأن إدارة ترامب ستسعى إلى حل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، لكنها- مع ذلك- لن تتمكن من الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية لأن الإرهاب والإرهابيين يُحتفى بهم من قبل الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية الفلسطينية التي توجه المساعدات الأمريكية وتستخدمها في الفساد.

جاريد شارلز كوشنر **كبير مستشاري البيت الأبيض** 	**ميلاده**: ١٠/ ١/ ١٩٨١ (العمر ٣٥)، ليفنجستون، نيوجيرسي، الولايات المتحدة **أماكن تخرجه**: جامعة هارفرد، جامعة نيويورك شريك في شركات كوشنر، مالك صحيفة نيويورك أبزيرفر متزوّج من إيفانكا ترامب (منذ عام ٢٠٠٩)

هو زوج ابنة ترامب (إيفانكا)- والتي تحولت إلى اليهودية عند زواجها به-، وهو يهودي أرثوذكسي متدين ودرس في مدارس دينية، ورجل أعمال ومستثمر وناشط سياسي، وليس له إنجازات كبيرة تعليمية أو في الحياة العامة، وقد درس وتخرج من جامعة هارفارد، وبعدها حصل من جامعة نيويورك على شهادة المحاماة وماجستير إدارة أعمال. ولكوشنر إخفاقات في بعض الأعمال التجارية خاصة في المجال الإعلامي، وتتمثل إنجازاته في أنه يعمل وينحدر من عائلة ثرية تعمل في قطاع

العقارات، وكان من ضمن المستشارين رفيعي المستوى في الحملة الانتخابية الرئاسية لدونالد ترامب.

يذكر أن والد جاريد (شارلز كوشنر) كان قد حكم وسجن فيدرالياً لمدة سنتين بسبب جرائم ضرائبية. وقد ترافع ضده وقتها المدعي العام (كريس كريستي) وهو من الأنصار المقربين لترامب في حملته الانتخابية، وكان من المتوقع أن يتقلد منصباً عالياً في إدارته القادمة، ولكن بسبب كراهية كوشنر (زوج ابنته) له فقد تم استبعاده من قبل ترامب.

وخلال الحملة الرئاسية الانتخابية لترامب تولى كوشنر الإشراف على الدعاية الإعلامية للجملة خاصة ما يتعلق منها بالإعلام الاجتماعي والرقمي والحملات الدعائية، وقاد فريقاً مشكلاً من مائة مختص في هذا المجال، كما كان جاريد فاعلاً في استراتيجيات الحملة الانتخابية عامة، وقد كلفه ترامب بالإشراف على وضع خطة إدارة الفترة الانتقالية لتسلم السلطات الرئاسية، ويعتبر من اللاعبين المقربين المهمين- والمفاجئين- في إنجاح ترامب، وهو معروف بدعمه الكبير لإسرائيل.

ديفيد ميليك فريدمان

سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل

ميلاده: ١٩٥٩ (العمر ٥٨) وودمير، نيويورك

أماكن تخرجه: جامعة كولومبيا، كلية الحقوق في جامعة نيويورك

عمله: محام

هو محام متخصص في قضايا الإفلاس، وقد شغر منصب مستشار ترامب للعلاقات الأمريكية-الإسرائيلية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية. ووفق وصف الفريق الانتقالي لترامب فإن ديفيد فريدمان يتمتع بعلاقات قوية في إسرائيل ورصيد كبير من الخبرة

الدبلوماسية، وسيسعى لتعزيز علاقات أمريكا بحلفائها "لتحقيق السلام في الشرق الأوسط". ومن جهته فقد أدلى فريدمان- ومن قبله فعل المرشح لمنصب المبعوث الخاص للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات- بتصريحات داعمة للسياسات الإسرائيلية، بما فيها الاستيطان، قال بأنها تمثل الرئيس ترامب، ومن ضمنها تصريح لفريدمان بأن "أمريكا بإدارة ترامب ستبحث عن حل مغاير لحل الدولتين".

ووعد فريدمان بعد تعيينه بأنه "سيعمل على تعزيز الشراكة الراسخة مع إسرائيل لتعزيز السلام في المنطقة"، مشيراً إلى أنه "يعتزم القيام بذلك انطلاقاً من السفارة الأمريكية في عاصمة إسرائيل الأبدية القدس". وخلال حملة الانتخابات الرئاسية، عبّر فريدمان عن دعمه لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وبينما لم يعلق ترامب بشكل مباشر على مسألة نقل السفارة إلى القدس بالتحديد، لكنه قال في بيان تعيينه فريدمان بأن "فريدمان سيحافظ على العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

- **أبرز مراجع التقرير**

1. A Cabinet of Generals? Trump's Choices Get Mixed Reviews. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from http://boston.edgemedianetwork.com/news/politics/news/207613/a_cabinet_of_generals?_trumps_choices_get_mixed_reviews_
2. A dangerous pick for US ambassador to Israel - The Boston Globe. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from https://www.bostonglobe.com/opinion/2016/12/22/dangerous-pick-for-ambassador-israel/nV96nhaiXrQ7rwMDHNL4uK/story.html
3. All Donald Trump Cabinet Appointments - Tracking the Trump Administration in Real Time. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from http://www.marieclaire.com/politics/a23922/donald-trump-cabinet-appointments/
4. Another Friend in High Places: Jason Greenblatt Trump's Representative for International Negotiations | JNi.Media | Saturday, December 24, 2016 | JewishPress.com. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from http://www.jewishpress.com/news/breaking-news/another-friend-in-high-places-jason-greenblatt-trumps-representative-for-international-negotiations/2016/12/24/
5. Can Donald Trump Learn from Mike Pence? - The New Yorker. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from http://www.newyorker.com/news/john-cassidy/can-donald-trump-learn-from-mike-pence
6. CIA nominee Mike Pompeo supported sanctions to contain Russia's Vladimir Putin, in apparent break with Trump | McClatchy DC. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from http://www.mcclatchydc.com/news/politics-government/white-house/article120443838.html
7. Donald Trump, Jared Kushner Should Not Bother With Yet Another Mideast Peace Process. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from https://pjmedia.com/homeland-security/2016/12/06/jared-kushner-dont-waste-your-time-on-an-israeliarab-peace-effort/
8. Donald Trump's adviser Michael T Flynn likely to urge increased use of drones. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from http://www.ibtimes.co.uk/drone-strikes-expected-increase-during-

trump-aggressive-warn-warfare-experts-1595183

9. Donald Trump's pick for secretary of state is a Putin-friendly Exxon CEO - Vox. (n.d.). Retrieved January 4, 2017, from http://www.vox.com/2016/12/10/13908108/rex-tillerson-secretary-state-vladimir-putin-exxon-donald-trump
10. Donald Trump Is Choosing His Cabinet. Here's the Latest List. - The New York Times. (n.d.-b). Retrieved January 4, 2017, from http://www.nytimes.com/interactive/2016/us/politics/donald-trump-administration.html?_r=1
11. Donald Trump Is Choosing His Cabinet. Here's the Latest List. - The New York Times. (n.d.-a). Retrieved January 4, 2017, from http://www.nytimes.com/interactive/2016/us/politics/donald-trump-administration.html?_r=0

انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية

ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية*

مقدمة

جرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ٢٠١٦، ليتم انتخاب الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اختار الحزب الجمهوري رجل الأعمال والملياردير دونالد ترامب ليخوض سباق الانتخابات أمام المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون ذات الخبرة في أروقة السياسة الأمريكية.

وكانت نتيجة الانتخابات فوز دونالد ترامب بمنصب الرئيس بعد حصوله على ٣٠٦ من أصوات مجامع التصويت الانتخابي مقابل ٢٣٢ صوتاً لكلنتون؛ حيث يكفي للمرشح الحصول على أصوات ٢٦٠ مجمعاً ليحسم السباق الرئاسي. ومع أن المرشحة الديمقراطية حصلت على نسبة أكبر من تصويت الجمهور (٤٨٪) مقابل (٤٦٪) لدوناد ترامب[١]، إلا أن مجامع التصويت حسب قانون الانتخابات الأمريكي هي العامل الحاسم للفوز في الانتخابات[٢].

ورغم فوز ترامب بالرئاسة، إلا أن شخصيته كانت محطة للجدل منذ الترشح، بسبب انعدام خبرته السياسية أو العسكرية، حيث لم يسبق له أن تقلد منصباً سياسياً أو حكومياً[٣]. إضافة إلى تصريحاته التي وصفت بالعنصرية والمثيرة للجدل تجاه العالم أثناء حملته الانتخابية؛ وعلى رأسها عزمه منع المسلمين من الدخول إلى الولايات المتحدة، وتشييد جدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك تتكفل المكسيك بدفع

*** إعداد أ. مجدي أبو غوش، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[١] للاطلاع على النتائج بالتفصيل، أنظر: http://uselectionatlas.org/RESULTS/index.html

[٢] تفاصيل العملية الانتخابية، الرسمي للحكومة الأمريكية: https://www.usa.gov/election

[٣] انظر السيرة الذاتية لترامب في:
http://www.biography.com/people/donald-trump-9511238#related-video-gallery

تكاليفه[١]، ورؤيته لإعادة بناء الاقتصاد الأمريكي والتي تتضمن نقاطاً تضر بمصالح الدول الشريكة في الاقتصاد العالمي[٢]. هذا فضلاً عن رغبته الصريحة في تعزيز وتوسيع القدرة النووية للولايات المتحدة الأمريكية[٣]، بالإضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى تباين ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية حول فوزه برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

وسنرصد في هذا التقرير أهم ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية على فوز ترامب بالإعتماد على تحليل التصريحات الرسمية الصادرة من هذه الدول.

أولاً: ردود الفعل العربية

في الوقت الذي يُتوقع أن ينتهج ترامب موقف مغايراً لسياسة أوباما في الشرق الأوسط؛ بادر الزعماء العرب بالتواصل مع الرئيس المنتخب، وكان أولهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي أعرب عن رغبته في زيادة التعاون بين البلديْن وتمنيه أن تكون فترة ترامب الرئاسية هي أكثر فترة تشهد تعاوناً بين البلدين. وسبق أن التقى السيسي بترامب في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦، وأكد حينها ترامب على دعمه لجهود مصر في مكافحة الإرهاب[٤].

وبدوره عبّر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز عن تطلعه إلى تعزيز العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين الحليفين في أعقاب انتخاب ترامب.

ومن الجدير بالذكر أن الكونغرس الأمريكي الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون قد أقر في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب المعروف بـ "جاستا"، والذي يتيح لعائلات ضحايا الإرهاب مقاضاة الحكومات الأجنبية في المحاكم

---

[1] See: https://www.youtube.com/watch?v=lSjQiTVIox8.

[2] See: Darrell M.West, four scenarios for a Trump presidency, Brookings Institute, November, 14, 2016, *in*: https://www.brookings.edu/blog/fixgov/2016/11/14/four-scenarios-for-a-trump-presidency/ha

[3] See: https://mobile.twitter.com/realDonaldTrump/status/811977223326625792?ref_src=twsrc%5Etfw

[4] See: https://www.donaldjtrump.com/press-releases/readout-of-donald-j-trumps-meeting-meeting

الأمريكية، ومنها السعودية التي كان ١٥ من منفذي هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول يحملون جنسيتها، إلى جانب تصريحات ترامب عن المملكة العربية السعودية بأنها لا تدفع للولايات المتحدة ما هو مطلوب منها مقابل الحماية التي تقدمها القوات الأمريكية للسعودية، والذي استدعى رداً من وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بقوله "السعودية بإمكانها الاهتمام بنفسها ولا نعتمد على أحد"[١].

وكان أمير قطر ثالث زعيم خليجي يهاتف ترامب بعد العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، كما بعث ملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجي برقيات تهنئة للرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بمناسبة فوزه بانتخابات الرئاسة. كما هنأ الملك عبدالله الثاني الرئيس دونالد ترامب بفوزه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وأعرب عن تطلعه للعمل مع الرئيس المنتخب لتعزيز التعاون بين بلديهما، ومواجهة مختلف التحديات.

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد أعرب الرئيس محمود عباس عن أمله بتحقيق السلام العادل والشامل خلال ولاية ترامب. وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، إن فلسطين ستتعامل مع أي رئيس ينتخبه الشعب الأمريكي على قاعدة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، القائم على أساس حلّ الدولتين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين[٢].

أما في العراق، فأشار رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي إلى تطلع بلاده "الى استمرار العالم والولايات المتحدة في الوقوف مع العراق في مواجهة الإرهاب الذي لا يهدد بلدنا وحسب بل والعالم أجمع"[٣].

---

[١] تصريح وزير الخارجية في مقابلة مع قناة الـ (CNN)
https://www.youtube.com/watch?v=lEYEUgu2nnA

[٢] أنظر وكالة لأنباء الفلسطينية، في:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=y91Y53a727433383677ay91Y53

[٣] وكالة الأنباء العراقية، في: http://www.ina-iraq.net/content.php?id=42716

في حين اعتبر بشار الأسد في أول موقف رسمي لدمشق أثناء مقابلة مع التلفزيون الرسمي البرتغالي، أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب سيكون حليفاً طبيعياً لدمشق إذا حاربت إدارته الإرهاب[١]. وكان ترامب قد صرح أن الرئيس السوري بشار الأسد رجل سيئ لكنه يجيد قتل الإرهابيين، مضيفاً: "علينا التركيز على محاربة تنظيم داعش في سوريا، بدلاً من التركيز على الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد.

ثانياً: ردود الفعل الإقليمية

على مستوى الإقليم، تباينت ردود فعل كل من تركيا وإيران وإسرائيل تجاه انتخاب ترامب. ففي إيران، حاول الرئيس الإيراني حسن روحاني تبديد المخاوف من استلام ترامب للرئاسة، حيث قال إنه من غير الممكن أن يلغي الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب الاتفاق النووي الذي أبرمته طهران مع الدول الكبرى، رغم تهديده بذلك، وأنه تمت المصادقة عليه بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، ومن غير الممكن أن تغيره حكومة واحدة". وعرف عن ترامب معارضته الشديدة للإتفاق النووي الذي وقعته طهران مع الدول العظمى في تموز/ يوليو ٢٠١٥. وقد تعهد ترامب، في كلمة أمام المؤتمر السنوي لمجموعة الضغط اليهودية الأمريكية "إيباك" بإلغاء الاتفاق النووي الإيراني الذي وصفه بالكارثي واعتبره أسوأ اتفاق[٢]، في حين قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إن بلاده تطالب كل الأطراف بالإلتزام بالاتفاق النووي الدولي المبرم العام الماضي، وصرح أن بلاده لديها خيارات إذا لم يحدث ذلك[٣].

---

[١] مقابلة التلفزيون البرتغالي، الدقيقة ١٤.٣١، في:
https://www.youtube.com/watch?v=m-6A67Y_ah4

[٢] خطاب ترامب أمام الإيباك، في:
https://www.youtube.com/watch?v=fQgDgMGuDI0

[3] http://ar.farsnews.com/allstories/news/13950819001083

في حين استقبلت الدولة التركية فوز ترامب بالإرتياح كونه أبدى سابقاً مواقف إيجابية تجاه تركيا، أهمها رفضه لمحاولة الانقلاب التي حدثت في تموز/ يوليو ٢٠١٦؛ حيث صرح في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز إنه لا يعتقد أن محاولة الانقلاب مسرحية، مضيفاً أنه يثمن قدرة أردوغان على دحر هذه المحاولة[١]، فقد صرح رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم، إنه يأمل بتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة بعد فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب، ودعا إلى تسليم رجل الدين التركي فتح الله غولن الذي تحمّله أنقرة المسؤولية عن محاولة انقلاب فاشلة، وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه يأمل بأن يؤدي فوز ترامب إلى خطوات مفيدة للشرق الأوسط في مجال الحقوق والحريات الأساسية[٢].

وعلى صعيد آخر، وصف رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو دونالد ترامب بأنه "صديق حقيقي لإسرائيل." وكان ترامب قد تعهد في كلمة أمام المؤتمر السنوي لمجموعة الضغط اليهودية الأمريكية "إيباك"، بتقوية التحالف الأمريكي الإسرائيلي إذا انتخب رئيساً، وأعلن أنه سيعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وسينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وقال إنه سيقاوم أي محاولة من الأمم المتحدة لفرض إرادتها على إسرائيل، معتبراً أن أي اتفاق تفرضه الأمم المتحدة على الإسرائيليين والفلسطينيين "سيكون كارثة"[٣].

ثالثاً: ردود الفعل العالمية

عالمياً، جاء الترحيب الأكبر من روسيا التي سارع فيها الرئيس بوتين لتهنئة ترامب بفوزه بالانتخابات الأمريكية، معرباً عن أمله في أن يعملا معاً على تحسين العلاقات بين

---

[1] http://www.nytimes.com/2016/07/22/us/politics/donald-trump-foreign-policy-interview.html?_r=0

[2] http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%87%D9%86%D9%91%D8%A6-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8/682418

[٣] خطاب ترامب أمام الإيباك، في:

https://www.youtube.com/watch?v=fQgDgMGuDI0

البلدين. وأعرب بوتين عن "أمله في العمل المشترك لإخراج العلاقات الأمريكية الروسية من حالتها الصعبة" وقال إن "بناء حوار بناء سيكون في مصلحة البلدين والمجتمع الدولي"[١].

وسبق فوز ترامب حديث بوتين عن ترامب بأنه "رجل لامع وموهوب من دون أدنى شك"، وحديث ترامب عن بوتين: إن "تلقي مجاملات من رجل يحظى باحترام في وطنه، وفي الخارج أيضاً هو دائما شرف كبير"[٢].

في المقابل، وعلى مستوى المنظمات الدولية، بدا واضحاً عدم احترام ترامب للأمم المتحدة بتصريحاته، حيث اعتبر أثناء حملته الانتخابية الأمم المتحدة "مدعاة للحزن" ووصفها بأنها هيئة ضعيفة ولا تتمتع بالكفاءة، وهدد بالانسحاب من الاتفاق الدولي لمكافحة تغير المناخ، وكان الرد من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في إطار تهنئته لترامب أن أعرب "عن ثقته" في أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة "ستحافظان على علاقات التعاون التقليدية القوية بينهما لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم"[٣].

من جهته اعتبر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أن زعامة الولايات المتحدة "مهمة أكثر من أي وقت مضى" بعد فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية[٤]، وجاء ذلك رداً على تصريحات ترامب المهددة بالانسحاب من حلف شمال الأطلسي، والذي صرح فيه أن الناتو يكلف بلاده كثيراً.

وفي هذا السياق، صرحت مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني، "إن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد أقوى من أن تتأثر بأي تغيير في السياسات"[٥].

---

[1] http://en.kremlin.ru/events/president/news/53221
[2] https://www.rt.com/news/365966-putin-trump-congratulates-victory/
[3] http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55545#.WGeDldJ95VM
[4] http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_137806.htm
[5] https://euobserver.com/foreign/135890

فيما توقعت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي الحفاظ على العلاقات القوية التي تربط بين البلدين. وأضافت "نحن شريكان متينان وسنبقى كذلك في مجال التجارة والامن والدفاع"[١].

من جهة أخرى، حذر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند من "مرحلة من الغموض"، مع انتخاب الجمهوري دونالد ترامب، داعياً الى وحدة صف أوروبية، كما صرح وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت أن بلاده ستبقى صديقة للولايات المتحدة، و"سننتظر لنرى سياسات الرئيس الجديد". واعتبر إيرولت أن "الكثير من الأسئلة ستكون مطروحة" بعد فوز ترامب[٢].

فيما يخص المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، فقد تحدثت عبر الهاتف مع الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، واتفقا خلال حديثهما على استمرار العلاقات التاريخية القوية بين ألمانيا والولايات المتحدة[٣]، في حين أعلن وزير الخارجية الألماني فرانك- فالتر شتاينماير إنه يتوقع "أوقاتاً أصعب"[٤] على الصعيد الدولي مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

وعلى الجانب الآخر من العالم، هنأت الدول الآسيوية ترامب بفوزه مشددةً على أهمية التعاون المشترك وضرورة الحفاظ على الأمن والسلام العالميين.

فقد أعرب الرئيس الصيني شي جينبينغ عن تطلعه إلى العمل مع الرئيس الأمريكي المنتخب، مضيفاً: "أقدر العلاقات الصينية الأمريكية وأتطلع إلى العمل معه والتمسك

---

[1] http://www.bbc.com/news/uk-politics-37921086

[2] http://www.france24.com/en/20161115-live-french-president-francois-hollande-interview-france-24-tv5-monde-rfi

[3] http://www.germany.info/Vertretung/usa/en/__pr/P__Wash/2016/11/09-Election-Merkel-Congratulations.html

[4] http://www.auswaertiges-amt.de/EN/Aussenpolitik/Laender/Aktuelle_Artikel/USA/161109_Wahlen_Trump.html

بالاحترام المشترك ومنع النزاعات والمواجهات"[١]. ويأتي هذا التصريح في سياق الهجوم الذي تعرضت إليه الصين من قِبَل ترامب أثناء حملته الانتخابية، حيث انتقد فيها سياسات الصين النقدية، وعملياتها في بحر جنوب الصين واتهمها باغتصاب الولايات المتحدة، واتهمها بالمسؤولية عن "أكبر عملية سطو في التاريخ"[٢].

من جهته تعهد رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي ترامب بمواصلة العمل المشترك مع الإدارة الأمريكية الجديدة لضمان الأمن في آسيا ومنطقة المحيط والهادي[٣].

كما علق رئيس الحكومة الماليزية نجيب رزاق قائلاً "إن ترامب حاز على تأييد الأمريكيين الذين لا يريدون لبلادهم أن تتورط في الدول الأخرى"[٤].

بالإضافة لدول آسيا، لم تخف دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها المكسيك توجسها من فوز ترامب، والتي عبرت على لسان رئيسها "إنريكي بينا نيتو" عن استعداده للعمل مع الرئيس الأمريكي المنتخب قائلاً إن البلدين "صديقان" ويجب أن يتعاونا مع بعضهما البعض[٥].

جعل فوز ترامب العالم يعيش في حالة من الترقب لما سيسفر عنه وصوله للبيت الأبيض واستلام مهامه رسمياً كرئيس للولايات المتحدة في ٢٠ من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، فالمواقف والتصريحات التي أعلن عنها في حملته الانتخابية، أدت إلى تباين ردود الفعل تجاهه، وترك الكثير من الأسئلة المطروحة عن طبيعة السياسة التي سينتهجها، وكيف ستؤثر سياساته الخارجية على مستقبل العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم.

---

[1] http://www.channelnewsasia.com/news/asiapacific/china-s-president-xi-congratulates-trump-on-winning-us/3275152.html

[2] http://edition.cnn.com/2016/05/01/politics/donald-trump-china-rape/

[3] http://japan.kantei.go.jp/97_abe/statement/201611/1219893_11019.html

[4] http://www.thejakartapost.com/seasia/2016/11/09/najib-congratulates-trump-on-victory.html

[5] https://www.theguardian.com/world/video/2016/nov/09/mexico-president-congratulates-trump-during-friendly-conversation-video

ندوة العدد

واقع الاقتصاد الأردني ومآلاته

٢٠١٧/٢٠١٦

واقع الاقتصاد الأردني ومآلاته ٢٠١٦/٢٠١٧

مقدمة

عقدت إدارة تحرير المجلة بتاريخ ٣/١/٢٠١٧ ندوة نقاشية حول "**الوضع الاقتصادي في الأردن: واقعه وتوقعاته المستقبلية**"، وقدّم فيها د. محمد أبو حمور وزير المالية الأسبق وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية ورقة أولية للنقاش من خلال مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية، مع تحليل معمق للواقع الإقليمي والدولي مما سمح بإيجاد تنبؤات موضوعية حول مستقبل الاقتصاد الأردني عام ٢٠١٧. وشارك بمناقشة الورقة وطرح التصورات والحلول كل من الدكتور أحمد قطناني الأكاديمي المتخصص في علوم الاقتصاد، والأستاذ فهد طويلة رجل الأعمال وعضو مجلس الأمناء في مركز دراسات الشرق الأوسط، والأستاذ محمد العباسي الباحث الاقتصادي وعضو مجلس التخطيط في مركز دراسات الشرق الأوسط.

ورقة النقاش: واقع الاقتصاد الأردني

استمر تأثر الأردن خلال عام ٢٠١٦ بمجموعة من التحديات التي تركت تبعاتها على مجمل الأداء الاقتصادي، وتمثل ذلك في ضعف النمو الاقتصادي في المنطقة والعالم، يضاف إلى ذلك الظروف الإقليمية غير المستقرة والتي ألقت بظلالها على الاستثمار وقطاعات أخرى ذات أثر جوهري على الاقتصاد الوطني مثل السياحة والنقل. وقد كان لهذه الظروف أيضاً تبعات أدت إلى وجود ما يزيد عن ١.٣ مليون لاجيء وهم يشكلون ضغطاً إضافياً على الموارد المحدودة أصلاً وعلى البنية التحتية للمملكة. كما أن الظروف الإقليمية أدت إلى التأثير بشكل واضح على صافي الدخل من الخارج وهذا يتعلق أساساً بتحويلات العاملين والمساعدات الخارجية. فمن المعلوم أن الأشقاء في دول الخليج العربي يعانون من انخفاض أسعار النفط، ولديهم ظروف تتطلب التركيز أكثر على الأوضاع الداخلية لبلدانهم.

وتوضح المؤشرات الاقتصادية ملامح الوضع الاقتصادي غير السهل الذي تعيشه المملكة، ويبدو ذلك التأثير جلياً في نسبة النمو الاقتصادي والتي من المتوقع أن تبلغ هذا العام ٢٠١٦ حوالي ٢.٤٪ في حين بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي حوالي٢.١٪، مقابل ٢.٤٪ و٣.١٪ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٤ على التوالي.

ويتواصل العجز المزمن في الميزان التجاري ليصل خلال أول ثلاثة أرباع من عام ٢٠١٦ إلى حوالي ١٠.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب تأثيرات التراجع في الدخل السياحي وتحويلات العاملين و ضغوط الأسعار على الصادرات مثل البوتاس. وعموماً فقد تراجعت الصادرات الوطنية بنسبة ٨.٨ ٪ خلال أول ثلاثة أرباع من العام. وقد كان لانخفاض أسعار النفط دور أساسي في انخفاض المستوردات السلعية خلال أول ثلاثة أرباع من العام بحوالي ٨.١٪.

فيما تراجعت الاحتياطيات الأجنبية إلى ١٢.١ مليار دولار في نهاية شهر تشرين أول ٢٠١٦، وهي تغطي مستوردات ما يقارب سبعة أشهر، وكانت هذه الاحتياطيات قد بلغت ١٤.٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥.

كما تراجع التضخم مقاساً بأسعار المستهلكين خلال أول عشرة شهور من عام ٢٠١٦ بنسبة ١.١٪، علماً بأن المستوى العام للأسعار قد سجل عام ٢٠١٥ تراجعاً بنسبة ٠.٩٪. وكان عام ٢٠١٥ قد شهد تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥.٤٪ ليصل إلى حوالي ١١٩٧ ديناراً، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع نسبة النمو السكاني خلال ذلك العام، والتي بلغت حوالي ٧.٩٪ وذلك وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان.

وتفاقمت البطالة في الأردن خلال العام الحالي، حيث سجل الربع الثالث نسبة بطالة بلغت ١٥.٨٪ وهي النسبة الأعلى منذ عشر سنوات، وكانت نسبة البطالة قد بلغت ١٣٪ عام ٢٠١٥. وهذا يفسر بالتنظيم غير الكافي لسوق العمل ومزاحمة العمالة الأجنبية للأردنيين، وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية المترتبة على التراجع في أسعار النفط

والعوامل الأخرى في دول الخليج والسعودية هناك مخاوف حول أوضاع العاملين الأردنيين في تلك الدول في المدى القصير والمتوسط.

ومن الملاحظ أن أول تسعة شهور من عام ٢٠١٦ شهدت تراجعاً عاماً في كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة، وقد شمل ذلك البوتاس والفوسفات والأسمدة والكهرباء والمنتجات البترولية، هذا ويضاف لذلك استمرار تراجع المساحات المرخصة للبناء والذي وصل خلال هذه الفترة إلى ٥.٩٪، علماً بأنه كان قد بلغ ٢٤.١٪ و١٢.٥٪ خلال عامي ٢٠١٤و ٢٠١٥ على التوالي. أما الرقم القياسي لأسعار الأسهم فقد انخفض خلال أول تسعة أشهر من العام الحالي بحوالي ٢.٨٪، وكان قد انخفض خلال عام ٢٠١٥ بحوالي٠.٠.٢%

لا زال العجز المزمن هو الصفة الملازمة للمالية العامة حتى بعد المساعدات، ومن المتوقع أن يبلغ في عام ٢٠١٦ ما يقارب ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في حين كان قد بلغ العام الماضي ٣.٥٪ مرتفعاً بحوالي ١.٢ نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي سبقه، وفي حال تم استثناء المنح الخارجية يرتفع العجز إلى حوالي ٧.٢٪.

ووصل إجمالي الدين العام في نهاية شهر أيلول ٢٠١٦ إلى أكثر من ٢٦ مليار دينار، أو ما نسبته ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان حوالي ٢٤.٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥، أو ما نسبته ٩٣.٤٪ من الناتج. أما صافي الدين العام فقد بلغ ما يقرب من ٢٢.٨٥ مليار دينار نهاية عام ٢٠١٥، أو ما نسبته ٨٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع في نهاية أيلول ٢٠١٦ إلى ٢٤.٢ مليار دينار، أو ما نسبته ٨٨.٢٪ من الناتج.

ولا شك بأن المؤشرات السلبية لعام ٢٠١٦ تعكس حالة التباطؤ الاقتصادي وتشير إلى حجم الأعباء التي يتحملها المواطن في الأردن. ولكن هذا يجب أن لا يحجب عنا حجم التحديات والصدمات الخارجية التي استطاع الأردن أن يتغلب عليها خلال الفترات الماضية وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والاستقرار في إقليم يزخر بالاضطرابات.

إن استشراف التوقعات خلال العام القادم يتطلب منا مراعاة التطورات الإقليمية والعالمية؛ فالاقتصاد الأردني يرتبط بشكل وثيق بهذه الأوضاع، هذا إضافة إلى الالتفات لعدد من التحديات التي لا زالت ماثلة أمامنا مثل النمو والبطالة واللاجئين والإنتاجية. وقد تضمنت الموازنة العامة مجموعة من المؤشرات المتوقعة لعام ٢٠١٧ التي جاءت متفائلة إلى حد كبير، فالنمو الحقيقي المتوقع يصل الى٣.٣٪، والصادرات السلعية ستنمو بنسبة ٦.٥٪، والمستوردات بنسبة ٣.٤٪. والإيرادات المحلية سوف تنمو بنسبة ١٦٪، والعجز بعد المنح سينخفض إلى ٢.٨٪. ومن المؤكد أن هناك صعوبة في تحقيق هذه المؤشرات مما يتطلب من الجهات التنفيذية منح الشأن الاقتصادي اهتماماً كافياً، بحيث يتم وضع خطط وآليات تنفيذ قادرة على التجاوب مع المتغيرات المحلية والإقليمية. ويمثل النمو الاقتصادي التحدي الأبرز خلال العام القادم وهو يتطلب مقاربة تستند إلى تعزيز الاستثمارات وإزالة العقبات التي تحول دون تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

لغايات الوصول لتوقعات قريبة من الواقع لا بد من قراءة دقيقة لمجمل المؤثرات. إذ يرى الكثيرون أن الظروف الإقليمية الضاغطة على الوضع الاقتصادي في المملكة والتي شهدناها في العام ٢٠١٦ ستبقى مستمرة خلال عام ٢٠١٧، فالعوامل التي ساهمت بالتراجع الاقتصادي مستمرة سواء على صعيد المساعدات الخارجية وإغلاق الحدود مع دول مجاورة مثل العراق وسورية أو على صعيد إمكانيات الحصول على منحة خليجية أخرى في ظل تراجع أسعار النفط وأثره على تلك الدول، وهذا له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وهذا كله يؤثر بدوره على مؤشرات أخرى مثل البطالة والفقر وغيرها. وهذه الظروف ستلقي أيضاً بتأثيرها السلبي على قطاعات عدة أهمها الصناعة الوطنية التي تشير توقعات العام المقبل إلى استمرار انخفاض حجمها.

يمكن للأداء الاقتصادي في الأردن أن يتحسن شريطة توافر مجموعة من الظروف الموضوعية من أهمها: عدم استمرار التدهور في البيئة الإقليمية، والحصول على الحجم الملائم من المساعدات، والاستفادة من اتفاقية قواعد المنشأ المبرمة مع الاتحاد الأوروبي. إضافة لهذا هناك مجموعة من الإجراءات التي لا بد من القيام بها على المستوى الداخلي

بما في ذلك الإصلاحات الضريبية، وتحقيق التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية، والقيام بإجراءات لحماية الشرائح الفقيرة من المواطنين، وتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وتحسين بيئة الأعمال، ومعالجة الروتين الطارد للاستثمار، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز الطابع المؤسسي لعمليات صنع القرار، وأخيرا تخفيض حجم القطاع العام إلى مستويات مقبولة.

ملخص وقائع الندوة

الوضع الاقتصادي عام ٢٠١٦، والتوقعات بشأن عام ٢٠١٧

تلخص ورقة النقاش أداء عام ٢٠١٦ والتوقعات بشأن عام ٢٠١٧؛ لم تُسجّل في عام ٢٠١٦ مؤشرات تدعو إلى التفاؤل؛ فاليوم ظهرت نتائج الربع الثالث وكان نتاج النمو الاقتصادي الحقيقي ١.٨ مقارنة بالربع الثالث عام ٢٠١٥ التي كانت ٢.٦، وصار مجموع الـ ٣\٤ الأولى من العام ٢.١ ومتوقع أن يكون الربع الرابع أسوأ من الربع الثالث، ذلك أن الربع الثالث هو ربع السياحة والمغتربين وشراء الأراضي.... إلخ. ومعنى ذلك أن النمو الاقتصادي في هذا العام لن يتجاوز ٢٪ بعكس التوقعات المتفائلة. وإن محاولة وضع أرقام النمو متفائلة سواء كانت حقيقية أو إسمية، يكون لسببين:

١. ليعطوا جرعة تفاؤل للناس فيظنوا أن هناك نمواً وبالتالي فالوضع الاقتصادي للعام القادم جيد.
٢. حتى يتيح لهم حين يتفقون مع صندوق النقد الدولي على أرقام الموازنة وعجز الميزنية أن يقولوا إن الأرقام والتي هي الناتج المحلي الإجمالي أكبر من قيمته.

وعلى أي حال، فإذا بدأنا بالنمو الاقتصادي الذي هو ٢٪، فهو أقل من النمو السكاني الطبيعي في الأردن حالياً والذي تبلغ قيمته (٢.١- ٢.٢)، وأقل من النمو السكاني غير الطبيعي الذي سببه اللجوء السوري خلال الأربع سنوات الماضية، والذي كان يزيد سنوياً بمعدل ٥٪. فقد أظهرت دائرة الإحصاءات العامة في آخر إحصائية لها بأن التعداد السكاني في الأردن يبلغ ٩.١. وبينت الإحصاءات أيضا أنه في آخر بضع

سنوات ازدادت الكثافة السكانية نتيجة اللجوء السوري تقريباً بما نسبته ٢٠٪، ومن خلال معادلة بسيطة بقسمة هذه النسبة على الأربع سنوات، فستكون النسبة ٥٪ سنوياً. إذن حتى يحافظ المواطن على مستوى معيشته ولا يُساء له ويُهان يجب أن يكون النمو الحقيقي في الأردن ٧٪ على الأقل حتى نكون من الطبقة الوسطى، لأنه لديك ٥٪ نمو سكاني نتيجة اللجوء و ٢٪ نمو طبيعي ويعني بالمجموع ٧٪، وهذا يعني أنه في حال بقيت النسبة ٧٪ فهذا يعني بأن معدل البطالة سيثبت، لكننا للأسف نعلم أن البطالة ازدادت في السنوات الأخيرة، وآخر رقم لها هو ١٥.٨ وهو الأعلى منذ خمسة عشر عاماً.

ماذا تستطيع الحكومة من خلال فريقها الاقتصادي أن تفعل في عام ٢٠١٧

للإجابة عن السؤال المطروح فإن الوضع تراكمي من سنوات طويلة، ولا يمكن تغيير كل شيء في عام واحد، فالأردن يحتاج إلى سياسة اقتصادية طويلة الأمد كان من المفترض أن تبدأ منذ زمن.

وفي حال قمنا بتشخيص الحالة الاقتصادية فإننا نستطيع القول بأن الإصلاح الاقتصادي يسير في الاتجاه الخاطئ، إذ إن الإصلاحات التي تمت في السنوات الأربع الأخيرة هي التي قادتنا لهذه النتائج تحت مسمى "الإصلاحات". فالإصلاح الذي تم من خلال زيادة الأسعار والضرائب على الناس، هو نفسه الذي قلل القدرة التنافسية للصناعات الوطنية تدريجياً بسبب الأعباء الضريبية الجديدة وزيادة الأسعار. في المقابل لم تنظر الحكومة إلى جانب الإنفاق! بل كانت تريد حل مشكلة المالية العامة بأسرع طريقة من خلال جلب إيرادات جديدة فقط.

لكننا نرى أن سياسة شد الأحزمة للقطاعين العام والخاص لمدة خمس سنوات على الأقل قد تكون جزءاً من الحل، لتكون هنالك بعد ذلك قفزة ملموسة من خلال استقرار الوضع الاقتصادي خلال هذه الخمس سنوات، إضافة إلى العمل بشكل متناغم ومُوحَّد حول الهدف الاقتصادي العام.

مع ضرورة التنويه إلى أن سياسة شد الأحزمة لا بد أن تبدأ بتقليص القطاع العام تدريجياً، وتحويل نفقاته لصالح القطاع الخاص حتى ينافس، بدلاً من البدء بالمواطن

وإلغاء الإعفاءات على السلع المعفاة (منها ٢٦٤ سلعة هي سلة المستهلك للطبقة المتوسطة والفقيرة) وتوحيد ضريبة المبيعات التي قيمتها صفر أو ٤ لتصبح ١٢ أو ١٦.

وبالنظر إلى الدَّيْن، فمن الملاحظ أن الدَّيْن خلال سبعين عاماً من تأسيس المملكة (حتى العام ٢٠١٠) بلغ ١١ مليار، علماً أن القطاع الحكومي هو من قام ببناء الطرق والمستشفيات والجامعات والبنى التحتية والاتصالات والكهرباء، فلم يكن آنذاك قطاع خاص قادر على تقديم مثل هذه الخدمات أو الاحتياجات. لكن من العام ٢٠١١ لغاية الآن لم يتم صرف قرش واحد كإنفاق رأس مالي واضح من الدين، وذلك بسبب وجود المنح الخليجية التي كانت تمول الإنفاق. وبرغم ذلك تضاعف حجم الدين خلال الأربع سنوات بمقدار أكبر من الدين المترتب على الأردن في سبعين عام، وذلك بالطبع دون توفير فرصة عمل أو وظيفة واحدة!!

عناصر الإنتاج في الأردن

يلخص علم الاقتصاد عناصر الإنتاج في أربعة من النقاط؛ وهي الأرض ورأس المال والعنصر البشري والإدارة، وهذه أبجديات الاقتصاد. في الأردن ٨٥٪ من الأرض مملوكة للخزينة وهي قابلة للاستثمار، ولدينا في البنوك أكثر من ٣٢ مليار، جزء منها مُقرَض وجزء منها جاهز للإقراض، وهذا يعني أن المال موجود والأرض موجودة والعنصر البشري والطاقات العاطلة والمعطلة عن العمل متوافرة. إذاً عندما نتساءل عن موطن الخلل أو المشكلة في ظل توفر هذه العناصر الثلاث؟ يتبين لنا أن المشكلة الحقيقية في الإدارة الاقتصادية التي ستُرتب هذه العناصر الثلاث.

حتى إن تطرقنا للموارد الطبيعية فالأردن ليس فقيراً فيها؛ ففي دراسة عن الموارد الطبيعية في الأردن والأرقام الرسمية الصادرة عن سلطة المصادر الطبيعية تبين أن لدى الأردن سبعة مصادر طبيعية لا تقل جودتها وكفاءتها عن الفوسفات والبوتاس. وهذه يمكن الاستفادة منها مثل السليكا في العقبة ومعان، وهذا دون ذكر المصادر الخلافية مثل اليورانيوم والصوف الصخري والنفط والغاز، فهذه كلها لم يتم ذكرها ضمن الموارد الطبيعية السبعة في الأردن، ولكن السؤال الحقيقي كيف تُدار هذه الموارد؟

كذلك الزراعة والمياه تحتاج لإدارة، إذ يتدخل البنك الدولي في السياسات التصنيعية والزراعية، والتي تمنعك من زراعة المحاصيل التي يمكنك زراعتها في بيئة كالأردن مثل البطيخ والبندورة والموز والحمضيات، مبرراً ذلك بأن الأردن ثاني أفقر دولة بالعالم بالماء، وأن ٧٠٪ من المياه تذهب للزراعة و٣٠٪ للشرب. وبعد انتهاج هذه السياسات التي تتبنى العدول عن رزاعة هذه المحاصيل وغيرها تأتي مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بنسبة لا تزيد عن ١.٧، ويُطلب منك زيادة هذه النسبة في السنوات القادمة. ولكن كيف؟ إن لم ننجح في إدارة المياه! فهنالك مشكلة في اختيار أماكن السدود، وهنالك سدود تحتاج إلى صيانة، وهذا معروف في المؤسسات الرسمية. وهنالك مشكلة في التخزين والطرق والاستعداد للمواسم المطرية، ومشكلة في توزيع المياه الجوفية. كما تصل نسبة الفاقد في الشبكات بالمتوسط إلى ٥٨٪.

في المحصلة: نحن نمتلك ثلاثة عوامل نجاح في الاقتصاد الأردني وينقصنا العنصر الرابع وهو الإدارة.

القطاع الخاص

يمكننا تناول محور القطاع الخاص الذي نعتقد بأنه لم يُعطَ فرصة أو لم تُهيأ له بيئة النجاح ليأخذ دوره؛ فعندما تصل نسبة الإنفاق في القطاع العام ٤٥٪ فهذا يعني أن هذه النسبة عالية مقارنة بالدول المتقدمة والتي تبلغ فيها هذه النسبة ١٦-٢٠٪ كحدٍّ أقصى.

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحتاج بالتأكيد إلى قانون لتنظيمها، وقد أقر البرلمان قانوناً لكنه غير مشجع كإطار تشريعي على الشراكة بين القطاعين، حيث تُدار هذه الشراكة من طرف واحد هو الحكومة، دون أن يكون هنالك أي دور للقطاع الخاص!

كما أن هنالك مشكلة حقيقة تواجه القطاع الخاص وهو عدم الاستقرار بالإجراءات الحكومية والتشريعات، فالتاجر أو المستثمر الذي رتب أوراقه وخططه بناء على قانون ما يُفضِّل بقاء هذا القانون- حتى لو كان جائراً- لفترة أقلها خمس سنوات مقابل الشعور بالاستقرار التشريعي وبالتالي استقرار العمل وعدم اضطرابه.

إنتاجية الاقتصاد الأردني

وإذا ما أتينا للإنتاجية لدينا فيجب أن نربط كل حوافز الموظفين والزيادات بالإنتاجية، إذ أصبحت البطالة المقنعة آفة لا بد من محاربتها، خاصة بوجود معدل عالٍ من البطالة الحقيقية التي خلفتها التكنولوجيا الحديثة. فكما تشير البيانات فإننا نحتاج في الأردن لـ١٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، لكن ما يمكن توفيره منها هو ٥٠ ألف فرصة فقط! مما يعني وجود ٥٠ ألف شخص بلا عمل، ولذلك لا بد من تعزيز المشاريع الريادية- مثل شركات توصيل الطعام أو أوبر أو كريم وهم بدأوا لا يملكون شيئاً- لا سيما أن اقتصاد الأردن هو اقتصاد خدمات. كما أنه لا بد من تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليل الضمانات على تمويلها لتوليد فرص عمل جديدة، خاصة وأن نسبة السداد في هذا النوع من المشاريع بلغت عند الرجال ٩٨٪ وعند النساء٩٩٪، أي بنسبة أعلى من نسبة السداد في البنوك الأردنية.

ومن جهة أخرى فالإنتاجية متعلقة أيضاً بالثقافة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع، فتجد أن الأبناء معتمدون على الآباء في الجانب الاقتصادي حتى بعد التخرج، لأن لدينا مشكلة بتأخر العمر الزمني الإنتاجي للشباب، والذي أصبح ٢٢ سنة مقارنة بـ ١٥-١٦ قبل ٤٠ عام، إذن بعد ١٠-٢٠ سنة نتوقع أن يصبح العمر الذي تبدأ به إنتاجية الشباب هو ٣٠ سنة، وهذا يعني أن يتأخر العنصر البشري حتى ينتج وبالتالي تباطؤ دوران العجلة الاقتصادية.

وبالحديث عن البطالة الحقيقية، فالبطالة تحتاج إلى عدالة؛ إذ لا بد من أن يكون هناك تكافؤ فرص، فالفرد يمكن القبول بعدم توفر وظيفة إن عرف أنه لا يوجد من أخذ حقه أو فرصته بالتوظيف، وأن العدالة قائمة. والورقة النقاشية الملكية السادسة تحدثت عن المجتمع المدني وقيام الدولة المدنية، والتي لا تعني بالتأكيد الدولة العلمانية، ولا تتعارض مع القضايا الدينية، بل لا بد من أن تكون دولة مدنية تقوم على العدالة وتكافؤ الفرص، حيث سنبقى نراوح مكاننا إن لم تكن كذلك.

خلاصة الندوة

١. استمر الوضع الاقتصادي في الأردن خلال الأعوام الخمسة الماضية بالتردي ودلت معظم مؤشراته الكلية على ذلك والتي كان من أبرزها ارتفاع المديونية العامة وتدني نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. مرت المنطقة المحيطة بالأردن بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني بالإضافة إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي انعكس على الاقتصاد الأردني.

٣. لا يظهر في الأفق وبالذات عام ٢٠١٧ أي تغيرات إيجابية قد ترفع من إمكانية تحسين الوضع الاقتصادي المحلي مما يستدعي جملة من السياسات الاقتصادية، التي من أهمها:

أ- ضبط النفقات الحكومية وتقليل الهدر في مصاريف المؤسسات الرسمية.

ب- إعادة النظر في سياسات التوظيف في القطاع العام وتشجيع الداخلين الجدد على سوق العمل على التوجه نحو القطاع الخاص وتنمية مهاراتهم الريادية.

ت- تكوين شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، بحيث يمكن القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في تقليص الأزمة الاقتصادية الحالية.

ث- استقرار التشريعات الاقتصادية والإجراءات الحكومية التي تمس رجال الأعمال مما يسمح للقطاع الخاص من وضع خطط تشغيلية مستقرة وفاعلة.

ج- الاهتمام بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الريادية؛ تدريباً وتأهيلاً وتمويلاً.

ح- التحقق من تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص وتعميق روح المبادرة ومحاسبة الفاسدين.

الملف البيبلوغرافي

السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

٢٠٠٨- ٢٠١٦

- أولاً: المراجع العربية
- ثانياً: المراجع الإنجليزية
- ثالثاً: أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

٢٠٠٨-٢٠١٦*

أولاً: المراجع العربية

١.الكتـــــب

١. أورين، مايكل، **القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام ١٧٧٦ حتى اليوم.** القاهرة: كلمات عربية، ٢٠٠٩.

٢. البدري، مروة، **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط.** القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٣.

٣. التامر، عبادة، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجاً.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

٤. جرجس، فواز، **أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

٥. الخالدي، رشيد، **وسطاء الخداع؛ كيف قوضت الولايات المتحدة الأمريكية عملية السلام في الشرق الأوسط.** عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٥.

٦. الدسوقي، عيسى، **الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد.** القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٧. السبايلة، عامر، **الإدارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط : الدبلوماسية والسياسة الخارجية.** إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٨. شبلي، سعد، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما.** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٩. الشوربجي، منار، **أصوات أوباما الثلاثة: العرب في مرحلة ما بعد الأبيض و الأسود.** القاهرة: سفير الدولية، ٢٠٠٩.

---

* **إعداد أ. حمزة ياسين، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

١٠. عمر، إيهاب، **أمريكا والربيع العربي.** القاهرة: دار سبارك للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
١١. القرعان، محمد، **قوة العراق وأمن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.** عمان: دار اليازوري، ٢٠١٦.
١٢. مهنا، عدنان، **مجابهة الهيمنة؛ إيران وأمريكا في الشرق الأوسط.** بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٤.
١٣. مجموعة باحثين، **الولايات المتحدة الأمريكية و"الربيع العربي".** بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠١٣.

٢. الدوريات والتقارير المنشورة

١. سلمان، طلال، "حوار شامل مع هيكل: الشرق الأوسط والعلاقة مع أمريكا". القاهرة: أدب ونقد، ع. ٣٤٩، ٢٠١٦.
٢. صفار، محمد، "تحليل خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة: دراسة في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاة العالم العربي و الإسلامي." القاهرة: مجلة النهضة، مج. ١١، ع. ١، ٢٠١٠.
٣. عوني، مالك وآخرون، "تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية: المعضلة الأمريكية: تناقضات سياسة الولايات المتحدة تجاه متغيرات ما بعد الثورات العربية." القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مج. ٤٩، ع. ١٩٤، ٢٠١٣.
٤. كمال، محمد، "مبدأ أوباما و سياسته الشرق أوسطية." القاهرة: السياسة الدولية، مج. ٥١، ع. ٢٠١، ٢٠١٥.
٥. كوبتشان، تشارلز، "الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء أم متنافسون؟" عمان: شؤون استراتيجية، مج. ٧، ع. ٢٦، ٢٠٠٩.
٦. مطاوع، محمد، "أولويات متجددة: توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط". القاهرة: السياسة الدولية، مج. ٤٩، ع. ١٩٣، ٢٠١٣.
٧. المصري، محمد، "سياسات الولايات المتّحدة الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط: مناقشة تصوّرات معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى." الدوحة: مجلة سياسات عربية، ع. ٧، ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. BOOKS

- Akbarzadeh, Shahram & others, *American Democracy Promotion in the Changing Middle East: From Bush to Obama*. New York: Routledge, 2013.
- Alterman, John, & Garver, John, *The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East*. Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2008.
- Bacebich, Andrew, *America's War for the Greater Middle East: A Military History*. London: Penguin Random House, 2016.
- Chomsky, Noam, & Achcar, Glibert, *Perilous Power: The Middle East and U.S. Foreign Policy*. London: Penguin Random House, 2008.
- Gerges, Fawaz, *Obama and the Middle East*. New York: St. Martin's Press, 2012.
- Hahn, Peter, *Historical Dictionary of United States-Middle East Relations*. MaryLand: Rowman & Littlefield Publishers, 2nd ed., 2016.
- Halabi, Yakub, *US Foreign Policy in the Middle East: From Crises to Change*. New York: Routledge, 2009.
- Howard, Roger, *Iran Oil: The New Middle East Challenge to America*. London & New York: I.B. Tauris, 2007.
- Khalidi, Rashid, *Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East*. Boston: Beacon Press, 2013.
- Kinch, Penelope, *The US-Iran Relationship: The Impact of Political Identity on Foreign Policy*. London & New York: I.B. Tauris, 2016.
- Kaussler, Bernd, & Hastedt, Glenn, *US Foreign Policy Towards the Middle East: The Realpolitik of Deceit*. New York: Routledge, 2017.
- Little, Douglas, *American Orientalism: The United States and The Middle East Since 1945*. Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 3rd ed., 2008.
- Looney, Robert, *Handbook of US-Middle East Relations*. New York: Routledge, 2009.

- Lesch, David, & Haas, Mark, *The Middle East and the United States: History, Politics, and Ideologies*. Bloulder: Westview Press, 2014.
- Lockman, Zachary, *Field Notes: The Making of Middle East Studies in the United States*. California: Stanford University Press, 2016.
- Lilli, Eugernio, *New Beginning in US-Muslim Relations: President Obama and the Arab Awakening (Middle East Today*). London: Palgrave Macmilan, 2016.
- Lubin, Alex, & Kraidy, Marwan, *American Studies Encounters the Middle East*. Carolina: The University of North Carolina Press, 2016.
- Mansbach, Richard, & Taylor, Kirsten, *Challenges for America in the Middle East.* Washington D. C.: CQ Press, 2016.
- Saleh, Layla, *US Hard Power in the Arab World: Resistance, the Syrian Uprising and the War on Terror.* New York: Routledge, 2016.
- Silverburg, Sanford, & Reich, Bernard, *United States Foreign Policy and the Middle East/North Africa: A Bibliography of Twentieth-Century Research.* New York: Routledge Library Edition, 2015.
- Snow, Donald, *The Middle East, Oil, and the U.S. National Security Policy: Intractable Conflicts, Impossible Solutions*. Mary Land: Rowman & Littlefield Publishers, 2016.
- Tucker, Spencer*, The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan and Iraq Conflicts.* California: ABC –CLIO, 2010.
- Tyler, Patrick, *A World of Trouble: The White House and the Middle East- From the Cold War to the War on Terror*. New York: Farrar, Straus And Giroux, 2010.
- Wawro, Geoffrey, *Quicksand: America's Pursuit of Power in the Middle East*. New York: Penguin Publishing Group, 2010.
- Wudie, Alelign, *North America, Middle East and Africa.* Saarbrücken: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2016.

2. JOURNAL ARTICLES AND REPORTS

- Allin, Dana, "Obama and the Middle East: The Politics, Strategies and Difficulties of American Restraint." Adelphi Series, Vol. 54, No. 447-448, 2014.
- Birdsall, Judd and Fawaz A. Gerges, "Obama and the Middle East: The End of America's Moment?" The Review of Faith & International Affairs, Vol. 10, No. 4, 2012.
- Berger, Samuel and others, "Key Elements of a Strategy for the United States in the Middle East." The Washington Institute for Near East Policy, 2015.
- Biscop, Sven, "President Obama, Europe and the Middle East." Israel Journal of Foreign Affairs, Vol. 3, No. 1, 2009.
- Baxter, Kylie, & Simpson, Kumuda, "The United States and Saudi Arabia through the Arab Uprisings." Formerly Pacifica Review: Peace, Security & Global Change, Vol. 27, No. 2, 2015.
- Etzioni, Amitai, "The United States' retreat from the Middle East and pivot to the Far East is likely to intensify." Defence & Security Analysis, Vol. 30, No. 4, 2014.
- Estrada, Aurelia, "Review Article: US Foreign Policy in the Middle East." British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 35, No. 2, 2008.
- Gurfeld, Arnon, & Zumbrunnen, Clinton, "From Nickel Grass to Desert Storm: The Transformation of US Intervention Capabilities in the Middle East." Middle Eastern Studies, Vol. 49, No. 4, 2013.
- Hudson, Michael, "Geopolitical shifts: Asia rising, America declining in the Middle East?" Contemporary Arab Affairs, Vol. 6, No. 3, 2016.
- Hamid, Shadi, & Mandaville, Peter, "Bringing the United States Back into the Middle East." The Washington Quarterly, Vol. 36, No. 4, 2013.
- Hameed, Sameena, "The Arab awakening: America and the transformation of the Middle East." Africa Review, 2016.
- Hunter, Robert, "A New American Middle East Strategy?" Global Politics and Strategy, Vol. 50, No. 6, 2008.

- Hunter, Robert, "US Interests and the Use of Force in the Middle East." Italian Journal of International Affairs, Vol. 50, No. 4, 2015.
- Halliday, Fred, "Review Article: The Study of US Foreign Policy in the Middle East." The International History Review, Vol. 31, No. 4, 2009.
- Kelly, Matthew, "US Middle East Policy and the State-Capital Controversy in Imperialism's Historiography." Middle East Critique, Vol. 23, No. 1, 2014.
- Karim, Wazir, "Stratagems and Spoils in US Policy in the Middle East." Globalization, Vol. 8, No. 5, 2011.
- Levy, Daniel, "President Obama, the United States and the Middle East." Israel Journal of Foreign Affairs, Vol. 3, No. 1, 2009.
- Lieber, Robert, "Saudi Arabia, US Middle East Policy, and the Consequences of Retrenchment." Israel Journal of Foreign Affairs, Vol. 10, No. 2, 2016.
- Leverett, Flynt, "The United States, Iran and the Middle East's New "Cold War"." Italian Journal of International Affairs, No. 45, No. 1, 2010.
- Middle Eastern Studies, "Power, Faith and Fantasy: America in the Middle East 1776 to the Present." Middle Eastern Studies, Vol. 44, No. 2, 2008.
- Pack, Jason, "Obama and the Middle East: the end of America's moment." The Journal of North African Studies, Vol. 18, No. 2, 2013.
- Pickering, Thomas, "The United States, Iran, and the Greater Middle East." The Journal of the National Committee on American Foreign Policy, Vol. 32, No. 2, 2010.
- Stevenson, Johanthan, "Echoes of Gunfire: bin Laden, the US and the Greater Middle East." Global Politics and Strategy, Vol. 53, No. 3, 2011.
- Butler-Smith, Alice, "Joel S. Migdal. Shifting Sands: The United States in the Middle East." Asian Affairs, Vol. 46, No. 3, 2015.

ثالثاً: أحدث الإصدارات

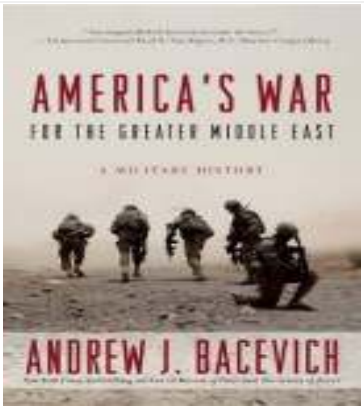

Bacebich, Andrew, *America's War for the Greater Middle East: A Military History*. London: Penguin Random House, 2016.

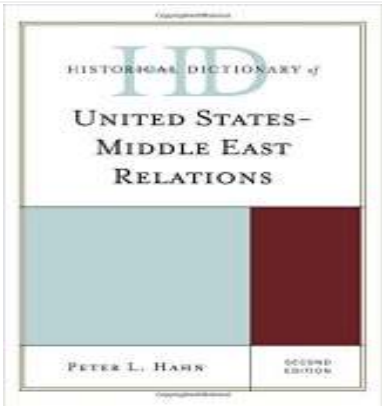

Hahn, Peter, *Historical Dictionary of United States-Middle East Relations*. MaryLand: Rowman & Littlefield Publishers, 2nd ed., 2016.

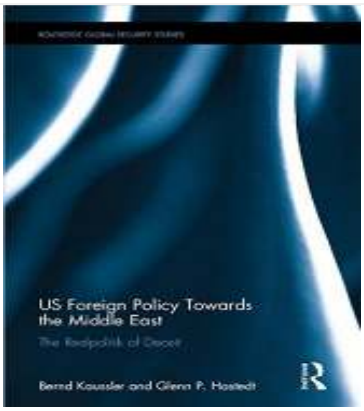

Kaussler, Bernd, & Hastedt, Glenn, *US Foreign Policy Towards the Middle East: The Realpolitik of Deceit*. New York: Routledge, 2017.

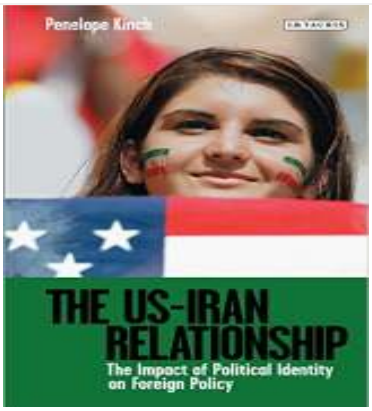

Kinch, Penelope, The US-Iran Relationship: The Impact of Political Identity on Foreign Policy. London & New York: I.B. Tauris, 2016.

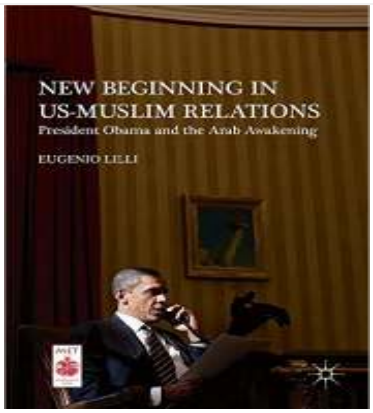

Lilli, Eugernio, *New Beginning in US-Muslim Relations: President Obama and the Arab Awakening (Middle East Today*). London: Palgrave Macmilan, 2016.

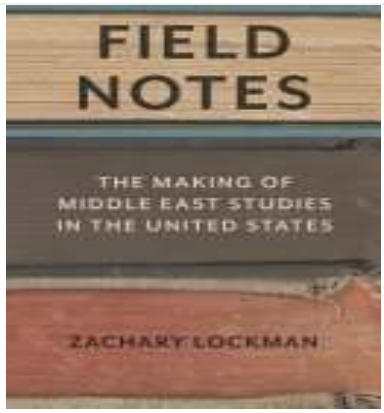

Lockman, Zachary, *Field Notes: The Making of Middle East Studies in the United States*. California: Stanford University Press, 2016.

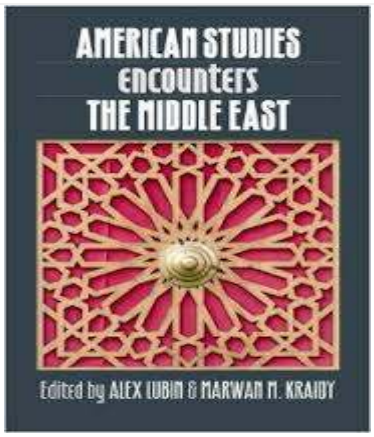

Lubin, Alex, & Kraidy, Marwan, *American Studies Encounters the Middle East*. Carolina: The University of North Carolina Press, 2016.

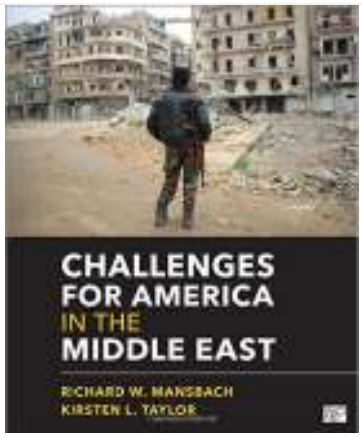

Mansbach, Richard, & Taylor, Kirsten, *Challenges for America in the Middle East*. Washington D. C.: CQ Press, 2016.

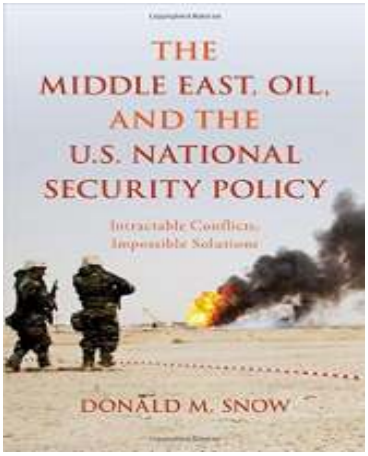

Snow, Donald, *The Middle East, Oil, and the U.S. National Security Policy: Intractable Conflicts, Impossible Solutions*. Mary Land: Rowman & Littlefield Publishers, 2016.

التامر، عبادة، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجاً**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

تقرير

حماس في الأدبيات الغربية والإسرائيلية[١]

مروان الأسمر*

تنظر مراجعة الأدبيات الغربية والإسرائيلية حول حركة حماس في عدد من الكتب من تأليف أكاديميين غربيين وإسرائيليين في العقد المنصرم. هي لا تستكشف سوى الظاهر رغم وجود الكثير في الباطن، ولكنه مجرد عينة تبيّن انتشار المؤلفات حول حركة لم تظهر إلى الوجود إلا في العقدين الأخيرين.

تتعاظم أهمية الحركة في الضمير الوطني الفلسطيني استناداً إلى هذه الكتب. وتستمر الكتب في بيان ذلك من عدة زوايا. فبالرغم من التأكيد على وصف حماس بالإرهابية والعنيفة في بعضها، فهي تشدد على دورها لاعباً في السياسة الدولية.

وفي بعض الأحيان تدرس هذه الكتب حركة حماس دراسة مقارنة مقابل منظمات "أصولية" أخرى مثل منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله وحركة أمل والقاعدة بهدف إدراك طبيعتها وسر بقاء تماسكها ومواردها وأهدافها ووجودها حركة مقاتلة تسعى إلى السلطة، إلى جانب الدعم الشعبي.

وقد تزايد الاهتمام بالحركة عام ٢٠١٦ بصدور ٤ كتب تتحدث عن الحركة روجعت في هذا العدد. ومن الممكن الحصول على المزيد لو جرى بحث أعمق وبلغات مختلفة.

تركز هذه الكتب على الجانب المالي للحركة، من ناحية حصولها على الأموال ومحاولة الحكومات الغربية وقف هذه القنوات. وكذلك تنظر بعض المؤلفات إلى الحركة

---

[١] **تمثل هذه المادة ملخصاً للتقرير المنشور في القسم الإنجليزي في هذا العدد تحت عنوان (*Hamas in Western and Israel Literature*).**

* باحث سياسي أردني، له باع طويل في الصحافة الناطقة بالإنجليزية ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

من زاوية الإرهاب رغم تشكيلها للحكومة، بينما يُعاد تعريف الإرهاب في القرن الحادي والعشرين من خلال دراسة أهدافها الفكرية والسياسية والعسكرية.

ومن المتوقع للحركة أن تستمر نظراً لطريقة تعاملها مع قضايا مهمة مثل الإعلام والاتصال والعلاقات العامة.

يتحدث اثنان من هذه الكتب عن سعي حماس لغزو العالم وعدائها للسامية، ويحاول المؤلفان الإسرائيليان فيهما التلاعب بالعامل الوطني الفلسطيني، وتحاول كتب أخرى إظهار إسرائيل بأنها الضحية البريئة عن طريق الوسائل القانونية. ويتحدث بعها عن الدعم الشعبي الذي حازت عليه حماس من خلال تنمية المجتمع والانخراط في القطاع الاجتماعي الدعوي بتقديم الخدمات الاجتماعية والإصلاح المدني وطرق مساهمة المؤسسات الاجتماعية الإسلامية في قطاع غزة والضفة الغربية في بناء مسار معتدل نحو الاستقرار ونظام القيم.

the Left are internationalist, but both think the rights of 'ordinary people' or 'workers' are being neglected

by the privileged elites. To get elected in the Western democracies would-be politicians are going to have to pay more attention to what the voters say they want than to what the traditional elites define as 'the common good'.

What this means for Western engagement in the Arab World suggests a mixed picture. I doubt we'll see any more grand plans to democratise the region – such as the Bush initiative that accompanied the invasion of Iraq. So far so good perhaps! It is also unlikely to mean any more

invasions. Again that is no doubt a positive. Instead, bilateral relations with individual Arab regimes will take precedence over regional schemes. Arms sales mean job security for people in the producing countries, so we can expect that trade to flourish – perhaps not so good. We can also anticipate more deals with governments in Africa and the Middle East to try to stem the flow of migrants trying to reach European shores. That could mean more Western investment in job creation schemes in the developing world – but don't expect this to be on a significant or transformative level.

Looking specifically at Western engagement in the war zones of Iraq, Syria, Libya and Yemen – I think we can anticipate more of the same –that is continued assistance to local forces, continued reliance on drone and electronic warfare rather than troop deployments. Yet such engagement does not promise decisive outcomes. What will be decisive are the opportunities thus created for other non-Western actors to pursue their objectives without fear of Western counter-action. That applies to Russia, Iran, Turkey, India, China – in all fields, in terms of soft and hard power.

So, to conclude, this is a moment of transformation in the history of the region. The trends are scary in so far as the old order of the late 20th century cannot be recreated. But then that was not popular with very many in the region anyway – as signaled in the Arab uprisings. So this could spell a moment of opportunity for more concerted Arab action to shape the future before the emergence of another external hegemon.

The Obama administration chose 'to lead from behind' in the NATO intervention in Libya and has been in the background of the Saudi intervention in Yemen. Some US and allied Western forces are fighting IS in Libya, but have looked to the UN to try to effect a general ceasefire there. President Obama has also resisted calls from various US proponents of more forceful intervention in Syria on the grounds that there is no appetite among the US public for more large-scale foreign engagements after the Iraq experience. The same consideration will no doubt influence the future president, assuming the Russians, Iran and Turkey have not cleaned up by the time the next president is inaugurated.

Meanwhile, both the Russians and the Americans cannot impose the rule of law in the lands vacated by IS in Syria and Iraq, assuming any kind of order will replace that frightening phenomenon.

Crucially, however, I would venture to say that 'the West' as such is experiencing its own transformation right now which will prevent a return to 20th century interventionism in the Middle East. In both Europe and the United States we are witnessing a backlash against Globalization manifest in the rise of 'populism'. This is apparent on both the Left and the Right of the political spectrum. In the US it was championed by Bernie Sanders on the Left and Donald Trump on the Right.

In Europe you have parties like Syriza and Podemos on the Left and Golden Dawn and UKIP on the Right. Disillusion with the EU is not restricted to Britain. The backlash against Globalization takes the form of disenchantment and resentment of 'a privileged elite' – that is the winners of globalization and cosmopolitanism.

3. Prospects and Implications

The divisions emergent in Europe and the United States will preoccupy and in some cases paralyse governments on both side of the Atlantic for some time to come. There is a crisis of legitimacy in the western political systems – and democracy is no protection against populism – populists can win elections – and populist leaders exploit the desire of ordinary people for meaningful jobs, decent wages, and an end to free trade if that means giving jobs to foreigners at the expense of locals. Populists of the Right are nationalists and those of

conflict and then Saudi-led military intervention followed. In Bahrain the government faced down the demonstrators and the uprising was suppressed, with some help from Saudi armed forces. In Libya, when the Arab League gave the go-ahead for international intervention, NATO forces helped rebels topple Qadhafi, but then failed to prevent the country from descending into civil war and chaos. In Syria, of course, the government turned on the demonstrators only to fuel the forces of resistance and the country descended into bloody conflict, with various levels of intervention from regional and international actors.

Meanwhile, on the Palestinian front, there have been three crushing Israeli assaults on Gaza since 2008-09.

Last but not least, the so-called Islamic State, son of Al-Qaeda, emerged in the borderlands straddling Syria and Iraq, and by its pursuit of an international recruitment and terror campaign, IS incurred such hostility far and wide that it is now the object of a combined regional and international counter-offensive. In the margins, Kurdish nationalist groups have mobilised along the borders of Syria, Iraq and Turkey, bringing Turkish forces into the fray as well.

So what are the overall trends at the Arab regional level? Essentially the whole regional order has been severely shaken and the wars raging in Libya, Yemen, Syria and Iraq could yet prove their undoing and/or render them ungovernable by any single national regime for years to come. And at present there is no single regional Arab consensus or coalition able to re-impose order in all four battlegrounds. That is, there is no equivalent of the Taif accords that brought an end to the 15-year Lebanon war in 1990.

2. Developments and trends at the international level

Whereas before 2010, the United States was for a while the unchallenged hegemon in the Middle East and beyond, by 2010 the US was no longer able or inclined to impose its will across the region. The US reaction to the Arab uprisings was ambiguous and patchy. Egyptians may blame the US for backing President Morsi – but that backing was never complete or decisive and the US has quickly accommodated to the presidency of retired-Field Marshal Sisi.

Impact of Regional and International Developments on the Middle East[*]

My brief is to offer an overview on the main theme of the symposium – Arab International Relations: Reality and Prospects – and I propose to do so under three main headings:

(1) developments and trends at the regional level since 2010;
(2) developments and trends at the international level;
(3) implications and prospects.

1. Developments and trends at the regional level since 2010

It was in December 2010 that the Arab uprisings began in Tunisia, spreading rapidly to Egypt and beyond. In all the Arab countries where demonstrations took place, the slogans adopted were similar, with calls for 'dignity', 'freedom', more job opportunities and for an end to corruption. There was a palpable sense that this was a pan-Arab phenomenon, a second Arab Awakening – as some called it.

Government responses varied, however. President Ben Ali of Tunisia simply fled the country; President Mubarak of Egypt tried to suppress the demonstrations and, when the armed forces refused to fire on the crowds, Mubarak was obliged to stand down. Thereafter, when elections produced a brief tenure at the helm for Muslim Brotherhood leader Mohammed Morsi, that proved so divisive that by 2014 the army intervened and President Sisi reintroduced the old order. In Morocco and Jordan, by contrast, the governments initiated some reforms and the demonstrators were placated – as well as chastened by developments elsewhere.

In Yemen leaders of the Gulf Cooperation Council (GCC) intervened and a change of regime was negotiated, though internal

---

* ***Rosemary Hollis***, *Professor of Middle East Policy Studies at City University, and Former Director of Chatham House, London.*

The speech was delivered in the "Arab-International Relations: Reality and Expectations" Symposium, held by the MESC on 13-14/11/2016 in Amman, Jordan.

history of Hamas through exclusive interviews with key players across the Middle East and in Washington, including meeting Mishal himself.

Some of the more books include A *Hamas: A Beginner's Guide* by Khaled Hroub in 2010; *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence* by Jeroen Gunning 2010 and who stresses the law-and-order ticket of Hamas and terror tactics against Israel's civilians and military; and *Hamas: A History from Within* by Azzam Al Tamimi (2011); as well as *Hamas vs. Fatah: The Struggle For Palestine* by Jonathan Schnazer (2008). All these are a growing part of the literature on Hamas.

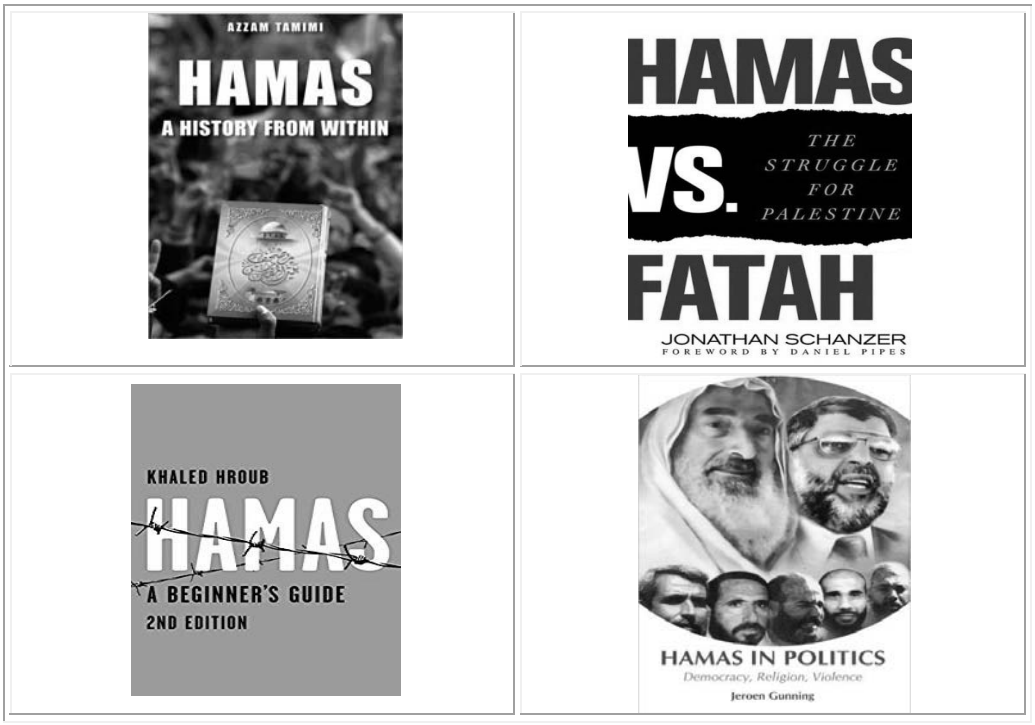

There would likely be much more books in the years to come after 2016. Two reasons for this lie in Hamas continuing to maintain power in Gaza and the Israeli siege in the strip which is likely to remain indefinitely in the coming future.

authors tracking Hamas from bullets to ballot box, probing its origins, motivations and their rise to power through a wealth of on-the-ground information. The authors, Beverley Milton-Edwards, Professor in the School of Politics, International Studies and Philosophy at Queens University, Belfast and author of books such as *Contemporary Politics in the Middle East* (2006) and *The Israeli-Palestinian Conflict: a People's War* (2009) teamed up together, with prize-winning journalist Stephen Farrell and foreign correspondent for the *New York Times*, literally on the streets of Jerusalem, to write this book.

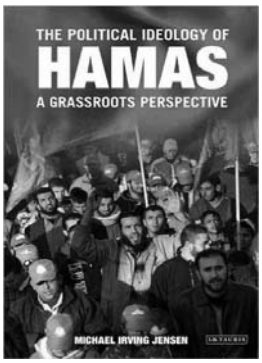

In 2009 another important book came out on the *Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective* by Michael Irving Jensen who says Hamas is not merely a

Military organization but runs schools, hospitals and universities which are not for the dissemination of a jihadist ideology as it is often though in western perception.

Based on interviews with the Hamas leadership, the rank-and-file, and ordinary Palestinians, Jensen shows how Hamas's officially stated goals relate to the social and political realities of the West Bank and Gaza. He lays the groundwork for a more accurate way of understanding the organization and the direction in which its war with Israel is taking place. Jensen is a research fellow at the Danish Institute for International Studies, Copenhagen, and head of the Middle East Department at the Danish Centre for Culture and Development.

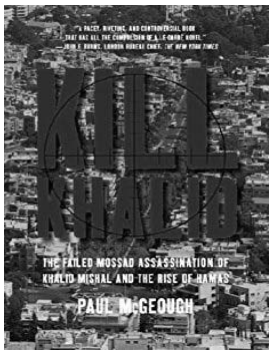

Much books and daring ones have been written in those relatively early years to understand Hamas and its role in Gaza, Palestinian politics and its regional dimension. One book, Kill Khalid: The Failed Assassination of Khalid Mishaal and the Rise of Hamas (2010) by Paul McGeough traces the history of that attempted assassination while reconstructing the

international security consultant and Berti is a lecturer in Middle Eastern studies at Tel Aviv University and a fellow at the Institute for National Security Studies.

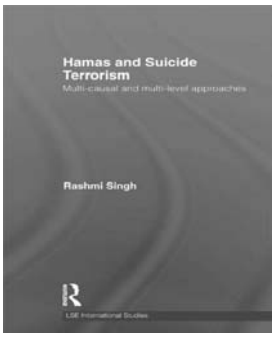

The issue of terrorism continues to be in the driving seat through *Hamas and Suicide Terrorism: Multi-causal and Multi-level Approaches* by Rashimi Singh. He, a Lecturer at the Centre for the Study of Terrorism and Political Violence and the University of St Andrews in Scotland, sought to analyze the root causes of suicide terrorism used by Hamas. However, he also explains why this tactic has disappeared in the post-2006 period from Hamas thinking. He also uses extensive fieldwork and on-the-ground interviews to delve beneath the surface and understand why and how suicide operations were adopted as a sustained mechanism of engagement within the Israeli-Palestinian conflict. In a sophisticated argument he explained suicide bombings not only served distinct political and strategic goals for Hamas and its operatives but they also serve to convey a symbolic message to various audiences, within Israel, the Palestinian territories and around the world through multi-level and multi-casual approaches.

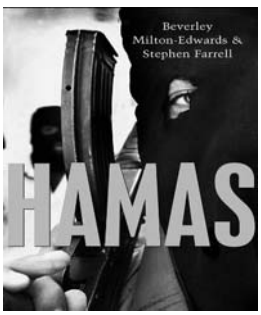

The *Hamas: The Islamic Resistance Movement,* by Beverly Milton-Edwards and Stephen Farrell is another less biased objective book on the history of the movement and its role in Gaza published in 2010. The authors preferred to get away from the usual "terrorist" stereotype and pointed to the fact "Hamas stands as the most important Sunni Islamist group in the Middle East" that is important for the policy-maker and the experts and the ordinary citizens.

The book is highly recommended because of its comprehensive approach that touches upon all important aspects of Hamas that is lucidly narrated of a movement that stresses political Islam with the

rather than recruiting outfits. They reflect a deep commitment to stimulate social, cultural and moral renewal of the Muslim community, one couched not only--or even primarily--in religious terms. Illustrating Hamas's unrecognized potential for moderation, accommodation, and change, the book also traces critical developments in Hamas's social and political sectors and offers an assessment of the organization in the occupied territories.

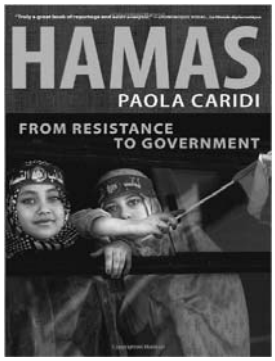

Hamas: From Resistance to Government (2012) by Paoli Cariti, an Italian journalist and historian and lived in the Middle East since 2001, and translated by Andrea Teti, a lecturer in International Relations at the University of Aberdeen follow the rise of Hamas in a war-torn region. It offers an unbiased look at the complex feelings of Palestinians towards a movement that became a government in 2006 but supports violent resistance. Caridi tells the story of a movement caught between the desire to resist its oppressor, Israel and the need to provide support for people, underpinned by on-ground research and interviews with residents of Gaza and leaders of Hamas. It talks of the political battles and reveals the strange complexities behind the controversy by explaining one of the key players in the search for peace and justice that runs through the central crisis of the Middle East.

That year also saw the publication of *Hezbollah and Hamas: A Comparative Study* by Joshua L. Gleis and Benedetti Berti. The authors state Hezbollah and Hamas are major players in Middle Eastern politics and have a growing involvement in global events, drawing from primary interviews and documents and a thorough review of current scholarship. This is a portrait of the organizations' roots, histories, ideologies, relationships, tactics, political outlooks, and futures written for the policy-maker with national security in mind. Glies is an

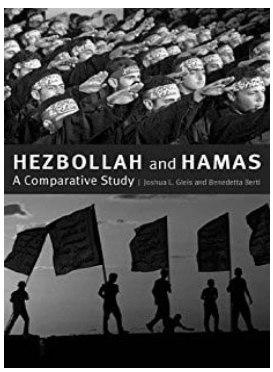

autobiography *Taking the Stand: My Life in the Law*.

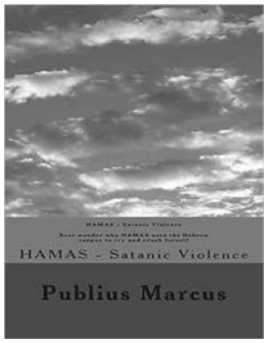

A blatantly anti-Hamas book also came out in 2014 by Publuis Marcus simply called *HAMAS - Satanic Violence.* It's a book that seeks to decry Hamas because he says it is a group that seeks the "destruction of Israel". Marcus served as an American soldier in Vietnam and sought to provide a historical definition of Hamas related to violence and doomsday while providing examples of this from the Bible and the scriptures.

A book on the negotiations to free the Israeli soldier Gilad Schalit was written by Gershon Baskon. He was the initiator and person responsible for the secret back channel between Israel and the Hamas. *The Negotiator: Freeing Gilad Schalit from Hamas* came out in 2013 and was originally published in Hebrew. Dr Baskin was co-Director and founder of the Israel/Palestine Center for Research and Information (IPCRI), advocating Jewish-Arab relations and was the Executive Director of the Institute for Education for Jewish-Arab Coexistence and served as an advisor on the Israeli-Palestinian peace process to a secret team of intelligence officers established by the late Israeli Prime Minister Yitzhak Rabin.

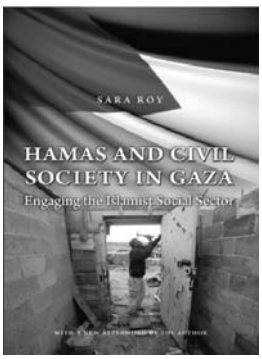

Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector by Sara Roy and published in 2013 sought to give a balanced picture of Hamas by focusing on how the social service activities, community development and civic restoration it sponsored by rather than emphasizing political violence. On a broader level, Roy demonstrates how Islamic social institutions in Gaza and the West Bank advocated a moderate approach to change that valued order and stability, not disorder and instability. These institutions attempted to create civic communities,

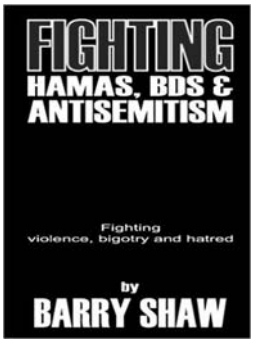

In 2015, two books were written that related to Hamas. The first, *Fighting Hamas, BDS and Anti-Semitism: Fighting violence, bigotry and hate* by Barry Shaw, its author, states there is a new hatred of Israel that smacks of anti-Semitism arising from the BDS (boycott, divestment and sanctions) movement that seeks people to disengage from Israel. The author is member of a private Israeli think tank called the Israel Institute for Strategic Studies and tries to make a mockery of this movement which is growing all over the world and especially in Europe. But he does recognize Israel is "losing out" and hence his books on *Israel Reclaiming the Narrative* (2011) and *BDS for IDIOTS* (2016) written as a form of "public diplomacy".

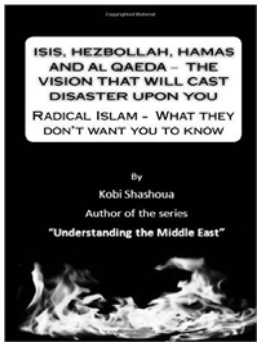

Another pro-Israeli book is *ISIS, HEZBOLLAH, HAMAS AND Al QAEDA ? THE VISION THAT WILL CAST DISASTER UPON YOU: Radical Islam - What they don't want you to know (Understanding the Middle East) (Volume 1) (2015)* by Kobi Shashoua. The Israeli author states this is a must book for anyone who wants to preserve the principles of democracy, appealing to the high morals of people by seeking to give them the "truth".

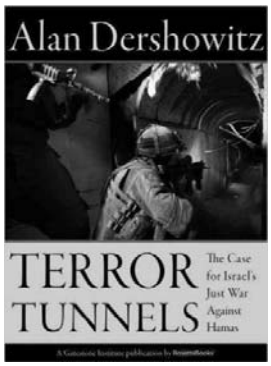

In defense of Israel was also a book on *Terror Tunnels: The Case for Israel's Just War Against Hamas*, (2014), by Alan Dershowitz who is an American lawyer and a professor at the Harvard Law School. This book states Israel needs to struggle against Hamas to protect its citizens and democracy. His other book is *The Case for Israel*, where he sees the Jewish state as a model against all those who seek to undermine it. His other book includes *Rights From Wrong, The Case For Peace, The Case For Moral Clarity: Israel, Hamas and Gaza*, and his

states Hamas is still a poorly understood organization and it is important to continue to examine its "history, ideology, political prospects and regional opportunities because it is "redefining 21st century terrorism".

She states Hamas has an "enormous potential to shape the role of radicalized Islam" and how it "will play in the Middle East over the next decade" because of its ideological political, and military objectives. Jefferis offers an analysis of Hamas' approach to violence and political engagement, methodologies, regional alliances and engaging with other radical political parties.

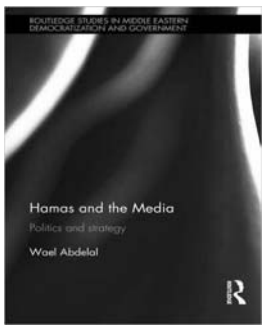

As a response to the rising importance of Hamas, Wael Abdelal on *Hamas and the Media: Politics and Strategy*, focuses on how Hamas started to use the media, from graffiti art to satellite broadcasting as a means of popular mobilization. This is a first ever study that examines the media strategy of Hamas by a the Coordinator of Media and Communication Technology Programme in the Arts and Social Science Department of University College of Applied science in Palestine.

The final book for 2016 was by Yisrael Ne'emen *Hamas Jihad: Anti-semitism, Islamic World Conquest and the Manipulation of Palestinian Nationalism.* Ne'emen is an Israeli historian and archaeologist teaching at Haifa University. In Hamas he talks of a "Jihadi thinking and culture" based in the Palestinian branch of the Muslim Brotherhood whilst examining the Muslim group from 1948 to 2016. He says Hamas condemns secular Palestinian nationalism whilst examining the Hamas Covenant and its difference with the Palestinian National Charter and warns of the consequences for a world if it does not stop Islamic Jihadism.

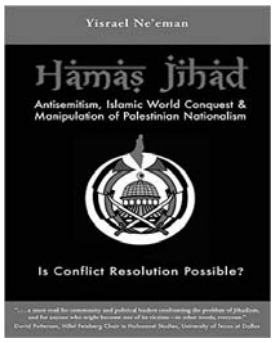

This is a classic case for Hamas over the last 10 years, in its confrontation with Israel and the latter's wars on Gaza in 2009, 2012 and in 2014. Over these years Hamas proved a formidable opponent, controlling the Gaza Strip, its "politically recovery" its support among the 1.9 million population, its relationship vis-à-vis Palestinian political parties and factions and its "external" adversary Israel.

Desire to learn more about Hamas continued in 2016 as four books were written on the subject from eminent experts in the United States and Israel. In *Hamas, Popular Support and War in the Middle East: Insurgency in the Holy Land*, Richard Davis, a former White House official turned professor of conflict resolution conceptualized the Islamic organization as a "power-seeking insurgent group" desiring to use "violence" and achieve "popular support" through a theoretical construct and a group dynamic.

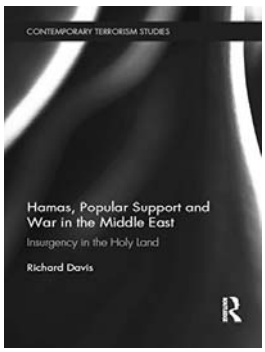

This was followed by a book that came out in the United States to directly look at the "finances" of Hamas through the Council on American Islamic Relations titled *C.A.I.R Is Hamas: How the Federal Government Proved that the Council on American-Islamic Relations is a Front for Terrorism*, written by an unknown outfit called the Center for Security Studies, and sought to tighten the noose further on Islamic and other nationalist organization under the guise of fighting terrorism that emerged after 9/11, America's war in Afghanistan and later its war in Iraq after 2003.

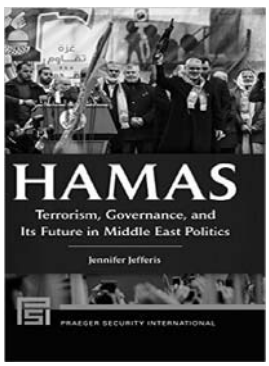

The terror theme also emerges in the next book by Jennifer Jefferis *Hamas: Terrorism, Governance, and Its Future in Middle East Politics*. Jefferis, a professor at the Near East and South Asian Center for Strategic Studies at the National Defense University in Washington,

also scratching the surface because there are many departments, institutions and schools in universities in the UK and in different European countries dealing with the Middle East, Palestine and Israel as well as providing books, publications and referred articles on a variety of subjects.

In Israel the centers on the Middle East studies are in abundance in different Israeli universities. There is a Department of Middle East Studies in Haifa University (http://mideast.haifa.ac.il/index.php/en), an Islamic and Middle Eastern Department at the Hebrew University (http://www.hum.huji.ac.il/english), Chaim Herzog Center for Middle East and Diplomacy of Ben Gurion University (http://in.bgu.ac.il/en/Pages/Centers) and the Israeli Institute of Strategic Studies (http://www.strategic-israel.org/about/). These are just a sample and there exists many other institutions dealing with the Middle East, Palestinians and Hamas.

Books on Hamas

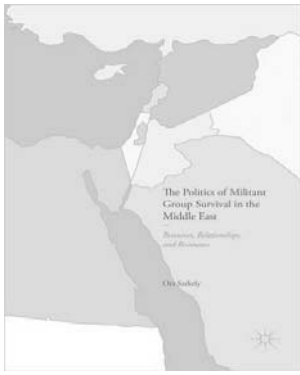

With the kind of interest from them there has also been a considerable production of books on the area and many more on Hamas and other Islamic organizations as one may expect in the light of the 11 September attacks, 2001 and one that renewed interest in political violence, terrorism and extremism emerged in the world.

The proliferation of literature on Hamas and Muslim fundamentalist groups continues to muster today. There is a new book already set to come out in 2017 titled the *Politics of Militant Group Survival in the Middle East: Resources, Relationships, and Resistance* by Ora Szekely, a political science professor from Clark University in the United States. The book looks at the Middle East conflict from the non-state actors of the Palestine Liberation Organization, Hamas, Hizbollah and Amal viewpoints, precisely focusing on their policy-making and performance while relying on their military strength to achieve objective and "politically recover from confrontations with far more powerful adversaries."

Hamas in Western and Israel Literature *

This report is divided into two sections: The centers and think tanks that exist in the world and Israel focusing attention on the Middle East, Palestine, Hamas and Israel; the other section is a review on books mainly related to Hamas in the last decade or less.

Overview of academic centers

Just how do the West, Israel institutions and academics see Hamas, acronym for the Islamic Resistance Movement, see the Islamic political organization. After it won the Palestinian Legislative Elections of 2006 and its consequent "take over" of Gaza in 2007 because it was not allowed to form a Palestinian government, and the Israeli siege on the Gaza Strip, that continues till today, much scholarship has been written on Hamas.

In the last 10 years, tremendous amount of books, articles and academic précis have been written on Hamas from academics and writers connected with different institution in the West, Britain, the United States especially because of the tremendous amount of institutions and think tanks like the Washington-based Center for Strategic and International Studies (https://www.csis.org), Council on Foreign Relations (http://www.cfr.org), Washington Institute for Near East Policy (http://www.washingtoninstitute.org), Brookings Institutions (https://www.brookings.edu), American Enterprise Institute (https://www.aei.org), and many more. In the USA, the institutes are only the top of the iceberg, producing papers, analysis, opinion on the Middle East, Israel, Palestine, Fatah and Hamas as their websites show.

In Britain there is the prestigious Royal International Affairs Institute – Chatham House (https://www.chathamhouse.org) and International Institute of Strategic Studies (http://www.iiss.org), these are based in London; European Center of International Affairs (http://www.european-centre.org/the-centre) based in Brussels. This is

---

* ***Prepared by Dr. Marwan Asmar,*** *a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the UK.*

English Section

current political and security instability in the region continues, along with the recession in the global economy, the national economy is likely to see more difficulties.

Finally, as the participants did not find– specifically for 2017 – any positive changes which would improve the situation, a number of economic policies were proposed, such as:

1. Controlling spending in public institutions
2. Reconsidering the employment policies in the public sector, and encouraging new graduates to go the private sector and boost their leadership skills
3. Building a true partnership between the public and private sectors, so that the latter would be effectively engaged in minimizing the current economic crisis
4. Stabilizing the economic legislation and government procedures which affect businessmen, so that the private sector would set stable, efficient recruitment plans
5. Caring for small- and medium-scale projects and entrepreneurships, in terms of training and financing
6. Attempting to provide maximum fair opportunities, promoting the spirit of initiative and fighting corrupts.

Bibliography

Democracy Jordanian Experience (1989-2016)

- *Arabic and English References*
- *New Releases in books* ***Hamzeh Yaseen***

English Section- Reports

Impact of Regional and International Developments on the Middle East

Rosemary Hollis

Hamas in Western and Israel Literature

Marwan Asmar

campaign, which were described as controversial and supremacist towards the world. Among these were the following: refusing Muslims' visas to the US; constructing a wall along the borders with Mexico, who should also finance it; re-building the national economy in a way that harms partner states in the global economy; and enhancing and expanding his country's nuclear capabilities.

Firstly, the Arab countries cautiously welcomed Trump's takeover, hoping to consolidate cooperation with Washington as its strategic allies in the region.

At the regional level, there were different reactions. Iran, for instance, expressed concern of his decline from the nuclear accord as he had promised, calling him to respect international agreements. In contrast, as it found positive stances from him, Turkey hailed his victory. As for the Hebrew state, Prime Minister Netanyahu called him 'a true friend of Israel.'

However, the states of Europe, Asia and Latin America were mainly concerned. In their congratulation statements, they called for a more balanced policy towards the US partners in terms of keeping international peace and security. Bearing in mind his criticisms of Europe, China and some world organizations – like the UN and NATO – they urged him to observe international accords and promote economic and political coordination.

The election result made the world live a state of suspense to Trump's formal inauguration as US President on January 20, 2017. His previous remarks left many unanswered questions about his plan and about how his foreign policy would affect the future relations with other world countries.

Issue Seminar

Jordan's Economy 2016/2017: Present and Future Scenarios
MESC

In its Amman headquarters, the MESC held a symposium on **Jordan's Economy 2016/2017: Present and Future Scenarios**. The 2016 reality of the Jordanian economy was explored according to different macro-economic indicators. Thorough analyzing the regional and international situation, objective scenarios were set for the status of the economy in 2017. The event was joined by a number of Jordanian experts.

According to the participants, the last 5 years have been so difficult, witnessing a rise in the public debt and a drop in the GDP growth rates. If the

"historical document" thoroughly researched for this paper. The study analyzed what British MPs said and the debate that took place between those in favour a Palestinian state and those against.

The paper adheres to a strict methodology and analytical content to examine the MP's stands through looking at what was said and classify them, reaching a "group of conclusions" that Israel is "obsessed" with security concerns, and it is losing its image on the popular and official level in Britain. British politicians are angry and dismayed at the stands of Israel and hence supported recognition. The study called for a constructive follow up on this positive development to push politicians to stop using double standards by exerting more pressure on Israel through imposing sanctions, and convince the same politicians of the Palestinian people's right for determination.

Strategic Analysis

Impact of Regional and International Developments on the Middle East

Rosemary Hollis

File Issue: US policies towards the Middle East

Trump's Team Officials Concerned with the Middle East

Sabri Sumaira

The present informative report discusses 8 of the 45th US President Donald Trump's team members, who have to do with the Middle East policy. These are: Mike Pence (Vice President); Rex Tillerson (Secretary of the State); General James Mattis (Secretary of Defence); Mike Pompeo (CIA Director); General Michael Flynn (National Security Adviser) Jason Greenblatt (Special Envoy for International Negotiations); Jared Kushner (White House Senior Adviser); and David Friedman (US Ambassador to Israel).

Trump as US President Arab, Regional and International Reactions

Majdi Abu Ghoush

Donald Trump's victory in the US presidential election led to mixed Arab, regional and international reactions, ranging between welcoming, worry and caution. Such attitudes are attributed to his own statements during the election

Research & Studies

Impact of Political Developments in Egypt on Ties with Turkey

Issa Al Shalabi

The present study investigates the effect of the July 3rd 2013 events on Egyptian-Turkish political and economic relations. The relevant history is reviewed in the period 1996-2006. Though they witnessed ups and downs, they saw unprecedented improvement in the times of former Egyptian President Mohammad Mursi, but deteriorated upon the 2013 incidents. When Mursi was brought down, political and economic relations declined, as some trade deals were cancelled and mutual diplomatic representation waned.

With regard to the future, it is concluded that there are three scenarios. The first is the persistence of the status quo. The second is further deterioration until severing the ties. The third, which is the most optimistic, is an improvement achieved through intercession by a super power or each country's acceptance of the reality and attempt to avoid future dispute.

Britain and recognition of a Palestinian State: Position of the British House of Commons

Adeeb Zeiadeh

The decision by the British House of Commons taken on 13th October 2014, recognizing the establishment of a Palestinian state is an important development. Observers saw this move is of utmost importance because of the geopolitical dimension of Britain for it is a major ally of Israel and is considered as the founder and thereby an effective sponsor of the Zionist movement and Israel. Britain has done more to supporting the Jewish people than any other friendly country in the first half of the last 20th century. So when Britain through its parliament makes this decision as it was the initiator of the Balfour Declaration, it carries much weight and implications. Britain made this decision despite Zionist efforts to persuade them not to. Previously calls accusing Israel of sabotaging efforts to reach a political peace settlement in the Middle East were limited to trade unions and popular movements. Now the calls are made by politicians in Britain's highest decision-making body.

This study discusses the background behind this symbolic move, analyzes its details and implications, focusing on the statements of the 43 MP's who spoke on the decision to recognize a Palestinian state. These statements serve as a

as well as using inaccurate generalizations. Change also included in the Chinese law to fighting terrorism, close at times to the Arab definition, with some developments. However, the Middle East region has lost an international ally and an old friend that supported Arab major causes, including the Palestinian issue, in addition to its policy of confrontation with US hegemony policy.

The most important elements for mutual understanding of terrorism for Chinese and Arabs include the following:

- Unify the understanding of the concept of the Palestinian issue, one not related to any concepts or agreements related to terrorism and declare struggle against military occupation as legitimate according to international law.
- Agree that foreign armed occupation of Arab lands in general, whether in Palestine, Iraq, Shibaa' Farms, Golan Heights or Sinai are subjected to the same law and basis, and that Israel is directly related to the concept of international terrorism and its aggressive practices as a country that sponsors terrorism and harbors Jewish terrorism organizations who are allowed to practice freely.
- Agree that armed groups that practice terrorism in the Arab region and world are terrorist groups that should be convicted according to the Arab definition of terrorism and requirements. The Chinese vision and position towards terrorism should be developed according to the general Arab vision and analysis and according to Chinese interests with Arab countries.
- To achieve a practical transformation, both parties have to take the initiative towards the Palestinian issue in the following manner: Support the legitimate Palestinian resistance, reject terrorism and political violence, fight the thoughts of organizations such as Al Qaeda and Daesh in the Arab world, Israel and internationally. This initiative should be adopted, legally and politically, by China and the Arab region and aim to change the international position through global forums and bilateral relations between them.

Editorial

New Chinese terrorism definition for Arab, Palestinian power balance

Editor in Chief

Changes in the Chinese position support people's rights in defending themselves through armed struggle and which is regarded as terrorism according to the US understandings. This happened after the American invasion of Iraq. Then China refused to endorse what became known as the national struggle against the invasion of Iraq in 2003. This understanding has become problematic with wide-reaching dimensions and repercussions on Arab-Palestinian interests and on Arab-Chinese relations.

The Chinese position towards the Palestinian issue changed from supporting the national Palestinian liberation movement with arms and confirming the legitimacy of its armed resistance since the 1960s, to supporting the peace process and just rights, away from armed struggle. This has been so since 1991 and China also refused to consider Iraqi resistance against the US invasion as legitimate after 2003, leaving its position mysterious to say the least.

The change in the Chinese position regarding the terrorism concept in general and the Palestinian issue in particular has many motives, the most important of which is the launch of the peace process as an alternative to armed resistance with international support and Palestinian and Arab participation. This policy eased the burden of the former position of China and reserved its stand to supporting armed resistance that stopped on the political level. The growing problem of terrorism and violence, whether inside China or the violence of Al Qaeda or Daesh, has had a great impact on the Chinese position. Finally there is the American war on terrorism after the September 11, 2001 attacks and its reflections on the Palestinian issue.

The change in the Chinese position had direct repercussions on the Arab and Palestinian issues in a number of fields. China stopped supporting armed Palestinian resistance against Israeli occupation and it ended supplying the Palestinian resistance with arms and security training. As of 1992, China has had greater relations with Israel, increased its interests in following up on the issue of terrorism from western viewpoints and at times Israeli understandings

English Abstract

109	***Issue Seminar*** *Jordan's Economy 2016/2017: Present and Future Scenarios* ***Editor***
121 123 127	***Bibliography*** ***US policies towards the Middle East 2008-2016*** - *Arabic References* - *English References* - *New Releases in books* ***Hamzeh Yaseen***
131	**Arabic Abstracts**
133	***English Section*** **Report** *Hamas in Western and Israel Literature* ***Marwan Asmar***
143	**Stratgic Analysis** *Impact of Regional and International Developments on the Middle East* ***Rosemary Hollis***
--	**English Abstracts**

Contents

page	
7	***Editorial*** *New Chinese terrorism definition for Arab, Palestinian power balance* ***Editor***
15	***Research & Studies*** *Impact of Political Developments in Egypt on Ties with Turkey* ***Issa Al Shalabi***
49	*Britain and recognition of a Palestinian State: Position of the British House of Commons* ***Adeeb Zeiadeh***
77	***Strategic Analysis*** *Impact of Regional and International Developments on the Middle East* ***Rosemary Hollis***
85	***File Issue*** ***US policies towards the Middle East*** *Trump's Team Officials Concerned with the Middle East* ***Sabri Sumaira***
99	*Trump as US President Arab, Regional and International Reactions* ***Majdi Abu Ghoush***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Winter 2017

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan	***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal	***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub	***Mohammad Abu Hammour***

Volume 20 **No. 78** **Winter 2017**